

احمد الشجانه وشكر الله على نعمه

ان في هذا الزمان افضل الناس في علمهم ودينهم وخلقهم شريفة شريفة شريفة

الشيخ الاسلام

شرح الرسالة التي في بيان المغالطة العامة الورود حول محفلة الكبار مولانا صاحب ابيكار

الغاية في العلم

لشيخنا في الفضل المير مولانا المفتي محمد عبد الحليم ناظم العدالة النظامية اوامير الله في موضع البهية

في المطبعة العالية التي في ميمون محمد علي خاں الكون



٦٢

Cell. No.

Page

بسم الله الرحمن الرحيم

قال التصديقات تجد في المبتدأ والمضاف أي هذه مباحث التصديقات والتعديلات في مطلق اهل الميزان هو الاذعان
 بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه وليس عنه بالفارسية بغير ودين وانما اوردوا الجمع نظرا الى الانواع ويمكن ان يراد به الموصول
 التصديق مجازا وهو اقرب كالحجة باقسامها اوليها كالتعينة الصغرى او الكبرى او البعد كالموضوع او المحمول قال منه العائد لوجود
 الى الحكم ومن تعينه قال من الامر من أي الواقع من الامر من ولم يقل من الامر كما هو الظاهر لعدم وجود النسبة كوجودها من
 اصالة قال وهو أي التفصيل هو المبحث عنه في المنطق فان المنطق لا يبحث الا حيث الامالة دخل في الكسب الاكتساب وهذا التفصيل قد يكون
 نظريا وقد يكون بيانيا بخلاف الاجمالي فانه من البيهيات قوله للظاهر الخ اعلم اوله ان الحكم يطلق على اربعة معان التصديق والحكم
 به بالنسبة التامة الجزئية والعينية وثانيا ان الاجمال على ما في بعض حواشي حاشية شرح المواظف هو وحدة الصوة بحيث تدخل الى امور
 متعددة هي اجزاء تحليلية لها التفصيل هو تقدير الصور حسب تقدير الامور فالجمل لا بد منه من اجزاء تحليلية التفصيل لا بد منه من اجزاء تحليلية
 ونسبة الترابط ليس لها اجزاء تحليلية ولا تركيبية فلا اجمال لها ولا تفصيل حقيقة بل هما من صفات العينية ونسبة الترابط
 القسامة بها في ضمن العينية فالحكم الذي يسمي المص الى الاجمالي والتفصيلي اما ان يراد به النسبة التامة الجزئية او العينية او التصديق والاذعان
 كما اختار الشارح روح الملازمة قول المص فيما مضى فان كان اعتقاد النسبة جزئية فتصديق وحكم وقوله يناسب في النسبة انما دخل
 في متعلق الحكم الخ وقوله فيما ياتي بل انما يتعلق الحكم الخ فان المراد بالحكم في هذه الاقوال هو التصديق بالبرهنة واردة احد المتضمنين عن
 احد الكلامين او الآخر من الآخر الخ من انتشار الملائكة نظام ولويدي الشارح الخ تفسير الحكم بالانكشاف كما وقع في كلام المص فان الانكشاف
 هو العلم بالحكم من التصديق عليها بالمعاني الاخر معلوم والتاويل لا صلاح الاحتماكين الاوليين بان الانكشاف بمعنى المنكشف و
 انما يدخل في الانكشاف انما في الصفة الى الموضوعات فكيف يستغنى عنه ومن ههنا يظهر لك ان ارادة العينية من الحكم ههنا كما وقعت من
 جمل معلوم روح الملائكة الاقوال الاخر وتقتضي الى التاويل في هذا المقام كما لا يخفى على الاطالع واما الحكم بمعنى الحكموم به فلا اجمال فيه
 وتفصيل وثانيا ان الظاهر في عبارة الشارح روح مقابل الماثل لا انما يعامل الخفي حتى لا يحتاج الى القرينة تشدب قوله وهو انما يشي
 او كونه الخ بسط الامرين التصديق هو الاذعان المشهور او كيفية من ضمن الاذعان خلة فومان تصوره سانج وتصديق الخفي
 وهو هو الخ لا كيفية ورا الاذعان حادثة بعد حصول صدور اجزاء الحقيقة فهو من لوازم الاذعان لا من جنسه وثالثا انه امر وصح

له واما انما يشي من اجزاء الحقيقة من لوازم الاذعان
 لا من جنسه ورا الاذعان حادثة بعد حصول صدور اجزاء الحقيقة فهو من لوازم الاذعان لا من جنسه

وقد رتب عليه باننا اذ هيئنا قضية وادركنا تمام اجزاها ثم اقمنا البرهان عليها لا يحصل لنا ادراك آخر بل يحصل حالة اخرى تستلزم
بالا فزحان والقبول وتتموا العلم الى تصور سابق ونصو معه تقديرين ووقع هذا التقسيم من الشيخ في الشفا وقال الطوسي
في نقد المحصل ان التصديق من لواحق الادراك لا من جنسه فالتقسيم المشهور من ان العلم اما التصور سابق او التصديق مبني على السابق
وليفصيل في حديثنا على شرح اسلم لاحسن لمحققين روح وفي حديثنا على الحاشية الزاوية على الرسالة العنقودية ان شئت فقل هما
تم اعلم ان غرض الشارح من ههنا بيان شان التصديق لا تطبيق كلا احتماليه على كلام المصنف حتى يرد ان المصنف فسر الحكم بالاكتشاف
وكيف يحصل الاكتشاف على ما لم يكن من جنس الادراك بل من نوعه فمدرج قوله فكونه اجماليا الخ دفعه دخل مقدر تقريره ان القضية
سواء كان من جنس الادراك او من نوعه كيفية فائدية في النفس وهي تكون بسيطة والمفصل لا بد فيه من اجزاء من كيفية فلا يكون قضية
لتفصيلها وبين الاجمال لتفصيل تقابل التضاد وشروط اسكان التوارد من الجائز على محل واحد فاذا انتفى التفصيلية عن التصديق
انتفى الاجمالية عند فكيف يصح تقسيم الحكم الى الاجمالي والتفصيلي كما وقع من المصنف قوله ليس الا باعتبار الخ لا ليس بالنظر الى نفسه بل باعتبار
المتعلق على صيغة هم المفعول فان كان المتعلق اجماليا فالصدق اجمالي وان كان لتفصيلها فهو تفصيلي فصيح الانقسام في بعض
الحواشي المحصر لم لا يجوز ان يكون الاجمال لتفصيل باعتبار الحصول فان حصل الحكم دفعة من غير احتياج الى صور متعددة فاجمال
وان حصل بعد الصور المتعددة فتفصيل انتهى قوله وتعلق الخ اشارة الى اعتراض على الرفع السابق وحاصله ان اقسام التصديق
الى الاجمالي والتفصيلي باعتبار المتعلق ايضا لا يصح فان متعلق التصديق اما الصورة الواحدة المجردة المتعلقة الى صور متعددة او مجموع
القضية الملحوظة بالخطا الوحداني وكل منهما امر محتمل فالصدق باعتبار المتعلق ايضا لا يكون الاجماليا فلا يصح الانقسام ثم
اعلم اولاً ان قوله المعبرة بالرفع صفة للصورة وتامياً ان المصنف صرح فيما سبقت ان متعلق التصديق ليس بالاتحاد فتفصيل التصديق
عن الشق الاول بالاتحاد كما وقع من الشارح ليس من مضمونه فان الشق الثاني ان كان معبراً عنه بالاتحاد فما وجه تفصيله للتقسيم
الشق الاول بالاتحاد وان لم يكن معبراً عن الشق الثاني ———— في معبراً عنه بالاتحاد فما وجه لذكره في ذيل بيان متعلق الحكم عند المصنف
وكما ان الامر الاجمالي هو الحاصل من مجموع الامور له نسبة ولا يكون الامر الاجمالي من الامور فكيف يراو بقول المصنف
الاتحاد بين الامور الامر الاجمالي بل العلم من هذا القول ان يراو بالاتحاد نسبة النامة الخيرية وتفيده بكونها متعلقة بالتصديق
ويؤيده ما قد سبق من المصنف في مقدمته الكتاب فان كان اعتقاداً لنسبة خبرية فتصديق وحكم ولكن بخبرته ما يصرح المصنف من ان
النسبة انما تدخل في متعلق الحكم بالنبوة لا بالاصالة اللهم الا ان يقال ان المصنف تسامح في العبارة ههنا فلفظ بالاتحاد بين الامور
واراد بالمفاد الحاصل بالاتحاد بين الامور مجازاً والقرينة عليه تقريره فيما سبقت من ان متعلق الحكم مفاد الهيئية التركيبية واما
ما سبق من المصنف في مقدمته فمبناه على المشهور لا ما هو متحقق عنده ولكن ان يكون معنى عبارته فان كان اعتقاداً لنسبة خبرية فلا
بالقبضية ولا بما ان للمصنف الى بالاتحاد تمثيلاً فان الاكتشاف قد يكون اكتشاف الاتصال او الانفصال او سبب للاتحاد وتفصيل
الاتحاد بالذكر شبيهه نظر الى طرقاته الاخرى فاحتمل ان كلمة ادنى قوله او مجموع القضية الخ لما نوه بالجمع والمفروض من التزويد بيان تعابير
متعلقة بالتصديق الاجمالي والتفصيلي فالتزويد للتوزيع اي لبيان ان متعلق التصديق نوعان فكله التصديق وسأوضح ان الوحدة في
الاجمال ليس بوحدة الاجزاء وجوداً فان اتحاد الوجود بين شيئين من الانحاش ولا بوحدة ذاتها ولا يلزم الانقلاب بل بوحدة
لحاطة فتنهذ وسأوضح ان الاجمال في الاول اجمال قبل التفصيل في الثاني اجمال بعد التفصيل ويؤيده لفظ الاستحالة في الاول كما
لا يخفى فاقبل من ان الاجمال في الاول بعد التفصيل في الثاني اجمال بدون التفصيل فيفسد به قتال قوله لكن لما كان
الخ جواب للاعتراض السابق ليعلم ان متعلق الحكم عند المصنف اجمالي ولا جازم في خبر من النعمان فيكون المقصود ايضا منحصراً
في الاجمالي والتفصيلي فلا يستقيم في خبر المصنف من ان المصنف لا يفرق بين خبرين بل يفرق بين خبرين فقولاً دفعة واحدة كما اذا

فان كان الامر
اجمالياً فالصدق
اجمالي وان كان
لتفصيلها فهو
تفصيلي فصيح
الانقسام في
بعض الحواشي

الاذعان مقصود بالذات والمذعن مقصود بالعرض وهو خلاف الضرورة لا يقال ان مقدمات القياس مقصودان بالعرض
فان المقصود بالذات هي النتيجة مع انه متعلق بها التصديق لا ان نقول ان مقدمات القياس في القياس مقصودان بالعرض
وقد قيل ان دعوى براسها فكل من مقصودين بالذات لكن برود على السيد الزاهد ان اطراف الشرطية عنده قضايا كلية
على نسبة الرابطة وقت الحكم فتكون غير مستقلة وتعلق التصديق في شرطية على قياس ما قال في المحلثة هو المقدم والتالي
حال وجود الرابطة بينهما من الاتصال او الانفصال فيكون متعلق التصديق امر غير مستقل وهذا هو القرار على ما عده
القرار المتفرقة بان المتعلق لا بد ان يكون متعلقا في المحلثة لاني شرطية تحكم ويمكن ان يقال ان المركب من مستقل وغير مستقل
انما يكون غير مستقل اذا كان الغير مستقل معتقرا الى ما هو خارج عن المركب ونسبة ليست كذلك فالقضية لا تكون غير متعلقة
فتدبر قوله فبند في الاحتمال الثالث وهو النسبة الرابطة من حيث هي رابطة لعدم استقلالها قوله والاحتمال الاول هو
نفس مفهوم القضية قوله لان الخ دليل لاندفاع الاحتمال الاول قوله معنى حربي فلا يتعلق بالتصديق وفيه ما اوردته
استاذ الاستاذ نور الله مرقد بها بقوله ان قولهم ان المؤلف من مستقل وغير مستقل لا يتم مطلقا نعم اذا كان
المركب معتقرا الى ما هو خارج عن اجزائه فليزعم عدم استقلاله بلا مرية واما ما احتج به نظر الى اجزائه بان يكون بعضها محتاجة
الى البعض فلا يكون مضمنا لعدم استقلاله وعدم استقلال الجزاء انما يستلزم عدم استقلال الكل لو كان ذلك الجزاء محتاج
في نمته الى ما هو خارج عن الكل فهنا الطرفان داخلان في مفهوم القضية انتهى قوله ويخبر الحق في الاحتمال الثاني وهو الموضوع
والمحمول حال كون نسبة الرابطة بينهما وفيه قد مر مذكرة قوله لكن ينبغي الخ الغرض منه ابطال الاحتمال الثاني قوله ان
يستغنى اي لتعيين متعلق التصديق قوله فاما عبارة الخ لتفصيل ان التصديق عند الامام مركب من التصورات
لكن النقل من الامام في شأن الحكم مضطرب مقام يقول انه فعل وموصفا يقول انه تصور فلو كان الحكم فعلا فالمتصديق
مركب من التصورات الثلث والحكم وان كان الحكم تصورا فالمتصديق مركب من التصورات الاربعة لتصور الموضوع وتصور
المحمول وتصور النسبة والتصور الذي هو الحكم فالترديد في قول شارح ربح عن التصورات الثلاثة او الاربعة بالنظر الى هذا الصبر
ويؤيده قوله كما هو المنسوب الى الامام فما قال بعض النحاة في الترديد بالنظر الى ثلث اجزاء القضية وترتيبها فالاول مختار
القدار والثاني من عموم المتأخرين انتهى الخالف لسياق كلام الشارح ربح فتدبر وما يجب ان يعلم ان التصديق عند الامام
مركب من اجزاء الاربعة لاسيما جزاء ثلثة فاقبل من ان الامام قائل بكونه مجموع تصورات المحكوم عليه وبه والحكم غير سديد
واما عند الحكماء فالمتصديق بسيط وعبارة عن الحكم فان قلت ان الحكم ليس بالاتباع والاضراع والاسناد ولا لا يجب
والسلب الاثبات والنفى وغير ذلك من افعال فكيف يكون التصديق حال كونه علما عبارة عن الحكم قلت ان هذه تعبيرات و
ليس للنفس هناك تاثير وفعل بل محسوس اذعان وهو ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اصرح به في شرح المطلق
قوله على الاول اي على مذهب الامام قوله وعلى الثاني بخلافه مذهب الحكماء قوله كذلك اي رابطة قوله ولا يجب
الخ الغرض منه اصلاح ان متعلق التصديق الموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما قوله التصديق تصور الخ
الاقول ربح لا يكون الا الموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما قوله ان النسبة الرابطة اي المذعنة او تصور
الطرفين حال تصور سبب المذعنة ليس بتصديق قوله وان لم يكن اي هذا القول بها لا صدق السيد
الهردي وان قال يكون متعلق التصديق هو الموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما لكن التصديق عندك بعبارة ادانية واداء
الاولى ليس عبارة عن تصور فتدبر قوله فالتراع الخ جواب عن الاصطلاح ثم اعلم اولاً ان التراجع اللفظي عبارة عن بيان
موضوع البحث مختلفا كما تمارعوا في بادية الوجود كسيتين فان لم يلبه اياه بالوجود المصدري ومن قال بالكسبية

الاصح في الاربعة الاولى

اراد به الوجود بمعنى ما به الموجودة وثابتا ان النزاع الواقع في متعلق التصديق ليس من افعالنا فان متعلق التصديق على تقدير كون التصديق علما عبارة عن المعلوم لمضام واحد وان تنازعوا في تعيين مصداقه فمحقق ووجه موضوع البحث فلا يصير نزاعا لفظيا ولهذا قال الشارح رجس النزاع اللفظي فان النزاع اللفظي كما يستلزم عدم فهم كل مقصود الآخر كذلك ههنا وقع الاختلاف بحسب تفسير التصديق فتدبر قوله اجزا القضية اى الموضوع والمحمول ليس بقوله اى التصديق قوله مطابق اللفظ الباء اراد به المناط قوله حمل اللفظ على متعلق التصديق قوله اسم المفعول اى المصدق بفتح الدال قوله وكون اللفظ دفع لما يتوهم من ان كون النسبة الاربطة متعلقة بالتصديق بناء على ما مر من كون متعلق التصديق اسم متعلقا بقوله بهذا السعلق اى بمعنى انه مصدق قوله خبايا جميع الحقيقة كالحقيقة وزنا معنى والزاوية كورشه والساظم ما اذا اراد الشارح رجس من الخبايا ما وصل اليه فكرى شيئا منها ان المتعلق لا يعقل وجوده بدون المتعلق ضرورة فلو كان متعلق القضية الاربطة كما هو راي المصليزم وجود التصديق بدون متعلقه لزوال الاجمال عند التفصيل مع ان التصديق باقيا فان قلت ان القضية المجردة تزول عند التفصيل عن المدركة ونفى في الخزانة قلت ان خزانة المعقولات عندهم هي العقل الفعال وهو برئ عن الاجمال والتفصيل فانها لا يتحققان الا بالتعاقب الا لزم اجتماع المتناهيين المتناهين من مازونات المادة والعقل الفعال برئ منهما كما افيد من تخرجه عن المحققين رجس ومنها ان الضرورة شاهدة بان مناط التصديق على الربط والاطراف كما هنا توطئة له فيكون الربط متعلق التصديق ومنها ان متعلق التصديق يجوز ان يكون المحمول حال كونه متعلقا بالموضوع الا ترى انه لا يحصل عند تقديرها بقضية زيد قائم الا اذا كان لقيام زيد وفيه انه لا يتعلق التصديق بالتركيب الا كما اعني قيام زيد بالمفهوم اليه نسبة ضرورة قوله يصح حمل اللفظ على التصديق انما كونه نسبة بما هي نسبة من مفاهيم الهيئتين التركيبية والاشياء والاشياء الان الشارح رجس ههنا لان المص لا يرعى متعلق التصديق بنفسه بل نسبة فمراشيد الشارح رجس ان هذه العبارة مع ملاحظة العبارة ههنا لا يمكن حملها على نفس النسبة وادارة الاجمال منه فريضة او ميناك اليه الذهن منه يمكن ان يراويف نفس مفهوم القضية المركب من تبديل اطلاق الجزر على الكل او الموضوع والمحمول التلخيص بالنسبة الاربطة من تبديل اطلاق التلخيص بالفتح على التلخيص ولكن حمل العبارة على هذين المحملين الاخيرين بعد كما لا يخفى قوله سوى نسبة الاربطة اللفظ وسوى نسبة ملحوظة بالاستقلال لا باراد قول المص ونسبة انما تدخل في متعلق الحكم بالنتيجة كلف فان نسبة الملحوظة بالاستقلال لا يدخل فيها النسبة الغير المستقلة فتدبر قوله من الحاشية المنقولة اى من المص حيث قال خلت في ان متعلق الحكم اى الاتباع اما الوقوع الذي هو جز القضية او القضية لنفسها ومشهور هو الاول والتحقيق هو الثاني وهو مختار به بقراداد او الفاضل المحمود الجوفوري تناول حتى بصير ذوقيا لك فتأمل فانه دقيق نهبت ثم علم ان متعلق الازمان عند السيد الباقر الامر بالمحمل مصرح بالمحمود الجوفوري في الفراغ والمص قال يكون متعلق الازمان عند جماه لنفس القضية فلا بد من ان يراويف نفس القضية المجردة لا القضية من حيث الكثرة وتعلل الامر بتكرار التناول للذمة فتدبر قوله ان يحمل اى كلام المص في المتن قوله في بعض المواضع اى في الفوق لمبين قوله شرعة الصناعة في المستحب شرعة بكسر راء وبعضه كغنة اذ راء ظاهر يستقيم قوله باللفظ متعلق بالاربطة والنمط في الاسباب وسلب الخلفى سلب قوله حتى يرجع اللفظ غاية لقوله ليفصل قوله اى الاجمال الذي اللفظ لقبه لاحتمال الاول في معنى الاجمال قوله لا يليق اللفظ لانه لم يذكرات المذكورة رجس قوله فالاقرب اى الى الذهن وهذا التفريع على بطلان الاحتمال الاول قال بحر العلوم رجس لازمة كون متعلق الازمان الامر بالمحمل فانما لا يمكن في اذماننا الامر بالمحمل مع ان العبدان شاهدة بان بعد اقامة البرهان وحصول النتيجة مفصلة يصدر بها من دون توقف على الملاحظة الاجمالية فضلا عن حصول الصورة الاجمالية انتهى فمنا ذمها يمكن ان يقال ان ذلك المحمل حاصل في الذهن في ضمن ذلك المفصل العلم الاجمالي لعل كفى فتدبر قوله بالمعنيين الاخيرين فالاجمال بالمعنى الثاني يتعلق به الازمان المتفصيل والمعنى الثالث يتعلق به الازمان الاجمالي قال ثم القضية اللفظ اعلم ان القضية قول كميل

لا يوافقنا في كون رجس

لا يوافقنا في كون رجس

الصديق والكذب سواء خلق بها التصديق أو لا شك أو غيرهما فتبين القضية بالمتعلق بها التصديق والاذعان ليس في محله
وتختلف في اجزائها مثال القضاء الى مثالته الموضوع الحمول بسببه الدائبة الايجابية او السلبية كما هو العلم من معنوية قضية
كانت وما في المثالين الى تبيين اجزائها تلك القضية بالنسبة المتبقية فالشك عندهم متعلق بها والاذعان بتلك التفسير
قائم مثلاً عندهم زيان فافهم است وقال السيد الهروي في حاشيته على شرح التهذيب الجليل في نقل المتأخرين لابل اعمده النظر
والاكثر ان ذلك انما هو من باب القدر فقال ثم القضية تتم باكثر من الطرفين مثالها نسبة اخباره ما كانت اى من الواقع
او عالم التقدير ولم يذكر المم الطرفين لظهورهما في قولهم شير الخ نقص عليك اذ لا ان بل على اثنين بسبب تركيب الاول
الطلب بله تدل في وجود الشيء في نفسه اعمده في نفسه فحول زيد موجودا وليس موجودا الثاني بالطلب به تصديق ثبوت شيء آخر في اد
حصوله من لحوصل الفلك متحرك وليس متحرك وثانيا ان القضاء بالواقعة في جواب اهل البسطة تسمى طيات بسطة والواقعة في
جواب اهل المركبة تسمى طيات مركبة فالهلية بسببها محمول الوجود او العدم والهلية المركبة محمولة غيرهما وثالثا ان وجه الاشارة اطلاق
القضية وعدم تقييده بالبقية قوله سوسية على وزن ثمانية جمع سواء على غير القياس قوله في مرتبة الحكاية متعلق بقوله سوسية
قوله منها اى في الهليات البسطة والمركبة قوله ليست شتملة الخ قوله ان القضية سواء كانت هلية بسطة او مركبة منها
بحسب الحكاية نسبة ايجابية او سلبية اليجابية وهذا السلب يكون غير متعلق نسبة سلبية كما يشهد به الوجدان واما بحسب الحكم
عنده فغيرها وجود الشيء في نفسه او سلب الشيء في نفسه وهو في الهلية بسطة او وجود الشيء لغيره او سلب الشيء عن غيره وهذا في الهلية
المركبة كما صرح السيد الهروي في حاشيته على شرح التهذيب الجليل قوله وتفضيل الخ هذا كله اخذ من الافق لم يسن حركته
السيد الهروي على الجمالية التهذيبية والمرسالة القطبية وشرح المواقف قوله وجود الشيء الخ معطوف على قوله الوجود والبراه
قوله بالاشتراك الصناعي الصناعة العلم واداء البينان واما في الاشتراك به اذ ليس في اللغة والمراد بالاشتراك الاشتراك
اللفظي صرح به في الاثني لم يسن وهو تعدد للمعاني لفظ واحد بوضع متعدد قوله او الحقيقة والمجاز لغة او مطلقا ما فالاول حقيقة
والثاني مجاز قوله الحاكية اى من الحكمى عنه قوله ما هو احد اعتباري الخ اى لا على ميل اثنين فاقى اعتبار من هذين فبذلك
فرض يقال للوجود والربط بالبنية الثاني كما قال العماد فليكن مع ما قيل من ان المراد من احد الاعتبارين الثاني بدون
الاول فانه مستقل بنفسه انا اول فبان ارادة المصنف من الاعتبارين مخالفة سياق كلامه شاح واما ثانيا فبان القول بكون الاول
مستقلا مخالفا لما قال به شاح فيما سياتى من ان الشق الاول اعتبار غير مستقل فتدبر قوله الذى هو الخ بما راي بان المراد
بالشي هو العرض فانه لا وجود له الا بكونه لثمة لشي رفا كما به قوله وليس له اى كل احد اعتباري نحو المثال المرجح والمعنى وقد وقع في
الافق لم يسن ليس معناه الاتخ وما قيل من ان الشاح ذكر احد الاعتبارين بقوله ليس ماله الاتخ وترك ذكر الاعتبار الآخر لظهوره
غير سديد فتدبر قوله لا تحقق الشيء في نفسه الخ علم اذ لا ان الوجود والحق الثبوت والحصول الفاظ مترادفة والمراد بالشي
العرض فان كلام العهد ومعناه وجود العرض في نفسه هو اسوهم بالعلم ان وجود العرض في نفسه يكون على نحو وجوده في نفسه
او نحو آخر فتدبر الشاح رجحانها بقوله ولكن على ان يكون في محل العرض ان وجود العرض في نفسه يكون على هذه الجهة لا بان يكون
لذاته كما في تحقق الحقيقة القائمة بنفسها اذ وجود العرض في نفسه هو عينه وجوده في موضوعه كذا في الاثني لم يسن فلفظ كلام شاح
هنا وجود العرض في الواقع في محل ثانيا ان وجود العرض في الواقع في محل اثنين اعتباري وجود العرض كما فهم شاح
رجحانها لا يصح سببالي من ان الشق الاول اعتبار غير مستقل فان هذا الشق ليس لنفس الاعتبار ففى العبارة ساحة والمراد منها
من وجود العرض في الواقع في محل كون وجود العرض في الواقع في محل ساقطة متشكك قوله او وجوده في الخارج
الخ المراد بهذه المتعلق بالعرض ثم اعلم ان ما معطوف على قوله تحقق الشيء في نفسه على قوله وجود الشيء في نفسه هو من المتعلقين

انما صفة كما فهم بعض العلماء من هذا الشق عبارة عن نفس وجود العرض مخرج بالشراح فيما سباني حيث قال وعلى
 الشق الثاني وجود مستقل الخ فلا يصح جعل هذا الشق احد اعتباري وجود العرض كما جعل الشراح الخ اللهم الا ان يقال ان
 اطلاق الاعتبار على هذا الشق مجاز كما اطلاق الظاهر على المألوم فان الاعتبار الغير مستقل لازم له وانما ان التماس الماخوذ في
 هذا الشق يكون مخرج التقيد والتقييد من المعنوي وانما ان قوله بان الغير متعلق بالارتباط وانما ان قوله بالغير معناه
 في الغير وانما بلام الاختصاص انما ان وجود العرض مخرج من المحل بحيث اذا التزم المحل التزم وجود العرض فتدبر قوله
 وهذا المعنى اي المعنى الثاني للوجود والربط قوله للوجود المستقل اي وجود العرض في نفسه قوله وعلى الشق الثاني الخ
 معطوف على قوله على الشق الاول وعلاصة الفرق بين الشقين ان الشق الاول عبارة عن معنى الاعتبار اللاحق لوجود العرض
 وهو كون وجود العرض في المحل والشق الثاني عبارة عن وجود العرض الذي هو موضوع للاعتبار الغير مستقل فانه قوله كسائر المعنويات
 الخ يعني كسائر المعنويات كالقائم والمنقود والامتناعات كالادوية للنبوة معنويات عقلية في هذا ما جعلها اعتبارا مستقلا هو المنان الى المحل معتبرا وجوده
 في نفس الامر كذا الشق الثاني وجود مستقل لغيره قوله هذا المعنى اي المعنى الثاني للوجود والربط ثم
 اعلم انما ان المخرج من هذا القول بيان فرق آخر سوى ما قد سبق بين معنى المعنى الثاني فكونه متعلق بموضوع باعتبار
 الشق الاول وكونه لفتا موضوعه باعتبار الشق الثاني كذا قال بعض الافاضل وثانيا ان الحقيقة الناصية لعدم استقلالها
 تحتاج الى وجودها ايضا يكون محتاجا اليه فلهذا الوجود نحو ان قوله بالملاحظة الخ قوله ونعت اي مجازا بان المحل هذا الخ
 على متعلق موضوعه وهو العرض قوله ويعبر عنه اي من لغته متعلق بموضوعه وارجاع غيره الى المعنى كما وقع من بعض العلماء
 راجع ونعت من متعلقه فتدبر قوله وربما لاحظ اي هذا المعنى قوله موضوع اي موضوع هذا المعنى وهو الحقيقة الناصية قوله
 عنه اي من لغته موضوعه قوله بالعرض والاول قوله وعارض له وحال فيه قوله ونس عليه عدم الخ اعلم ان
 عدم الربط وعدم شيء من شيء يقال بالاشتراك المطلق الاصطلاحي او الحقيقة والمجاز على معنيين الاول نسبة التامة للموضوع
 الى الكيفية الثانية والثاني ما هو احد اعتباري عدم الشيء الذي هو من الحقائق الناصية في نفسه وليس له الاسلب الشيء في نفسه
 ولكن على ان يكون من محل اي كون سلب شيء من محل اسلب هذه الحقائق لما حظا معتبرا بالارتباط به من الغير وهذا المعنى الثاني
 على الشق الاول اعتبارا غير مستقل لكن السلب متعلق على الشق الثاني سلب متعلق كونه من جهة خصوصية المادة اعتبارا غير مستقل
 وايضا قد يوحي هذا المعنى الثاني الموضوع فيقال للبيان سلب من الجسم ويعبر عنه بعدم العرض وقد يوصف به متعلق الموضوع
 فيقال الجسم سلب عنه البيان من غير عدم الجسم الاتصاف كذا قال القائل البهاري الخ قوله ولما كان الوجود الخ اعلم انما
 ان الوجود يطلق على معنيين الاول المعنى المحدد الانشائي ويعبر عنه بالطارسية وجود والثاني ما به الموجودية وهو مبدء الازمان
 ويقال له الوجود الحقيقي وتختلفوا في تعيين مصداقه فذهب السيد الهروي الى انه هو الوجه بل محله وهو الشئ الجوهري لا الشئ
 الذي له نفس لما صفة وقيل بان صفة انضمامية الشئ الموجود وتفصيل في ما شئت على الكيفية الزائدة على الرسالة القطبية
 وثانيا ان المخرج في الهيئات البسيطة من الوجود والمعنى الاول والثاني وتسير اليه قول الشيخ سوى العرض الذي هو الوجود
 فان المراد بالوجود في هذا القول هو الاول عند الكل ولهذا صرح الشارح عنان البيان الى معنى الوجود في الهيئات البسيطة فقال
 هذا كان الخ وثالثا ان عدم ايضا عبارة عن نفس انقضاء الشيء فلهذا الانتفاذ فزيد مع عدمه انتفاذ زيد في نفسه وانما قد
 سجد حكاية سالب كسب المحل عند تدبر قوله وجوده الخ اعلم ان اللام في قوله لما لها معنى في اود مصاد
 لما في المعنى ان وجوده الخ اعراض في نفسها وجودها لما لها فان العرض الشئ في اود عدم من محل شئ في انعدم سب
 ولا يوجد في محل آخر فلهذا وجوده في مكان فانه انعدم من مكان لا يوجد في مكان آخر ولا يوجد في مكان آخر

في كل ما ذكره
 في كل ما ذكره

[illegible]

ایکادوی غلام محمد علی رحمتی

2014-2015

لا يكتفي بغيره بل يكتفي به " علاه " لا يكتفي بغيره بل يكتفي به " علاه "

حاصل القضية فهم فان ما حصل له البلية البسيطة في مرتبة الحكاية نسبة الوجود الى الموضوع وانكار هذا مكافئة وانكار
ان الرباط الذي تضمنه المحمول بالماضي مستقلا لا اذ غير مستقل على الاول لا يصلح الرباط اذ الرباط غير مستقل فبعض
بعض القضية من دون نسبة الرباط وان كان غير مستقل فالمحمول اذ غير مستقل فلا يصلح للمحمول نسبة في بعض
الحالات من ان له البلية من الشق الاول وتوكل في القضية من دون نسبة الرباط فبعض ان له البلية البسيطة
الحالية وهي غير مستقلة موجودة وعليها مدار كل العقدة فان تلك الرباط تكون في البليات البسيطة وليس عليها مدار
القضية ولا تلك انما مستقلة لانها عبارة عن وجود الشيء في نفسه وهو في ضمن المحمول وتلك تعقل من هذا
التفصيل المخاف ما آمن به الفاضل الهادي من ان المصدر الشرائعي المعاصر للمحقق الدواني قائل باحتياج
البليات المركبة الى الرباط سوى نسبة الحكمة فذكر قوله ولاني ان الخ معلوف على قوله لاني اشتغال الخ قوله
للوجود الرباطي والعدم الرباطي سوى نسبة النامة الجبرية قوله ومعنى هذا اي مفهوم البلية المركبة قوله كسب
بوجود الخ بخلاف البلية البسيطة فانه ليس معنى زيد موجود زيد يوجد له الوجود قوله في المانق لمين قال فيه اما العقدة
للحكمة كقولنا فلانك تتحرك فبعضه ثابتان احدهما الوجود او العدم الرباطي اذ لا يرد له الرأى هناك موجود
شيء لشيء او افتراض شيء من شيء فيلاحظ للوجود نسبة الى موضوع ثم للمجموع الى متعلق موضوع الوجود نسبة اخرى هي
نسبة الحكمة لازمة في جميع العقود فان جعل المحمول موضوع الوجود كان ينسب الى المحمول ثم ينسب للمجموع الى الموضوع
بالنسبة الحكمة يقال ان وجود هذا المحمول له وان جعل موضوع الموضوع كان ينسب الوجود الى الموضوع ثم يربط المحمول
الى المجموع بنسبة الحكمة يقال ان وجود الموضوع على صفة كذا وذلك في الموجبات وفي السوالب يلاحظ نسبة الوجود
الى العتبر موضوعا له ثم ينسب للمجموع الى متعلق موضوع العدم فان اعتبر المحمول موضوعا له ينسب العدم الى المحمول ثم للمجموع
الى الموضوع بنسبة الحكمة الايجابية يقال لا يوجد للموضوع هذا المحمول وان اعتبر الموضوع ذلك نسب العدم الى الموضوع
ثم ينسب ذلك رباط المحمول بنسبة تلك النسبة يقال ليس يوجد للموضوع على صفة كذا فان احدهما ينسب النسبتين
جزء منفرد في العقد وهي نسبة الحكمة الرباطية بين شأنيها الموضوع والمحمول في جناس العقود والواحد على الماطلاق واما
النسبة الاخرى هي نسبة الوجود الى المحمول او الموضوع او نسبة العدم الى احدهما فهي ليست جزء منفردا هي متضمنة في المحمول
مدلول عليها او في الموضوع فالمحمول مع تلك النسبة المتعلقة به جزء منفرد للعقد او الموضوع كذلك انتهى ولا يربط عليك
ان هذا كله متوهم محض لا ترى ان الموضوع من قولنا فلانك تتحرك ليس الا ان تتحرك ثابت فلانك كما ان الموضوع
من قولنا فلانك موجود وليس الا ان الوجود ثابت فلانك فالتقوى انما هي على نسبة اخرى متضمنة في شيء
من طرفه سوى نسبة النامة الجبرية الرباطية بخلاف البلية البسيطة فالات الوجود ان يسلر كيف فان له البلية البسيطة
النامة الجبرية كانه الحكاية فلا حاجة الى نسبة اخرى ولا يجب اعتبارها في القضايا الكلية البلية البسيطة كانت او كانت
فلا وجه تخصيص البليات المركبة وما زعم من ان له البلية الاخرى المتضمنة في المحمول او في الموضوع فبعض صحيح اذ
المركب من مستقل وغيره فاذا تضمن الموضوع او المحمول تلك النسبة المتضمنة الغير مستقلة فلا يفتي مستقلا
كيف يصلح لو قومه طرف القضية فذكر على انه لو اعتبر الوجود الرباطي في الموضوع كما صرح به لقوله ولان جعل موضوع
الخ الموضوع في قولنا فلانك تتحرك فلانك للوجود فلهذا الوجود المكان وجود المحمول في تفسير المسئلة ان فلانك موجود فلا معنى لطبيعتها انما كان
وطبيعتها انما كان الوجود الرباطي لا يفتي للمؤمن فاشي الا ان كان المحمول هو المحمول بل هو الى ان فلانك للوجود لا تتحرك فذكر
غيره فلا يرد له الرأى وان كان شيئا اخر في تفسير النسبة ان فلانك للوجود لا تتحرك فذكر واما ما لا يرد له الرأى فذكر

عليه الصلاة والسلام

[illegible]

على ما هو المشهور من كونه من قبيل ما لا يشك في وقوعه بل لا يشك في وقوعه
التقييدية بالنسبة الثالثة المخرجة من كونها من قبيل ما لا يشك في وقوعه بل لا يشك في وقوعه
التصور متعلق بالنسبة التقييدية التي هي عبارة عن كونه من قبيل ما لا يشك في وقوعه بل لا يشك في وقوعه
بالوقوع والملاوقوع وهي اي النسبة التقييدية مورد الحكم اي الوقوع والملاوقوع ويسمونها اي النسبة التقييدية بالنسبة بين
لكونها من الطرفين واما الحكم في الوقوع اي النسبة الثالثة المخرجة بالاجابة والملاوقوع اي النسبة الثالثة المخرجة بالسلب فلما
يتعلق به اي هذا الحكم الا ان قصد الحق في القضية نسبتان احدهما متعلقة بالتصور والاخرى متعلقة بالتصديق فصارتا جزءا
من القضية اربعة عند المتأخرين والمتقدمون لما قالوا ان التصديق والتصور متغايران واما لاكتساب المتعلق فانه لا يخرج في التصور
فيتعلق بكل شيء حتى ينفذ في قضية فزعولان جزءا للتصديق ثلثة ومنهم المصنفون ردموعهم المتأخرين فقالوا اي النسبة التقييدية بالنسبة بين
المتأخرين اما هو ان التردد الذي يكون في الشك لا يتقوم حقيقة بالمتمسك بالوقوع والملاوقوع فان التردد وانما
هو تجوز الوقوع والملاوقوع تجوزا مساويا كما قال القاضي فالمدرك على صيغة اسم المفعول والفاعل للتفريع على ما سبق
في الصورة ثمة اي الشك والاذعان واحد هو النسبة الثالثة المخرجة والتفاوت بينهما في الادراك اذ عانى في صورة التصديق في
الكلام مسامحة عند من جعل للاذعان من توبع الادراك او ترددي اي ادراك حاصل في ضمن التردد في صورة الشك فتقول القول
من ثلثيات اجزاء القضية هو الحق لما مر ولان لا بد ان لا يعل على لغة النسبة في القضية قال السيد الهروي في حاشيته على الرسالة القبطية
والوجاهة السليمة لشدة الخلاف ذلك ايضا لا شك انه لا ينع من قضية زيد قائم مثلا لا يزيد وقايم النسبة التي بينهما ولا مفهوم منها ليس الا
نسبة واحدة فكما لا يخفى على من يرجع الى وبعده انتهى قوله قال بعض الاكابر اي السيد الهروي في حاشيته على الحاشية اجمالية تهتم
قوله ان قولهم اي قول المتأخرين يكون اجزاء القضية اربعة قوله فانهم اي المتأخرين قوله من نسبة اخرى فيها اي
القضية فتتفق بربع اجزاء القضية قوله والا اي وان لم يكن متعلق التصديق نسبة اخرى بل متعلق بما يتعلق به الشك
قوله وهو اي اتحاد متعلق بالتصور والتصديق باطل عند المتأخرين فانهم قالوا بانحوها واما وتغايرها كما يجب المتعلق قوله
منها هو هو تغاير متعلق بالتصور والتصديق قوله وما صلاي حاصل الاعتراض قوله اما هو اي المتأخرين قوله هو ان
اي اجزاء اقام للدليل كما ان المذموم هو المشكوك به شبهة عنيت للدليل قوله ولا يتقوم التردد الخ قال بعض الفضل
ان القدر الضعيف لتقوم التردد ان يتعلق باحصل اما الوقوع والملاوقوع او النسبة التقييدية والاما لا بد لتقوم من
ان يكون متعلقا بما يتعلق به الا زمان اي الوقوع والملاوقوع فليس بين وبين بل هو لغاير محض ولا يذهب عليك
ان التردد هو تجوز الوقوع والملاوقوع تجوزا مساويا فكيف لا يتعلق بالوقوع والملاوقوع الا ترى ان الشك في زيد قائم
ليس الا في وقوع قيام زيد ولا وقوعه لاني التركيب الانساني اعم قيام زيد منه بر قوله والمعرض الخ وقع دخل في قوله ان المؤمن
الاصح ان يندفع التغاير بحسب المتعلق من التصور والتصديق فلو قيل يكون النسبة التقييدية متعلقا لكل واحد من الشك والملاوقوع
لا ندفع التغاير بحسب المتعلق بينهما ايضا فلم ينتر لدفع التغاير ان يكون النسبة الثالثة المخرجة متعلقا لكل واحد منها وحاصل المدعى
ان التعرض للوقوع والتخصيص به بناء على قول المتأخرين المتقدمين من حيث ان يتعلق التصديق بالنسبة الثالثة المخرجة
فصلت متعلقة للشك على القضية الرتبة واما النسبة التقييدية فليست متعلقة بالتصديق على اي شيء بل انما اخترعها
المتأخرين فلا احتساب لها وما قيل من ان هو ووقوع هو وقوع نسبة فسطح قوله فلا يرد المورد من غير انما هو الحق قد
سواء يفرع على قوله ولا يتقوم التردد الخ قوله لهم اي المتأخرين قوله ان يفرعوا اي لا يثبت الفرق بين متعلق الشك
والا زمان قوله من حيث انها الخ اي من حيث انه يرد عليها النسبة الثالثة المخرجة بالاجابة السالبة فخص النسبة التقييدية

اي هو انما هو من قبيل ما لا يشك في وقوعه

والايجاز ان يخلق الشك بالتركيب لا ضار في ايضا تنبيه قوله والفرق ظاهر في ان تنبيه كلام المور وكما لا يخفى على من فهمه
واما ان الفرق بين متعلق الشك والتقدير ظاهر فافيل من ان لا يبرر بتسليم ان متعلقها الوقوع غير سديد قوله
فما لم يعلل اشارته الى ان المور والبالغ لعدم تقوم الشرود الا بالمتعلق بالوقوع كما قال في شرحه نقول ان الشرود لا يتقوم حقيقة
بالم متعلق بالوقوع مما انتهى فذوق الابرار بهذه المقيدة المنعومة كيف يكون المور والكلم الا ان يقال ان منعها لما كان باللفظة
من معنى الشرود فلا حجة اوله فتأمل قال وهو هنا اي في ثلث اجزاء القضية شك من المتأخرين على المتقدمين وهو ان
المعلومات الثلاثة اعم لموضوع المحمول ونسبة التامة الجزئية التي هي جميع اجزاء القضية عند المتقدمين متحققة في صورة
الشك الوهم التخييل مع انها اعم القضية غير متحققة على ما هو المشهور فيلزم الفكاك الكل من جميع اجزائه وهو بطبعه فثبت ان
للقضية جزر ما لا يسوي للمعلومات الثلث فبطل التثليث ونظير اشارته الى ان هذا الكلام شبيه في التحقيق يعني قيل في علم
اي حل الشك والقائل مرزا جان ان القضية بالنسبة الى تلك المعلومات الثلث كل اي مجموع بالعرض اي بالواسطة
لا بالذات وهذه المعلومات اجزائها العرضية لا اجزائها الذاتية والفكاك الكل بالعرض من جميع اجزائه العرضية ليس بمحال
فلا يلزم تحققة اي تحقق الكل بالعرض يعني القضية عند تحقق هذه المعلومات لغيره لم يتم تحقق الكل بالذات اي مجموع عند تحقق هذه
المعلومات فلا يلزم محذور من عدم تحقق القضية في صورة الشك مع تحقق هذه المعلومات كالكتاب فانه كل بالعرض بالنسبة
الى الجوانب الناطق ولا يلزم من تحققها تحقق الكاتب بالمتمثيل مرد من الكتابة وقال القاضى بالمحصلة ان الكل مبنى على
بالعرض والرضى محل الحلح على ما افاده حسن تحقيقين روح ان القضية على عرضي لتلك المعلومات الثلاثة والكل العرضي قد يحتاج
في صدقه على مبدئه بعد حصول تمام اجزائه الى شرط واعتبار خارج عنها كالكتاب بالنسبة الى الجوانب الناطق فانها تمام
اجزائه بصدقه ولا يطلق عليه اسم الكاتب الا بعد عرض الكتابة لم يذ لك البعثة على عرضي لتلك المعلومات الثلث وهي
تمام اجزائه معروضها لكنه لا يصدق عليه القضية المعبره عن الازعان لها ولا يبرر على هذا الحاصل الايراد الا في
من البعد فاما اختيار ان الازعان شرط الصدق معنوم القضية على مجموع المعلومات الثلث فان القضية كلية عرضية والكتاب
العرضية تحتاج في صدقها على المعروضات الى شروط الزائدة ولا يلزم الجولية للذاتية بل العرضية ولاستحالة فيها فان قلت
ان معنوم القضية اي قول كتميل الصدق والكذب لا يلزم مجموع المعلومات الثلث فلا يحتاج الى شرط آخر ولا يلزم محولية
الذاتي فان الذاتي في كلام المعنوم الا في مبنى ما ينسب الى الذات فيعم الذاتي ولو ازم الذات جعل كل احدتها مستقلا بط
قلت ليس غرض القائل المحيى من القضية مطلق القضية فان مطلق القضية يصدق على مجموع المعلومات بلا حاجة الى شرط
آخر بل ان القضية الماخوذة في كلامه محمول على الفرد الكامل وهو القضية المعبره بالمعنوم عنها في هذا الصنف وهي لا تصدق
على مجموع المعلومات الا بعد عرض الازعان ولا منبرية وما قال بعض الافاضل من ان مثل هذا التوجيه عند العلماء ليس مستلزما
ففيه ان اطلاق مطلق على الفرد الكامل شائع ليس تنكره لكن لا يذهب عليك ان هذا الحاصل لا يساويه كلام القائل
اي مرزا جان حيث قال فالشبهة ناشئة من عدم الفرق بين ما هو كل لتلك الاجزاء حقيقة والذات ما هو كل لها
بالعرض كذا افادته ان الحق قد سهره قوله الواسطة في الثبوت متعلقك لتمام الواسطة على ثلث اقسام التراتي في اجزاء الواسطة في ثبوتها في ثبوت
الاولى بالثبوت والاثبات الاكبر لا يصرف في نظر العقل هو الواسطة والثانية ما هو علمه لثبوت صفة لدى الواسطة في تفصيل الامر لها فثبت ان
الاولى لا يكون موضوعا لتلك الصفة ايضا كالبند في آخر كالمفتاح بحركته والثاني لا يكون موضوعا لتلك الصفة بل هو في غير هذا الصنف
كالصنف في التثليث لا يكون موضوعا للصفتين ولا يتوقف ذلك الواسطة بتلك الصفة حقيقة فاما يقال ان اقسام الواسطة هي اجزاء
كالصفة لا يكون في ثبوتها كونه على ما افادته ان المراد بالغير في الشق الاول هو الازعان لا يتوقف الازعان على ثبوت الصفة بل الصفة هي التي لا يكون

له اي مرزا جان

له مرزا جان

[illegible][illegible]

في القضية قوله ان يخرج خبر لقوله حاصله قوله وليس اي كلام الاخر قوله فبعد ان جعل ادراك الوقوع في الايمان قوله ما لا
 في امر من قوله ان يخرج خبر لقوله حاصله قوله وليس اي كلام الاخر قوله فبعد ان جعل ادراك الوقوع في الايمان قوله ما لا
 يحصل ان يحصل من قوله ان يخرج خبر لقوله حاصله قوله وليس اي كلام الاخر قوله فبعد ان جعل ادراك الوقوع في الايمان قوله ما لا
 من العلم بالعلم بما اذا كان الاذعان من قبل العلم وما اذا كان من لواحق العلم فبني ان يقال لا المركب من العلم بالعلم
 فتدبر قوله ما لا بشرط على قوله اما المخرج قوله والاي مراد كون الاذعان بشرط قوله فتدبر قوله فتدبر قوله
 شرطه قوله على هذا التقدير اي تقدير شرطية قوله فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله
 في الواقع بما اذا قيل يكون الاذعان شرطاً لكون هذه المعلومات قضية فبذلك المجهولة الذاتية فتدبر قوله فتدبر قوله
 كون الاذعان شرطاً قوله لا بان كمال الخ اي لا بان كمال الاذعان لغير هذه المعلومات الثالث لما زيادة شرطه فتدبر
 حتى يقال بان هذا التقدير كان موجوداً قبل تحقق الاذعان الباطنة فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله
 تحقق الاذعان قوله معروضاً حال من الوقوع وقيل من انه حال من المجموع فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله
 قوله ان يكون جزر القضية الوقوع والادوات معروضاً للاذعان انتهى ويناقض ظاهر ما قيل مما يجزى من قوله فتدبر قوله
 كون الوقوع اوجده جزر القضية معروضاً للاذعان انتهى فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله
 يزيد الخ لان الاذعان ليس به من اجزاء القضية قوله ولا المجهولية الخ لان الاذعان حصل من غير القضية فتدبر قوله
 قوله ولعل القائل اي قائل المحل فيه انه لا دخل للشك في الالتزام فان هذا عينه من قوله فتدبر قوله فتدبر قوله
 اي كون الوقوع والادوات معروضاً للاذعان جزر القضية ايضا خلاف الاما كما ان يكون الاذعان لنفسه جزر القضية
 خلاف الاما فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله
 المذهب ليس بقضية بل تحقيق النسبة اليها من خبره فيه يدل على ان القضية الوقوع والادوات معروضاً للاذعان كما
 ولذا قال في شرح الايمان الخ موصياً الى ان فيه والاصح ان يقال يتحقق التحقيق المصنف ان مجموع المعلومات الثالث لما زيادة
 جزر شرطه كقول الصدق والكلاب فيكون قضية فلا يكون جزر القضية الوقوع والادوات معروضاً للاذعان فتدبر قوله
 القائل اي قائل المحل قوله حاصله على اصل قولهم اتول الخ قوله في ان عند تحقيق الخ وما قيل في بيان التفرقة من ان
 كلمة الكل ان كانت متوقفة على شيء آخر فبالذات فاما العرض انتهى فكسب ما هو في نفس الامر تدبر قوله فتدبر قوله
 لان ملكه اي مال الكل العرض قوله في ان الخ متعلق بقوله شابهته الخ قوله اجزاء هي اجزاء الكل العرض قوله يكون اي الكل
 بالعرض قوله حقيقة اي حقيقة الكل بالعرض قوله ليس كلاً بالعرض الخ اذ اتحاد الكتاب بالفصل مع الانسان اتحاداً
 قوله مع تحقيق الكل بالعرض اي في تنويعه الشك كما اقره قائل اصل قوله اجزاء هي اجزاء الكل بالعرض قوله وليس اي ذلك
 الجزر قوله بل يكون الاذعان من جزر القضية خلاف الجميع فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله
 شرطه اي بشرطه كل بالعرض قوله فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله فتدبر قوله
 بالعرض الخ معروضه قوله اي بالذات من جميع اجزاء الذات قوله قائل يقال لهذا الشرطه فتدبر قوله فتدبر قوله
 بالعرض الخ معروضه قوله اي بالذات من جميع اجزاء الذات قوله قائل يقال لهذا الشرطه فتدبر قوله فتدبر قوله
 بالعرض الخ معروضه قوله اي بالذات من جميع اجزاء الذات قوله قائل يقال لهذا الشرطه فتدبر قوله فتدبر قوله
 بالعرض الخ معروضه قوله اي بالذات من جميع اجزاء الذات قوله قائل يقال لهذا الشرطه فتدبر قوله فتدبر قوله

التردد فان قيل الآراء والأسماء متناهية فدل على ان التفاضل انما يتبعها ذكره الفارابي في كتاب اللغات والمحروف بها
لما به ان كلمة بولسيت موضوع للربط عند العرب ويستعمله عندهم فيه بل الفلسفة لما نقلت من اليونانية الى العربية
فاحتاجت الفلسفة العربية الى لفظ يقوم مقامها في اليونانية فاستعاروا لفظ بولسيت الاسماء ودلالتها على الربط
على سبيل الاستعارة وقال الفاضل الماموري ان القول بكونه جبرفا محكم بالي عنه الاختلاف في التذكير والتانيث والافراد
والثنية والجمع فلو كان اللفظ هو العلم ان عدمه من الربط مخالف لما اتفق عليه من العربية وبهم العمدة في هذا الباب فاحفظ
ما وقع به الشك في حيز محمد بن كاسينك انت قوله ليس بولها الا ان الخ كذا صرح الشيخ في شفاؤه قوله ولا فرق اي بين مود
كان في قوله لا يدل الخ لانه في قالب الاسم قوله يدل عليه اي على الزمان لانه في قالب الكلمة قوله ولا شبهة الخ معطوف على
قوله لا شبهة في ان الخ قوله يدل على الجمع لا على الربط فان مودا ومالية التسمية موضوع ليس الربط قوله فاما الخ شروع في رفع
التردد قوله بالاشتراك اللفظي وهو عبارة عن كون اللفظ موضوعا لمعنيين او اكثر باختلاف متعددة فالللباب ان اللفظ هو مشترك
لفظا بين ان يدل على الجمع وان يدل على الربط التي نسبة التامة النجربة فارتفع التردد وفيه ان القول بشتراك مودا كونه اهل للغة
كذا افاده بجم العلوم رح قوله معنى كان التامة وهو الكون في نفسه قوله والناقصة وهو الكون الربطية وهي تحقيق شتراك كان
فانه لم يرد قوله واليه الى الاشتراك اللفظي قوله اكثر المحققين كالحق انه انما في شرح الرسالة التسمية بالاشتراك كما
نقله السيد الهروي في حيزه هو شبه قوله الموضع المخصوصة كما شبهت في المبتدأ والخبر بالموصوف واصفها بان كانا موصوفين بخويز
هو القاعد قوله تدل على ربط في ان لفظ مودول على الربط لكان اداة مع انه قد شئت الفان انه اسم فان قلت ان اللفظ
استلزام ان هو في هذه المواضع اداة حيث قال لما كان الغرض من اتيان الفصل في تباين الجزر الذي يذكر بعده الوصف وهذا
معنى الحرف اعني اداة المعنى في غيره صايرها وانما جعل عنه لباس الابهية انتهى قلت اولاً ان مخالفة الرضى وحده من وود ان تحت
لا يقيد كذا افاده بجم العلوم وثانياً انه لو سلم انه اداة فلا يلزم كونه بالطة لكل الطة اداة ولا عكس انما كان بالطة اداة كل
النسبة التامة النجربة وهو موكيف وقد قال اشراج المطالع ان غير الفصل لا يدل حذيم على نسبة الحكمة بل على الفرق بين
النفق والخبر وقال العلامة مقفاري في شرح التلخيص اما تعقيب المسند اليه بغير الفصل فلفظ المسند على مسند اليه فان قلت
تبعا لما قال المحقق الدواني في شرح التمهيد ان الوصف لنا اجتماع النجاة على ان اسم فلا يلزم عدم تامة اداة عند المنطقين لما قال
الشيخ في الشفاء من ان هو في زيد هو محي قد حجت به ان تدل بدايتها والالة كالملة فلهجت بالاداة ثلث ان المنطقين باصا
رح بعد اثنين الربط في لغة اهل السواد اريدوا "بمن من هذا القسم فيكون الكلام رح مسميه ما من هذا القسم لا كلاما عربيا
والاستنسا والقبول الشيخ لا يجدي فان الابد والمذكرا ما يرد بالاصالة عليه فنقل كلامه المدخول فيه ليس ذلك الدخول لا يقع فيه
وتشكر قوله ما ذكره الخ اذ لا يلزم اهل الزمان سوانة بنوعين وبيان يصح كلاما مصنوعا من عند القسم لا كلاما عربيا ولا كلاما فنيقا
قوله واما الخ معطوف على قوله فاما ان يقال الخ قوله لخال الكلمات التامة اي في الدلالة على نسبة قوله الا ان الخ وان التامة
لا تدل على الزمان والكلمات التامة تدل عليه قوله على المنسوب اليه على مجموع المنسوب اليه وفيه ان النسبة غير مستقلة والركب
من مستقلين غير غير فيلزم عدم استقلال الكلمات التامة ونحن ان معنى الفعل امر اعمالي ليس يستقل بحيلة العقل الى المنسوب اليه
والزمان كما فعله السيد الهروي قوله على المنسوب اليه اي على مجموع النسبة والمنسوب اليه قوله لدالتها اي لدلالة الشفاء قوله
ولم يرد الة لفظة يكون نسبة جز من صماء وفيه ان كون الصماء والة على نسبة لفظة ما كره اهل اللغة كذا افاده بجم العلوم رح
قوله اي دالة كانت مطابقة او متضادة او انما هي في كون الربط لفظا عند سم ان الدال على كل من هو غير
لفظا نسبة المتضادة من الطرفين يعني ان يكون اللفظ دالة عليها ايضا فتمد بر قوله ولم يطبق الخ تدل عليك اولا انه

اي هو الذي يربط بين
الشيء وبين غيره

اي هو الذي يربط بين
الشيء وبين غيره

اي هو الذي يربط بين
الشيء وبين غيره

اي هو الذي يربط بين
الشيء وبين غيره

اي هو الذي يربط بين
الشيء وبين غيره

ودفع دخل مقدر تقديره وان الحركات الاعرابية بل حركة الرفع فاصلة تحقيقا او تقدير اذ النسبة الثابتة انما فانها وضعت للبناء
اليه وبغير نسبة فالنسبة خارجة عنه لازمة له فلهذا لم يأت على النسبة التزممية وان النسبة التركيبية والى على النسبة جازا فصح التبعي
فلم يطلعوا عليها الرابطة وثانيا ان الوضع النوعي هو وضع نوع من اللفاظ لنوع من المعاني بان يلاحظ اللفاظ لشيء في ضمن مفهوم
كل واحد اسما كشيء في ضمن مفهوم كل لفظ على هيئة زيدا قائم فهو موضوع للمعنى الاسنادي وكل لفظ على هيئة
رجل عالم موضوع للمعنى النوعي وكل لفظ على وزن فاعل موضوع لمن قام بالفعل وكل لفظ على وزن مفعول موضوع لمن وقع عليه
الفعل وهكذا قال العماد اللبكي ربح قوله في المشتقات الاولى ان يقول في المركبات يتوافق الهيئة التركيبية فانها توجد في
المركبات قوله لانها الخ دليل لقوله ولم يطلعوا العائد راجع الى الحركات الاعرابية والهيئة التركيبية قوله ليست بالفاظ فذا قال
لبعض العلماء من ان الهيئة التركيبية ليست بلفظة واما الحركات الاعرابية فهي الفاظ لصديق تعريف اللفظ عليها الا ان يقال ان المراد
باللفظ ما يكون مستقلا في اللفظ وهذه الحركات تتبع الحرف الاخير من الكلمة فتدبر قوله ولكن يشك في ان تعريف الرابطة باللفظ
الدال على النسبة باي دلالة كانت ثم اعلم انه قد يجاب عن هذا الاشكال بوجهين آخرين الاول انه يشترط في الرابطة ان لا تدل
على شيء من الاطراف والكلمات التامة ليست كذلك والثاني ان المعبر في الرابطة ان تدل على نسبة فقد اوان دللت على
غيرها ايضا والكلمات التامة ليست كذلك فتدبر قوله التامة اي غير التامة فتدبر قوله مع انها اي الكلمات التامة قوله
الا ان يقال الخ لعل وجه الضعف ان القضية الشرطية تكون جزء لقياسا وجها كما لا يخفى على من ارجع كتب القوم فالقول
بان الكلمات التامة لا تدل على النسبة المعبرة الا بالتاويل مما لا يعني البتة لعل قول الشارح فتدبر اياه الى قوله وهي اي النسبة
المعبرة ما يكون جزء للقضية التي حكم فيها بالاتحاد وهي التي يعبر عنها المخبون بالجملة الآتية قوله ان الحكم الخ المراد بالحكم هنا النسبة التامة
الجزئية قوله ان يحمل الخ اي الحكم المعبر في الكلمات التامة قوله الا بالتاويل كان يقال ان قام زيد في قوة زيد قائم قال المنصف
بعد الفراغ عن تقسيم القضية الى المحمية والشرطية ما ظا الى بيان الاختلاف الواقع في الشرطية اعلم ان من ذهب لمطلقين ان الحكم في الشرطية
اذا كانت متصلة بين المقدم والتالي لا فيها ومن ذهب الى العبرية انه اي الحكم في الجزئية التام التام والشرطية فلهذا سندا في الجزئية
بمنزلة الحال او الظروف فمضى قولنا ان كان زيد حمارا كان ناهقا كان زيد ناهقا وقت حمارة زيدا وما كان زيد حمارا كذا
في المفتاح للسكاكي واغت خبير بان مفاد العقد الشرطي على ما ذهب اليه اهل العبرية يرجع الى مفاد العقد المحل مع النسبة المحمية والشرطية لا
في تعابرها فان النسبة التامة الجزئية لما نحو ان ثبوت شيء لشيء وثبوت قضية على تقدير اخرى وهما متغايران فتدبر قوله قال الخ
اعترض على المص على ما زعم الخلاف بين العربية واهل الميزان قوله شرح تلمنص اي المطول قوله لا خلاف الخ وتوبه ما في منزه
المصباح من ان اطراف الشرطية قد خرجت من ان تكون مفعلة للسكوت عليها فلما لم تعد للسكوت كيف تكون قضية فلما حكم
في شيء من الطرفين بل بينهما ثم لا يذهب حليكم ان نحوين صرحوا بكون الاسناد اليه من خواص الاسم وهذا ينادى على ان الحكم في الجزئية كذا
المقدم والتالي واللا يصح هذا التصريح فان اطراف الشرطية لا تكون هاتان قلت ان مراد نحوين بانجاسته تحيل ان يكون تامة اي
لا حقيقة قلت في خلاف الظاهر المتعارف فلا يصار اليه بلا ضرورة فان قلت لعل القول بكون الاسناد اليه من خواص الاسم التام جزئيا
قلنا بعض اصحاب المفتاح لا يمتنع من قلت هذا احتمال بعض لا يسمع فان قلت المطلقون ايضا يصرحون بكون الاسناد اليه من
خواص الاسم فكيف يجوز ان الحكم بين المقدم والتالي قلت كلامهم ما دل بان المراد بالحكم المحل فلا يضر فان قلت مثل هذا التعليل
يختار من جانب نحوين ايضا قلت انه لا دليل على قول المطلقين بالبحث وهو تصحيح بان الحكم بين المقدم والتالي ولا يصح هذا القول بل
التاويل فيما دل واما نحويون فلا يصح منهم بان الحكم بين المقدم والتالي حتى يختار التاويل كذا او بعض الافاضل وانه حينئذ
نظما من انضو وكان له بيان الحكم بين المقدم والتالي فينبصر ان لا يمتنع التبعي قوله

قوله الثاني اي الجزاء قوله وفيه اي في هذا التصريح قوله اشارة الى ان المقصود اي من كل المجازات قال القائل للاسود
يعني ان كون الاول سببا للثاني يقتضي ان يكون تحقق معنوي الاول مقتضيا الى تحقق معنوي الثاني سواء كان الحكم في شرط
بالا ارتباط بينهما او بالتقييد الاختصاص له بشي منهما فاقبل قوله بالاتفاق اي بين الميزانيين اهل العربية قوله ومثال قوله انهم اتفق
تسلو عليك اولاً ان هذا نوع دخل مقدار يقترره ان المتبادر من قولهم ان جارك زيد فاعلم بالامر بالكرام وقت محي زيد والمتبادر من
قولهم ان دخلت الدار فانت طالق اشارة لوقوع الطلاق وقت دخولها في الدار فالحكم في الجزاء بشرط تقييد مسند فيه لا ان الحكم من
الشرط والجزاء وانما ان المراد بالامثال شرطيات يكون التالي فيها اشارة بصورة ومعنى كما في المثال الاول او معنى فقط وهو كونه صورة
الجزء كما في المثال الثاني قوله ما دل على الرضا بين الشرط والجزاء قوله مناه اي معنى المثال الاول ومعنى المثال الثاني ان قلت
المراد بالطلاق واقع عليك قوله وعنه بالجزء مطوف على ان في قولها ان قوله من التاويلات مثل ان يقال في المثال الاول
فمقول في حلق الكريمة في المثال الثاني فنقول في حلق انت طالق قوله نعم كلام السكاكي اتفق قال السكاكي واما الحالة لمقتضيه
لتقييده اي المسند في اذ كان المراد ثبوت القاعدة كما اذا قيد بشي مما يتصل به نحو المصدر او ظرف الزمان او ظرف المكان او سبب
الحاصل او المفعول له بغير حرف او بحرف او بالحوال او بالحل او بالتمييز او بشرط نحو ضرب زيد ان ضرب بكر او ان ضرب بكر يضرب
زيد اخرت او قدمت هذه كلها تقييدات يزداد الحكم بها اتفق قوله وهو اي كلام السكاكي قوله ظاهر اي ليس بتقييد قوله ما دل
قال بحر العلوم بان الجزاء لنفسه سند للشرط وهذا الاسناد مخالف للاسناد الواقع في الجملة الامة والفعيلة والمراد من تقييد مسند
تقييد لا عم من هذا المسند بالتقييد عم من ان يكون تقييد بما هو ليس مسند اليها كما في مفعول الحال ونحوها او بما هو مسند اليها
الاسناد وهو النفس لتقييد ولا شك ان في الشرط اسناداً له لتعلق الجزاء على الشرط وتعلق نحو التقييد انتهى والمجيب من العماد للكنة
حيث قلنا قول المشايخ ان الحكم في الجزاء اتفق قول السكاكي وبين التاويل بان في معنى على وتعلق الظرف محذوف والمعنى ان الحكم موقوف
على الجزاء كما في قولهم اخرجت ما دل على معنى في غيره بمعنى موقوف على غيره فتدرب قوله وقد يقال اتفق الغرض منه انه لا نزاع
بين الميزانيين واهل العربية اصلاً قوله هذا اي ان الحكم في الجزاء قوله اشارات صحيحة ومعنى او معنى فقط قوله لم يخالفوا على اهل
العربية قوله فيها اي في شرطيات التي تواليها اشارات قوله لا نزاع اي بين الميزانيين واهل العرب قوله فنه تلك
الشرطيات اي الشرطيات التي تواليها اشارات قوله وفي غير ما اي غير تلك الشرطيات وهي الشرطيات التي تواليها
لا تكون اشارات قوله والحق اتفق رد على قوله وقد قيل اتفق قوله مناه اي في الشرطيات التي تواليها اشارات
قوله ليست هي الحكاية لعدم الحكم في الخارج ولتقييد لابد لها من الحكاية فلا تكون قضايها ثم اعلم ان هذه العبارة من الشارح صحيحة
واما في الضمير المراجع الى المقصود لرعاية الخبر فلا تفتت الى اقل في عبارة الشارح فكل لا يدعوا لالتفاتهم الى ان هذه العبارة في خبر
ليست ومنتخفة انتهى قوله بل اي شرطيات التي تواليها اشارات قوله جعل اشارة اي حقيقة قوله ايقاع الطلاق
فيه ما قال بعض الافاضل من ان مدلول ان دخلت الدار فانت طالق بحسب لغت واللغة ايقاع الطلاق على تقدير الدخول
للقاعدة فلا يلزم فرض الحكم من المخدم والتالي يكون المقصود للاخبار بمرور ايقاع الطلاق بمعنى اشارة لدخول يكون مجازاً فقيته فتدرب
قوله ان زيد اتفق مطوف على قوله للمرة قوله هذه الشرطيات اي التي تواليها اشارات قوله بالاتفاق اي بين الميزانيين واهل
العربية فكامل هذه الشرطيات للتراع بينهم وما عارض من بحر العلوم من ان ما يليه اشارة الى النزاع فيه ايضا فان له نسبة الاشارة
بل بين الشرط والجزاء او في الجزاء فقط فبيان اخر من الشارح ان النزاع الواقع بين الطرفين في الحكم الجزائي لا يفي مطلق النزاع
في مطلق الحكم خبراً كان لواء اشارة الى مبدء الاشارة من قائل قوله واما خبر اي خبر هذه الشرطيات وهي التي تواليها لا تكون
اشارات قول النزاع اي بين الطرفين قوله قال السيد الشريف البحراني الاول اي في سبب التقييد من ان الحكم في شرطية

اي هو الذي يكون
السبب لكونه

اي تقييد القائل
منه

اي
مما لا يرد على
المراد

اي هو الذي
يكون سبباً

من المقدم والتالي هو الحق للقطع بصديق الشريعة مع كذب التالي في الواقع كقولنا ان كان في بعض احوال كان ما هو الحق للقطع بالصدق
 من المقدم والتالي وان كانا كاذبين ولو كان الخبر هو التالي اى يكون الحكم فيه الشرطية المسند فيه الجائز او الظرفية كساقى
 المتفاج لم يتصور صدقهما مع كذا اى صدق الشريعة مع كذب التالي فان الشرط قيد للتالي فانتمنا التالي مطلقا في الواقع يستلزم
 لا متفاج مع القيد ضرورة استلزام انتفاء المطلق وهو التالي كذا حقيقة زيد في المثال المضروب انتفاء المقيد وهو التالي مع
 الشرط وقد بينه على هذا الاستلزام بان المطلق جزء للمقيد وعدم الجزر يستلزم عدم الكل قال القاضي السند بلى ان القيد قد
 يكون منافيا للمطلق فلا يستلزم انتفاء المطلق انتفاء المقيد بل يستلزم انتفاء المطلق ح تحقيق المقيد نعم اذا لم يكن القيد منافيا
 للمطلق فلا يستلزم قطعه رتبة اما اولها بان المطلق والقيد جزران للمقيد فلو كانا متمايينين فحقق المقيد ح جمع لثمنين ولا يخبر
 عليه واما ثانيا فبان ما قال القاضي السند بلى لا يضر المقصود ههنا فان القيد في المثال المضروب غير مناف للمطلق فحقق الاستلزام
 تطلبا فيتم الكلام قوله وقرب منه اى مما قال السيد الشريف قوله ان يقال اى في حقيقة سب اهل الميزان قوله ولو كان الخبر
 الخ يعنى ان لو كان الحكم في التالي وشرط فيه لم يتصور صدق الشريعة مع كذب المقدم فان المقدم قيد وانتفاء القيد يستلزم انتفاء
 المقيد وهو التالي مع المقدم لان القيد جزء للمقيد وعدم الجزر يستلزم عدم الكل قوله باري الميزان يقال كذب المقدم في
 الواقع لا يستلزم كذبه في الاوقات التقديرية فاستلزام انتفاء القيد لا انتفاء المقيد سلم لكن انتفاء القيد ههنا مع لانه اخذ اعظم مما في
 نفس الامر والفرق واقبل في تقرير هذا المراد من ان كذب التالي ممنوع الخ فشططه الصواب ان يقول كذب المقدم ممنوع فتدبر
 قال قال العلامة الدواني في حاشيته على التهذيب راو اعلى السيد ان التالي في المثال المضروب وهو كان ما هو الحق ليس كذلك
 فان كذب التالي في جميع الاوقات الواقعية لا يلزم منه كذب اى كذب التالي في جميع الاوقات التقديرية اذا صدق الا تعنى شي ود
 التقديرى شي فلا يلزم من دفع احد ما ربح الاخر فالنا حقيقة في جميع اوقات قدر فيها حكمة زيد ما تارة لاسى لزيد ان كانت اى كانت
 بحسب الاوقات الواقعية سلبية عند اى من يد فاذا ثبت ان التالي ليس بكاذب فلا يلزم انتفاء التالي المقيد الشرطية فيصدق
 الشرطية على اى اهل العبرة ايضا قال القاضي ان الشرطية اذا حجت الى العملي عند اهل العبرة فلا تعليل هناك ولا تقدير فان مفاد
 العملي ثبوت شي لشي واما لو وجد التعليق والتقدير على يد سب اهل الميزان من ان الحكم في الشرطية من المقدم والتالي فليكن لاهل
 العبرة القول بصدق التالي في الاوقات التقديرية وذلك ان نقول ان المراد بالاوقات التقديرية في كلام العلامة الدواني ليست
 الاوضاع التى في مقدم الشرطية حتى يقال انها مختصة بشرطية اهل الميزان بل الاوقات التى قدر فيها وقوع التالي ليست بواقعية
 بل هى مقدرة الوجود كقولك حكمة زيد فتدبر الا ترى خطي ان زيدا قائم في ظنى لم يكذب بانتفاء القيام في الواقع بل بانتفاء قيام
 زيد في الظن بان لم نطق النكلم قيامه يقو به بان زيدا قائم في ظنى وما ذكر اى السيد من الاستلزام اى استلزام انتفاء المطلق انتفاء
 المقيد مسلم لكن لا نستلزم المطلق ههنا منتف فانه اى المطلق هو الماخوذ على وجه اعم مما في نفس الامر والظن فالمنتفى هو قيام زيد في
 نفس الامر وليس مطلقا بالنسبة الى قيام زيد في الظن بل المطلق بالنسبة اليه هو قيام زيد بحيث يمكن ليقينه بنفس الامر
 والظن او غيرهما وهذا المطلق يتحقق في ضمن تحقق المقيد وهو قيام زيد في الظن كذا في المتنازع فيه فان ما حقيقة زيد وان انتفى في
 نفس الامر لكنه ليس بمنتفى في التقدير المطلق وهو ما حقيقة الامر مما في نفس الامر التقديرية تحقق في ضمن انتفاء انتفاء المطلق قال
 العلامة السند في غير موضع لا يقتضيه هذا الا فى لفظ لا فى المعنى فان المعنى في الحقيقة زيدا قائما في الظن لا في الواقع فلو كان المعنى
 وليس هو هو وقائم في الظن معنوم مقيد والانكار سكا برة كذا اذا فادح العلوم روح فان قلت ان المتبادر من التالي هو الحكم
 الامرى لا الامر منه ومن التقدير المتبادر هو الحقيقة اجاب عن المص بان غاية ما يقال ان العبارة غير موصوفة لتأويله ذلك
 اى الموصوف طابقة ولا صير فيه فانه لا صير في ارادة المعنى المتبادر الا ترى ان المتبادر من الوجود والوجود الخارجى ويراد منه لا علم

منه ان الذي قول استمر عليه على مقالته المحقق الذي بعض الازكياء اى سيد الزمانى مشبه على الحاشية الجملية البهيمية
قوله العقيدة المحيية للموتى وبالساlette مفاد ما سلب البشوت قوله بطلان الخ نوزيد قائم ردت طلوع شمس احوال طلوع شمس
قوله لا مطلق البشوت اى الاعم مما فى نفس الامر والتقدير قوله والا لم يكن الخ توحيده لو كان مفاد ما مطلق البشوت الاعم لم يكن كذب
العقيدة على تقدير سلب البشوت فى نفس الامر والتالى بطرانا محكم كذبها على هذا التقدير فالمقدم مثله واما الملازمة فلان البشوت فى نفس الامر
بشوت مقيد والبشوت الاعم مشوت مطلق ولا يلزم من سلب البشوت المقيد سلب البشوت المطلق لان رفع الخاص لا يلزم رفع العام فيجب
البشوت الاعم المطلق وان انتفى عن نفس الامر فلا يحكم كذب العقيدة والعين لو كان مفاد ما مطلق البشوت لم يكن العقيدة موجهة بالجهات
الثلاث لكونها كيفيات للمنبه النفس الامرية لا مطلق البشوت فتدبر قوله فلو فرضنا الخ تفريح على يقينهم ان كون مفاد العقيدة المحيية
الموجبة البشوت النفس الامرى من ان المطلق ما لبشوت الواقعى لا الاعم منه ومن التقديرى قوله يلزم عدم حقيقة اى عدم تحقق البشوت
النفس الامرى مع القيد فيكذب المحيية المقيدة فيكذب بشرطية التى فى قوة المحيية المقيدة عند اهل العربية فيثبت الملازمة التى ادعاها
السيد بسند بقوله ولو كان الخبر هو التالى الخ ويندفع ما قال المحقق الدواني من المنع عليها قوله المطلق وهو البشوت النفس الامرى قوله
المقيد وهو البشوت النفس الامرى مع القيد قوله نعم العقيدة الخ رفع دخل مقيد تقريره ان مفاد العقيدة المحيية الموجبة لما كان البشوت
النفس الامرى فيلزم كذب زيد قائم فى ظنى على تقدير عدم البشوت القيام فى الواقع وبشوت فى الظن لان المطلق ح وهو البشوت النفس
الامرى مستغنى وانما المطلق يستلزم انتفاء المقيد مع انه صادق على ذلك التقدير اجماعا ولوضح الدفع ان قلنا من ان مفاد العقيدة
المحيية الموجبة ما لبشوت الواقعى لا الاعم منه ومن التقديرى انما هو فى العقيدة التى تكون حكاية عن نفس الامر وزيد قائم فى ظنى
عقيدة مقيدة ليست حكاية عن نفس الامر بل حكاية عن الظن فبها حكاية عما هو حكاية عن نفس الامر فزيد قائم فى ظنى
فهذه العقيدة خارجة عما قلنا فتدبر قوله حكاية عنها اى عن نفس الامر وسمى الظن قوله فلا يلزم اى فى زيد قائم ظنى قوله انتفاء
اى انتفاء البشوت بحسب الحكاية اى الظن فزيد قائم كاذب لعدم مطابقة لما هو محكى عنه وهو البشوت النفس الامرى وزيد قائم
فى ظنى صادق لمطابقة لما هو محكى عنه وهو الظن ولما كان متوهم ان يتوهم انه لم لا يجوز ان يكون حال زيد باهق حال حمارية كحال
زيد قائم فى ظنى فان المطلق وهو زيد باهق لكونه حكاية عن نفس الامر كاذب والمقيد يكون صادقا لاستلزام انتفاء المطلق انتفاء
المقيد كما لا يستلزم فى زيد قائم فى ظنى ودفع الشارح بقوله لكن لا يخفى الخ وتوضيحه ان قياس زيد باهق حال حمارية على زيد قائم
فى ظنى مع افتراق المقيد فى العتس يصلح ان يكون مفاد ما فى نفس الامر وعلق عليه التالى بان يقال ان كان يد جارا كان باهقا
جلاوت التقيد فى العتس عليه فانه لا يصلح ان يصير مقدم شرطية بان يقال ان ظننت فزيد قائم لعدم العلاقة بين المقدم والتا
الامر ان الحكم فى التالى بحسب العراف ولا يترتب الحكم الكافى على الظن والوهم او غيرهما قوله فما قال اى العلامة الدواني تصحيح البر
وهذا تفريح على ما افقاس ان هذا القيد الخ قوله انكفا رتبة اى بروت التالى قوله هوذا الخ فان الحكم على التقدير بشرطية
قوله خارج من محبت كما عرفت ان القيد فيه لا يصلح ان يكون مقدم شرطية ونية على ما قال بعض المتأخرين ان مراد الدواني
ان المطلق فى زيد قائم فى ظنى ليس ببشوت القيام له فى نفس الامر بل اعم مما هو فى نفس الامر بحسب الظن فاذا لم يكن زيد قائما
نفس الامر وكان قائما فى الظن لم يلزم كذب المطلق وصدق المقيد كذلك المطلق فى زيد باهق على تقدير الحمارية ليس بمقيد
ببشوت الا انه يكفى بيزم كذب المطلق فلم يفسر الظاهر خارج من محبت انتهى قوله انت تعلم الخ اعترض على السيد الزمانى بقوله
ان زيدا يشبه المحيية الموجبة هو بروت الشئ الشئ فى نفس الامر مفاد ما مطلق البشوت فلا غبار على كلام المحقق الدواني
قال زيد الشارح هذا الظاهر من الشارح يناقض لما سبب منه فى محبت الموجهات فى شرح التلخيص الرابع من ان مفاد العقيدة الموجبة
فى نفس الامر ان كان كذا لا يثبت على التحقيق وههنا على اعراض انتهى قوله كيف اى كيف يلزم البشوت الواقعى المحكى عنه قوله

بيان ما مر

على الموقر
بإلهام

المتيقنة وهي التي يحكم فيها على امره منها كان او عينيا محققا او مقدر اذ فالمعنى ان كل القضية بالوحدت العنواني على تقدير وجوده
الخارج او الذهن فهو متصف بالمحمول على ذلك التقدير قوله فيها اى في القضية المذكورة وهو قولنا كل غسق طائر قوله وفيه
اى في قولنا المحمول قوله نفى كل قضية الخ تفريع على اختلاف المحاكمي عند قوله لكن المتعارف الخ دفع لما يتوهم من السابق من ان
القضية المحلولة الموجبة لما ليس بثبوت الشئ للشئ في نفس الامر فكيف يحكم كذب القضية عند انتفاء الثبوت النفس الامر قوله
المعتبر اى في العلوم او لا كمال في معرفة المقدرات قوله الثبوت بالبرهان خبر لكن قوله ولهذا اى لكون المتعارف عند عدم تقييد
المقضية بتقييد الثبوت في نفس الامر من قال زاهبا الى ان اشار اليه لانه مقتضى حاجته وهو ان مدار الصدق على مطابقة القضية
لما حكيت عنه يعني لما كان مدار الصدق على مطابقتها لما حكيت عنه فلهذا يحكم كذب القضية التي لها الثبوت باعتبار الامر بتحقيق عند
انتفاء الثبوت باعتبار الحكم عند فقد غفل عن السابق وهو ان لا على فرض المقدرة الخارجية بان الشارح ذكر الكذب وهو لا يرتبط بالم
يذكر الصدق نفية انه ليس بلازم ان يذكر الصدق اذ ذكر الكذب قوله ما اعترف الخ فاعل لقوله يؤيد قوله عن الحكاية عن قولنا الامر
وهي الظن مثلا قوله وما لك اى مرجع ما اعترف البعض قوله المقيدة الاولى اى المقيدة بغير الظن والاعتقاد قوله ثبوتا اصليا
اعلم ان الثبوت على نحوين اصلي وهو ما يثبت عليه آثاره كثبوت النار في الخارج فانه يترتب عليها آثار من الاضارة والاحراق
وعبر عما دلت عليه وهو الاثار كثبوت صورة النار في الذهن قوله وفي الثانية اى المقيدة بالظن والاعتقاد قوله وشمل
اى مثل الحكاية عن ثبوت ظلي قوله بصورة منقوشة فلا يترتب على هذه الصورة آثارا نفس قوله فلو كان الخ تفريع على اختلاف
الحكم عند قوله من الثبوت اى ثبوت المحمول للموضوع قوله عن المواد اى خصوصيات من الحكاية عن ثبوت محقق او عن ثبوت تقدير
قوله مطلق الثبوت سواء كان في الواقع او في عالم التقدير قوله والمراد الخ دفع دخل تفسيره ان ما قلتم من ان
مقادير القضية مطلق الثبوت ينافي في كلامهم من ان مدلول القضية الثبوت من نفس الامر
قوله المحكم عنه فانه كثيرا ما يطلق نفس الامر من كلامهم ويراد الحكم عنه بمعنى كلامهم ان قول القضية
هو الثبوت باعتبار الحكم عنه فلا منافاة قوله فاذا قيل الخ تفريع على ما سبق من جهات الحكمي عنه والغرض من هذا القول للاعلام بان
صدق القضية على مطابقتها للحكم عنه مقدر اكان او واقعيا لا على مطابقتها للواقع قوله كما ان زيدا قائم اى في ظني وهذا نظير الصدق
زيدا هو على تقدير كذبه على تقدير قوله المعبر بالجوهرية للثبوت قوله في حمل الذاتيات اى على الذات نحو الانسان حيوان قوله
ليكون كاذبا ما على الاول اى لو كان حكايته عن الثبوت الاصل فلا بد ليس حكايته عن ذلك الثبوت بل عن ثبوت ظلي وما على الثاني فلا بد
حكايته عن الثبوت في نفس مرتبة ذات الموضوع المعبر في حمل الذاتيات لان القايم ليس من ذاتيات زيد والثبوت في مرتبة الذات
ليس الا لذاتيات ودون العوارض كذا قال لميند شاخ رح قوله القويحة اى الطبيعية قوله ان قلت الخ يصحح كلام السيد عنه
مقدرة وهو الفرق بين صدق القضية بتحققها فان الاول عبارة عن مطابقتها للحكم عنه والثاني عبارة عن تحققها في الخارج تحقيق الحكمي عنه
فيه ما قيل من ان الصدق عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع وحله عليه فيسدد به ندد بر قوله فتقولنا الخ تفريع على الفرق او التعليل له قوله
لان صدق الخ اى لان هذه القضية مطلقة عامة حكمها بالفعلية ليست صدق المطلقة العامة ونعم قوله وهو اى الحكمي عنه ليس بتحقيق اليوم
لكونه مقيد بالبعد والغدا لا يتحقق اليوم فكيف يتحقق التقيد بالغدا اليوم قوله فاعل الخ توضيحه انه لما ثبت الفرق بين صدق القضية بتحققها
فتقول لعل مراد السيد بسند من قولنا للقطع لصدق بشرطية الخ اذ للقطع بخبر متحقق المكان يمارا كان ما هقا ولو كان هذا بشرطية
الى المحلولة المقيدة بان يكون الحاكم في التالي ويكون المقدم قيدا او محصلا كان زيدا ما هقا وقت حارثية كما هو من سبيل العبرية لم يحكم
بتحققها فانه لا يتحقق المقيد من تحقق المطلق عنى ما هقية زيد والقييد اسنى حارثية مع ان كليهما متعديان فقد ثبت حقيقة سبيل
اذ بان ان قلت بعد ذلك الفرق بين صدق القضية بتفسيرها كيف يراو والصدق الواقع في كلام السيد بسند التحقق فلا مجال

اى كذا في نسخة اخرى

لهذا التصريح قلت يمكن ان يراد بالصدق المتحقق ولو كانت هذه الارادة بعينه والى بعد ما اشار بقوله فلعل قال تلميذ اشراج اما
 لازم انتفاء التعبد بل قطع بتحققه فان ملا بد منه لمحقق ان يتحقق فيما هو حكاية عنه وهو بهذا التقدير المطلق والتعبد كلاهما متحققان في
 التقدير بلا مبرر علمي صحيح حقيقة فذهب اهل السير انما قيل من ان القطع بمعنى الجزم وهو المطابقة مع عدم الزوال بازالة الميزان وهذا
 منقضى بالصدوق وادون الكواذب فعينه ان القطع بالجزم ليس هو المطابقة مع عدم الزوال كيف لا الجهل المكرب من هشام الجزم ليس
 فيه المطابقة فلا يختص الجزم به بالصدق بل يتحقق في الكواذب ايضا قال شيخ التجريد الجهل المكرب متقا وشي على خلاف ما هو عليه
 اعتقادنا احرارنا انتهى فتدبر قوله على هذا في اعتبار ارادة تحقق بالصدق بين القطع بتحقق ان كان يدعى اركانها فان تحقق
 الجملة المقيدة كما لا يخفى في تحقق التعبد لوطا كذا كتحقق بشرطية لفتاى الى تحقق التالي والمقدم وكلاهما متعديان فكيف يقطع
 بتحقق بشرطية فتدبر قوله وتبين لك اني مثل ما علمنا في زيد قائم في معنى مثل شبهة معدوم النظر فغير ان زيد اذا كان موجودا
 بعدم نظيره في السخاوة مثلا فيصدق زيد معدوم النظر ولا يصدق زيد معدوم فلهذا صدق التعبد مع انتفاء المطلق وهذا كما ترى في غير
 الامثال ان المطلق هو المعدوم والاعم من المعدوم في نفسه المعدوم النظر فعدمه في نفسه لا يصدق لوجود زيد بل
 لازم انتفاء المطلق فانه يتحقق في ضمن فرد اخر منه والمعدوم النظر فان انتفاء فرد لا وجوب انتفاء فرد اخر حتى يوجب انتفاء المطلق
 راسا فلم يلزم صدق التعبد مع انتفاء المطلق قوله قال بعض الاذكياء راي السيد الزاهد في مشيئة على الكاشية الجمالية التهديسية
 في مثل شبهة معدوم النظر رادوا على التعبد من كلام المحقق للذي ان يتحقق للمعدوم المطلق الا من المعدوم في نفسه المعدوم النظر قوله بل لا يلزم
 الكيفية بل هو طبعها اوله ان الاشتراك اللفظي هو ان يكون اللفظ الواحد موكفا لما كان متقدما ابا وضاع متقدما وكلفه العين وصفت
 طباقة والتميز غيرهما والاشراك المعنوي هو ان يكون اللفظ موكفا لصفة مطلق عام من افرادة كلفه الانسان بوضع للمحيط
 المطلق فالمطلق لا يتحقق الا في الاشتراك المعنوي دون الاشتراك اللفظي كما لا يخفى وثانها ان يوضح ما قال السيد الزاهد
 ان لفظ المعدوم مشترك لفظا بين المعدوم في نفسه والعدم اللفظي موضوع لكل منهما علمية وليس مشتركا معنويا بينهما كما ان المشترك
 لفظي بين الوجود في نفسه والوجود اللفظي فلا يتحقق المطلق منهما ولا يستقر تقرير شبهة ولا جواب المحقق الاول ثم ينبغي ان يعلم ان التوجه
 اللفظي للمطلق على سبيلين الاول نفس اللفظ هو شبهة لثانها خبرية والثاني كاستقلال لفظه باللفظ كلفه والاول هو ان يشترك
 على العدم اللفظي قوله يستدل الخ على كاستدل السيد الزاهد على الاشتراك اللفظي في مشيئة على الكاشية الجمالية التهديسية
 وعلى شرح المرافقة وغيرهما ان بالامام عام المطلق مشترك للوجود والعدم لثانها استقلال لا تشييل للوجود اللفظي والعدم اللفظي و
 ان كان غير مستقل لتشمل الوجود في نفسه والعدم في نفسه فليس مشترك فلا اشتراك معني بل لفظا وفيه اما اولها فبان الامام
 مشترك لانما مستقل في جميع الصور او غير مستقل في جميعها بل نقول ان اللفظ مشترك بالامام المتضادة في ضمن الافراد
 فلم لا يجوز ان يكون المعنى الاعم المطلق للوجود والعدم متقلا في ضمن فرد غير مستقل في ضمن فرد اخر ولا من فيه واما ثانيا
 فبان كاستدلال السيد الزاهد منقول من كثير من النقيضات المتيقن في تقسيم المفرد الى الاسم والكلية والاداة والاما لثانها
 فبان ان المطلق للوجود والعدم كاستقلال بغيره وعرض عدم استقلال سبب الخصوصية وهو كونه رابطا بين الموضوع والمحمول
 وفيه يلحق ان شئت الاطلاق على خارج الى ما شبهتها على كل شيء سلم حسن المحققين مع قوله ولا دلي الخ حكاية من المحقق الثاني
 السيد الهروي قوله هذه شبهة اي شبهة معدوم النظر قوله سلبا بطيا بان يكون معنى زيد معدوم النظر زيد ليس بنظيره ذاتي
 بعض الخواص من ان سناوح زيد ليس بنظيره موجودا فعينه ان سلبا بطيا بان يكون معنى زيد ليس بنظيره ذاتي
 نظير زيد والفرق بين الاول والثاني دشتان بينهما والاضحى ايضا الى قيل من ان سناوح زيد ليس بنظيره فتدبر قوله فاما
 هذا البعض اي السيد الهروي من ان العدم مشترك لفظي بين المعنى في نفسه والعدم اللفظي فلا مطلق بهذا قوله وان الامام المعدوم

لا يجوز ان يكون

لا يجوز ان يكون

في نفسه أي العدم المحمولى بمعنى زبده معدوم التطير بغير زبده معدوم قوله ما قال المحقق الذي هو المطلق هو الاعم وهو لم يرتفع
 لتحقيقه في ضمن العدم المتعلق بغير زبده ولا يرد ما اورد السيد الهروي لان بناءه على دخاله العدم الرباطي ونحوه المحقق
 الدواني ان المطلق عام من العدم في نفسه المتعلق بزبده ومن العدم في نفسه المتعلق بغير زبده فلا يلزم من انتفاء زبده وانتفاء العدم
 الآخر تحقيق المطلق في هذا الفرد ولا مرتبة في انه لا دخل في عدم الرباطي فتدبر قوله العدم المتعلق بالنظر أي العدم المحمولى قوله
 من مقلقات زبده فيكون العدم صفة لزبده بكونه متعلق على قياس الصفة بحال المتعلق فالصفة كما تكون للمتعلق بالكلية بالذات
 والمتعلق بالفتح بالعرض كذلك العدم في نفسه صفة للنظر بالذات ولزبده بالعرض قوله ليس صفة حقيقة أي للمتعلق بالفتح لعدم
 قيامها به وانما نسب اليه مجازا قوله أي صفة أخرى أي للمتعلق بالفتح قوله وكذا أي كونه أي كونه زبده قوله صفة أخرى أي لزبده جاز
 لعدم في نفسه الثابت لزبده قوله ليس منها أي ليس من هذه الصفة الأخرى وبين العدم في نفسه لزبده اشتراك اللفظ ولا تنس
 لتغاير اللفظ والمعنى فزبده معدوم حقيقة وزبده معدوم النظر حقيقة أخرى ولا ملاقة بينهما بالعموم والخصوص والاطلاق والتقييد
 بل هما متباينتان فلا يستقيم تقرير شبهة فتدبر أقول أي في اثبات ما قال المنطقيون من ان الحكم من المقدم والتالي
 في شرطية أهم أي المنطقيين وهم المحقق الدواني جردا استلزام الشيء لتقييده قالوا في اثبات عدم الزمان انه لو لم يكن قديما لكان
 مسبوقا بالعدم فلزمه قبلية ووجوده بعدية وهذه القبلة قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية في شأنه فهي زانية فلزم ان يكون
 قبل الزمان زمان لعدم الزمان مستلزما لوجوده وتقييد كقولنا اذا اجتمع التقييدان فزبده قائم وزبده ليس قائم بنا على جواز
 استلزامه محال محالا شبيها لما في كونه ذلك أي بجواز استلزامه محال محالا في مواضع عديدة منها في دفع انه يصح كذا كان لا يثبت
 فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زبدها كذب البنية وسهاني جوابا لمخالطة القياس الفاسد العامة الورود التي ورد
 لا يثبت شبهة من ان المدعى ثابت والاداء لم يكن المسمى ثابتا في نفسه ثابتا في نفسه متحالاتا ارتفاع التقييد كذا كان التقييد ثابتا
 كان شيء من الاشياء ثابتا بغير زبده ان التقييد الضامشي من الاشياء فان الشيء العلم بغيره فثبت من شكل الاول بعد حذف الحد الاوسط كالم كمن المدعى
 كان كمن الاشياء ثابتا بغير التقييد على طريقة القياس وجعل تقييد الاول ثانيا بغير التقييد الثاني جزوا ولا مع بقا بعد حذف كلف الى قولنا
 كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا به فان المدعى ايضا شيء من الاشياء فالعكس مستلزامه اجتماع التقييد
 باطل وبطلان العكس مستلزم بطلان النتيجة فظن ان في القياس شيئا ولا ليس من الهيئته كما ينبغي بهتة الاستلزام والامن الصغرى
 ولا من الكبرى اذ لا مرتبة في صدقها كيف وجماد للسان على مرتبة من مقدم الصغرى فيكون مقدم الصغرى فاسدا ولما
 فسد عدم ثبوت المدعى ثبت المدعى وهو المطلوب والتبشير عن مقدم الصغرى الصغرى عجيب الغفل بان النفس ليس بالامن
 الكبرى كما وقع من بعض الاعلام مرجعها الى عدمه لا يملك ان هذا التغير راداه لا يطبق على قانون المنقول فان اللازم من كذب
 النتيجة وعكس تقييدها انما هو اما انتقاض قاعدة العكاس الموجبة كطية المتصلة لزومية لنفسها لعكس التقييد او انتقاض قاعدة
 استلزام الموجبتين الكليتين المتصلتين اللزوميتين على هيئة الشكل الاول موجبة كلية متصلة لزومية مع صدق المقدمتين واجتماع
 شرط الاستلزام او فساد مقدمته من مقدمتي القياس او فساد رجليته القياس لافساد الجزاء الاول أي المقدم من الصغرى اذ لا
 اثر لكذب المقدم او التالي في كذب شرطية فلا في كذب القياس والتفصيل في شرح الرسالة المسمى بمسمى الفايعين في رد
 المناظير قوله لان المقدم مبنى في عكس التقييد قوله وعدمه أي عدم الوجوب تعالى محال والا يلزم الانقلاب قوله
 بثبوت المدعى أي على تقدير عدم ثبوت شيء من الاشياء قوله فان المحال أي عدم ثبوت شيء من الاشياء قوله لا يثبت عليك
 الخ ايراد على جواب المصم قوله وان كان لا يرد ما يرد السيد الهروي عند العقل ان ان الفعل في قوله عن خطوينة للشيء
 بخود ان يكون محالا مستلزما محالا قوله في استلزامه محالا شبيها لما في كونه ذلك أي بجواز استلزامه محال محالا في مواضع عديدة منها في دفع انه يصح كذا كان لا يثبت

قوله بوسطه الجزم في الخ فان قولنا كلما لم يوجد الوجه لم يوجد العقل الاول عكس النقيض لقولنا كلما رتبة العقل الاول
 الوجه والجزم في الاصل بوجوب الجزم في عكس النقيض قوله بوسطه الجزم في عدم استلزام محال محال قوله بوسطه بغير
 اخرى جعل هذه القضية علاقة لعدم الاستلزام كما قيل يجب تدبر قوله الى قولنا كلما لم يثبت الخ ولك ان تقول كلما لم يثبت
 المدعى كان لفتيضة ثابتا وكلما كان لفتيضة ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا فينتج كلما لم يثبت المدعى كان شيء من الاشياء ثابتا
 وهذه النتيجة مجزومة لحصول الجزم بالمقدّمين في عكس النقيضها اعني قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان المدعى
 ثابتا ومع الجزم في هذا العكس كيف يجوز العقل صدق قولنا كلما لم يثبت شيء من الاشياء لم يثبت المدعى تدبر قوله وعلى طريقة
 المتأخرين الخ فندعم عكس النقيض عبارة عن جعل لفتيضة الجزم الثاني اولاديين الاول ثابتا مع مخالفة الكيف ومخالفة
 الصدق قوله في هذا العكس اى عكس النقيض على طريقة المتقدمين المتأخرين قوله لا يجوز العقل صدق الخ فان عكس
 النقيض على طريقة المتأخرين اعني قولنا ليس الثبة اذ لم يثبت شيء من الاشياء ثبت المدعى لفتيضة لقولنا كلما لم يكن شيء من
 الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا وعكس النقيض على طريقة المتقدمين مناهة له ومع الجزم في احدى المتناقضتين او احدى المتناقضتين كيف
 يجوز بالمتناقض الآخر او المناهية في الآخر فعكس النقيض الذي جعله المحجب صادقا كاذب فلا يتم الجواب ما قال بحر العلوم ربح من الخ
 لا ثباتي بينه وبين عكس النقيض على طريقة المتقدمين واما عكس النقيض على طريقة المتأخرين فلا اعتماد به فبعد ان منع الثاني في مكابرة
 لعدم تناقضه وهو لا يغير لثبوت المطلوب في الثاني ولا كلام في الاعتماد وعدمه بل مقصودنا انه مع جزم في احد عكس المتقدمين
 والمتأخرين لا يجزم لعكس لفتيضة النتيجة ولا يبرهن في حصول هذا المقصود ههنا اباحت لثبوتها بما في عينه من الضمين في رتبة الطرفين
 ثبتت خارج اليه قوله عن المناظرة اى المناظرة العامة الورود قوله وعلى هذا التقدير كيف يكون لفتيضة ثابتا فان لفتيضة
 شيء من الاشياء راد و بحر العلوم ربح بان المعبر في الكلية التقادير الممكنة الاجتماع مع المقدم كما هو موضح في كلام الشيخ الرئيس وغيره
 وتقدير عدم ثبوت شيء من الاشياء محال الاجتماع فلا يغير عدم لزوم التالي على هذا التقدير فبعد ان تقدير عدم ثبوت شيء من الاشياء
 ليس محال الاجتماع مع المقدم وهو عدم ثبوت المدعى بل مما يمكن اجتماعه مع ما كان محالاً في نفسه وتقدير ثبوت شيء من الاشياء
 ممكنات في نفسها استحيالات ولا تقبل تحصيل ثبوتها في عينه من الغاضين في رتبة الطرفين ان ثبتت نطالعه قوله فبعد ان نصبت
 الصغرى قوله جزئية وهو قولنا ثباته يكون اذ لم يكن المدعى ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا قوله وبى تنكس الخ فان حكم
 وجبات في عكس النقيض حكم السلب في مستوي السالبة الجزئية لا تنكس بالعكس مستوي فالموجبة الجزئية لا تنكس لعكس النقيض
 قوله فخ الخ ليعني انه اذا قدخ في الصغرى فينسب باب قياس الخلف واللازم مطلقا لكونه مفتوحا في اثبات العكس والنتائج فكذا
 المقدم قوله لان مداره على المقدمه الخ فان الخلف هو اثبات المطلوب بطلال لفتيضة بان يقال كلما لم يثبت المدعى لثبوت لفتيضة
 وكلما ثبت لفتيضة لثبوت المحال فينتج كلما لم يثبت المدعى لثبوت المحال لكن المحال ليس ثابتا كلية فيلزم ان المدعى ثابت باقيل
 من ان قياس الخلف تركيب من الشرطية المركبة من التقييدتين النتيجة الماحضة منها واستثناء رتبة تاثيرها ينتج رتبة تعديها
 وهو ثبوت المدعى محجب تدبر قوله قلت لا اى لان ان مدار قياس الخلف على هذه الصغرى بل مداره على كلية الاستثناء كما يفهم من
 شرح المطالع حيث اجري شراح المطالع صرا قياس الخلف بان اورد هذه الصغرى بكلمة لو دون كلما وادروا استثناء بلفظ كل
 قوله قيل الخ القائل القاضي قوله منع الملازمة بين ثبوت الخ اى يمنع كبرى المناظرة وهو قولنا كلما كان لفتيضة ثابتا كان
 شيء من الاشياء ثابتا قوله وهو من حيث هو الخ الاصل ان السلب من حيث هو سلب محض ورفع محبت ليس شيء من الاشياء
 ناذا لا يلزم من ثبوت لفتيضة ثبوت شيء من الاشياء ولا يوجب عليك انه ان اراد بالشئ الموجود وفي الخارج منسب السلب
 من الاشياء بل يمكن الاطلاق فيه وان اراد بالشئ باليتم وتخير عنه كما مر في تقرير المناظرة فانسب المحض ايضا شيء من الاشياء

قوله اى قولنا كلما لم يثبت

قوله اى قولنا كلما لم يثبت

قوله وانت تعلم الخ رد لجواب القاضي قوله المأخوذة للفظية اى المأخوذة المنسوبة الى لفظ الشئ قوله واجاب حسب
الآداب الباقية اى الفاضل عبد الباقي الجوفوري وتوضيح الجواب انما لانهم ان النتيجة هى قولنا كلما لم يكن المعدى
ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا تنفكس لنعنيض الى قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المعدى ثابتا حتى يبرهن
من كذب العكس كذب النتيجة ويتم تغير المعادلة فكيف فانه لا بد في الاصل العكس من اتحاد الطرفين ههنا ليس كذلك فان شئ في الاصل
النتيجة عام في الماد والنعنيض في العكس عام اذ لو لم يرد المعدى في العكس بل يرد الخاص اعني النعنيض فيخرج العكس قولنا كلما لم يكن ذلك
الشيء اعني النعنيض ثابتا كان المعدى ثابتا فلا يلزم محال قوله بوجه ثلثتها انا فهم مقدمة صادقة الى العكس الذي سلمه المحققين فمقدمة الشئ انك
المجيبان نقول كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا لم يكن ذلك الشئ ثابتا كلما لم يكن ذلك شئ ثابتا كان المعدى ثابتا فينتج كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا
كان المعدى ثابتا ههنا تفصيل الوجه الثلثة مع فيها وعلينا ان نذكرنا المسببين الفاضلين في راد المعالطين ان شئت فقل قوله اجوبة اخرى
منها ان النتيجة العاقبة والاتفاقيات لا تنفكس فلا يتم تغير المعادلة وبيان العقل لا يجبر على القول بكون النتيجة العاقبة لعدم
ان المتعين ان يثبتان ومنها ان تالى النتيجة من الامور الثلاثة وتواضع الميزان محضته بما وراها فلا تنفكس النتيجة وان شئت
الاطلاع على الاجوبة الاخرى فارجع الى شرحنا للمسببين الفاضلين في راد المعالطين **قال** المعدى بعد تهديد ذلك اى بعد تهديد
ان المحال يستلزم محالا نقول لو كان اشترط قيد السند في الخراز كما هو عند اهل العبرية لزم اجتماع النعنيضين فيما اذا كان المعدى
ملزوما لهما اى النعنيضين كقولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا فزيد قائم وناه عند اهل العبرية زيد قائم في وقت عدم ثبوت
شئ من الاشياء وقولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا فزيد ليس قائما ومعناه عند اهل العبرية زيد ليس قائما في وقت عدم
ثبوت شئ من الاشياء وهل هذا الا اجتماع النعنيضين فان قولنا زيد قائم في وقت عدم ثبوت شئ من الاشياء يناقض قولنا
زيد ليس قائما في ذلك الوقت اى وقت عدم ثبوت شئ من الاشياء وذلك اى لزوم اجتماع النعنيضين بدوي وعرض
ههنا جوهر الاول انه يلزم اجتماع النعنيضين لو كان المراد بالتالى الثبوت في نفس الامر وليس كذلك بل المراد بالثبوت على قيد
فلا تناقض كما لا تناقض بين المتصلتين المذكورتين وقد يجاب عنه بان فيه خطأ بين الشرطية والحكمة فان الشرطية عند اهل العبرية
قد رجعت الى الحكمة فليس فيها ثبوت نسبة على تقدير اخرى والثاني ان عدم ثبوت شئ من الاشياء يستلزم لا تناقضا لنفسه الا انه
لا شئ ايضا اذا انتفى لنفس الامر التناقض من محكماتنا فرفع التناقض ايضا فلا يلزم اجتماع النعنيضين لا يقال ان المحال
يجوز ان يستلزم محالا لانا نقول انما الاستلزام في الشرطية وقد رجعت عند اهل العبرية الى الحكمة فلا استلزام فتدبر واما اذا
كان الحكم في الشرطية بالاقتبال بين النعنيضين الى نسبة المقدمة التالية كما هو عند المنيرانيين فلا يلزم ذلك اى اجتماع
النعنيضين فان تقدير الاقوال في المقدمة رنواى رفع ذلك الاتصال لا وجود اتصال آخر يكون تاليه مناهيا لتالى الاتصال
الاول فالتاليان المذكوران وان كان من تاليهما مناهيات لكن ليس بينهما تناقض حتى يلزم اجتماع النعنيضين فمدرب
المنطقيين هو الحق قال القاضي ان اطراف الشرطية قضايا بالفعل فالتاليان قضيتان بالفعل فمقتضىان على الفرص
مع اتحاد الشرط وهو المقدم فليزوم التناقض فلا يخفى الا قاله مدرب اهل العبرية وفيه افاوه بحر العلوم مع من ان ارتباط مقيد
بغيره ارتباط اسنادي لا يجوز فلهذا سلمت فالتاليان خبر جاب من ان يكونا نعتيين فلا حكمية فيها فلا تناقض واما الحكماء
في الشرطية لا تناقض في شرطيتين فتدبر قوله لا مدرب عليك الخ جواب من لزوم اجتماع النعنيضين على مدرب اهل العبرية
قوله ان يقال اى لرفع لزوم اجتماع النعنيضين قوله ما قال المعدى من ان النعنيض الاتصال رنواى وجود اتصال خسر قوله
بان جعل الطرف اى قوله في وقت عدم ثبوت شئ من الاشياء قوله لكن لا نسلم انه الخ اى لا نسلم ان المعنى المذكور على نحو
سلب المقيد معنى قولنا ان لم يكن شئ من الاشياء ثابتا فزيد ليس قائما في الكلام في معناه قوله مرادهم اى مراد اهل العبرية

قوله انه شرط قوله قيد السلب بكونه ثبوت السلب في الثاني السالب ليس المراد ان شرط ثبوت السلب في الثاني
السالب ايضا قوله وان كان معناه ان شرطه على قوله السابق ان كان معناه ان شرطه سلبا مقيد بالثبوت ان يكون
الشرط ثبوت السلب في اللفظ قوله فلا يلزم ان يفتقر اللفظ فلا يلزم اجتماع النقيضين على نهج اهل العبرية ايضا فلا يلزم على نهج
اهل اليونان وعرفهم على وجه العلوم روح بان الزعم للمقيد من رفع المقيد فاذا صدق السلب المقيد صدق سلب المقيد والمقيد
وسلب المقيد يقتضيان فيلزم اجتماع النقيضين على نهج اهل العبرية والكتاب عنه من جوبين الاول ما اوردوه ابراهيم شراح رحمهما الله
بان كلام الشارح مبني على قانون اهل العبرية حيث صرحوا بان رفع المقيد يرجع الى رفع القيد فلا يتصور على قانونهم عموم من
المقيد بل يكونان متباينين لا ان الشارح رجع لمصرحهم فيما سبق في لفتين الوقتية المطلقة فتأمل انتهى والثاني ان سلب
الاتصال اعم من اتصال السلب فكما صدق اتصلا التي تاليها سلب تاليها بوجوب صدق سلب المتصلة التي تاليها موجب مثلا اذا
صدق ان لم يثبت شيء من الاشياء فزيد ليس بقايم صدق ليس ان اذا لم يثبت شيء من الاشياء فزيد قايما وهو يقتضي ان
اذا لم يثبت شيء من الاشياء فزيد قايما فيلزم اجتماع النقيضين على نهج اهل اليونان ايضا فاما جوبهم فانه قد رجع
والا فلا يبعد ان جواب آخر من قبل اهل العبرية قد رجع لزوم اجتماع النقيضين بالتسليم ان الرفع المقيد قد يكون في بعض المقيد
قوله بقيد غير واقعي كما فيما نحن فيه قوله فلا نسلم انها اللفظ فيمكن اجتماع الثبوت وسلب المقيد بالحق والاشكال فيه
قوله فيما سبق اي في شرح قول الحق الدواني قوله يمكن اجتماع الثبوت والسلب الا في حالة فيه وعرفهم على وجه العلوم رجع بان
اجتماع النقيضين بمعنى مطالبتهم لما حكيا عنه محال بالضرورة والقياس على شرطية قياس مع الفارق فانه ليس الحكم فيها في
الثاني فلا حكاية فلا مطابقة للحكاية عنه وفيه ان حكم الضرورة في عالم الواقع مسلم واما في عالم التقدير فيمتنع فيمكن ان يتجمع التناقضات
ويطابق لما حكيا عنه والقياس على شرطية صحيح فانا سلمنا ان الحكم في الثاني لكن لا شبهة في وجوب الحكم في شرطية بوجوه
الثاني على تقدير المقدم العقل بطل قوع امرين متباينين على تقدير واحد وانما يجوز ان اذا كان ذلك التقدير محالا فذلك
يجوز اجتماع النقيضين في عالم التقدير فلتأمل قوله بعض الاوكيار اي سيد الهودي في شتيته على الحكمة الجمالية المتدبيرة
قال الفصل في تقسيم القضية باعتبار الموضوع الموضوع لم يقل المحكوم عليه لان هذا التقسيم للقضية الحملية ان كان
جزئيا حقيقيا لا يصدق على كثير من كوزيد قايما فالقضية تخففة تكون الموضوع متحدا معنيا ومخصوصة تكون الموضوع
مخصوصا وقال البعض ان الموضوع في الشئفة لا ملزم من حيث المطابقة على الجزئي وان كان كليا فان حكمه على اي حال الموضوع
الكلي من حيث هو هو بلا زيادة شرطا حتى الاطلاق اعم من ان لا يكون الشرط في الواقع او لا يكون في اللفظ فقط والاول اعم
من الثاني وقد علمنا ان ثبوت الحكم المطلوب للمع او لو خص واحد منهما فخرج الآخر من تقسيم لعدم دخوله في الاقسام
الباقية كذا افاد احسن المحققين رحمهم الله لا مجال للموضوع من موضوع التقدير وان حكمه على اي حال الموضوع الكلي استلزام الوحد
الذهنية اي بلحاظ العموم وانما عبر عن العموم بالوحدة الذهنية او توحدها العام لا يكون الا في ذهن طبيعة تكون الموضوع طبيعة
كلية قوله لم يقل علما اي مقام خبريا قوله ليس مثل امثال هذا عالم ما هو موضوع اسم الاشياء او الصيغ او الصفات طام السلب
هو السلبية فان كان كذا من هذه الموضوعات مستثنى معناه ليس علم قوله بان يلاحظ المطلق مطلقا اي يعتبر ثبوت الاشياء
في العلم فانما يحكم عليه بالعموم هو الطبيعية وهذا حال كونها ملحوظة بصفة الاطلاق من غير ان يلاحظ الاطلاق في ثبوت الموضوع بان
يكون المحكوم عليه بوجوه الطبيعة والقيد فافرح لا يكون المطلق مطلقا بل يصير مقيدا بمركب من المطلق بقيد قوله من غير اعتبار
بمعزاة الا في المتنون ولا في المتنون قوله يجري فيه احكام العموم فقط اي دون احكام الخصوص فان الاطلاق المحملي في
عنوانه وهو ياتي من احكام الخصوص قوله فلا يصح ان كان كذا في ثبوت الطبيعة باعتبار الخصوص قوله يجري فيه احكام العموم

اي سولانا
عبد علي بن

اي سولانا
عبد علي بن

اي سولانا
عبد علي بن

اي سولانا
عبد علي بن

والخصوص لعدم لحاظ قيد الاطلاق حتى يمنع عن احكامه بخصوص ليس فيه لاقتراح مع الشخصات حتى ياتي عن احكامه العموم ثم نقول
 عليك انه قال السيد الهروي ان موضوع الهمة يتحقق بتحقق فرد ونفسه بانتفاء موضوع الطبيعة يتحقق بتحقق فرد ونفسه
 بانتفاء جميع الافراد لا يقال انه اذا انتهى عمود تحقق زيد فينتفي الطبيعة من حيث هي وتنتفي ايضا فيلزم اجتماع التفتين لاننا نقول
 لما كان باعتبارين فلا استحالة ولا يذهب عليك انه ان اريد الانتفاء بالكرس فكيف يتغير بان موضوع الهمة ينتفي ايسا بانتفاء
 فردا كما ينتفي ايسا بانتفاء جميع الافراد وان اريد الانتفاء في الجملة فنموضوع الطبيعة لما تحقق بتحقق فرد ونفسه في الجملة بانتفاء فردا
 نعم الانتفاء بالراس لا يكون الا بانتفاء جميع الافراد بالجملة على كلا التقديرين لافترق بين موضوع الهمة والطبيعة ولذا قيل ان
 موضوع الهمة يتحقق بتحقق فرد وموضوع الطبيعة للحاظ العموم فيه لا يتحقق بتحقق فردا كما يتحقق بتحقق جميع الافراد فندبر قوله وليعلم الخ وقع
 دخل مقدر تقريره ان الحيثية الواقعة في بيان موضوع الطبيعة ليست تعينية فان الحيثية المتبادرة بتعبير امر ازيدا على المحسث
 يكون عليه الحكم وهذه الحيثية ليست كذلك ولا اطلاقية فان ما بعد الحيثية اطلاقية تكون عينها لا يخفى لا يتبع الفرق بين موضوع
 الهمة والطبيعة ولا تعينية ولا لا يتبع المطلق مطلقا بل هو مقيد او حاصل للدفع انا نقول الثالث والتعينية في العبارة
 والمقصود اى الالفاظ وما ينادون التعينية والمقصود اى قصد عليه الحكم فان المقصود واحد الانسان مثلا اذا اخذ في العمل فمع
 صفة الاطلاق يعي ق عليه المطلق من حيث هو مطلق والواحد الذي من حيث هو احد وهو في الجملة من حيث هو مجموع قوله من ان
 المطلق الخ بيان للحيثيات قوله المقدم منها اى من الحيثيات والعبارات قوله وهو الموجود في الزمن المعاند يرجع الى الماهية
 المعروفة بوصف العموم والتذكير باعتبار الخبر ولما كان يراد ان الموجود في الزمن معروض بالعارض الماهية كما ان الموجود في
 الخارج معروض بالعارض الخارجية فالوجود الذي من شخص وجزي فلم قلتم ان المطلق مع لحاظ الاطلاق موجود في الزمن وفيه
 بقوله اى في لحاظ الزمن الذي هو حاصل الدفع ان الزمن يقدر ان يلاحظ للشيء موطا بالعارض من تغييره فربما وان يلاحظ من
 منها فيصير بعدا الى جهة وقت للخط والتعريف بانها بالحاط وان كان المجهول في الزمن يعرض العوارض الذي يثبت على الموجود
 الخارجي فلما تنويعت في صفة الخط مزية اخرى فتدبر قوله والقضايا المتقدمة منها اى من الاربعة وصف العموم ليست الا
 زمنية او لا وجود للموضوع معروض بوصف العموم الا في الزمن واما الهمة القدائية فليست با موضوعها عن الوجود الخارجي
 فسير خارجة اينا ثبوته من التوثر الخ التوثر فروخته شدن وكلاهما يتقاطعا بدار شدن ارباب والاقتراح الاستنباط
 قوله من هذا العام في سن تمام بيان الفرق بين موضوع الطبيعة للهمة القدائية ووجه الاقتراح انه لما ثبت الفرق بينهما فاما
 الداخلة على احدهما غير الداخلة على الاخرى فتراوت اللام على المشهور بواحد قوله كما في لغيت شخصيته نحو الرجل في الدار قوله كما في
 الهمة القدائية نحو الانسان شارب قوله ولان الاستغراق كما في الموجبة الكلية قوله ولان العهد الذي كما في الموجبة الجزئية
 قوله لا يجد ان يتوقع الخ محصل ان القول بكون لالم التعريف على خمسة احوال كما زعم المصنف الاول يستفاد من كلام المصنف الثاني
 عند فهمه فخصوني اربعة وفيه انا سلمنا ان لالم الطبيعة عند القوم ذميمة تحت لالم الجنس من حيث هي اربعة وصف ايضا
 لا ينكر ولكن كونه الايراد على القوم بان الحيثيات مختلفة من حيث الانطباق على الافراد وكلا او بعضا سعيانا وغير معين او ماهية حيث
 للعموم او ماهية من حيث هي في فدية خمسة حيثيات فاللام ايضا خمسة فتدبر قوله وانما في لالم الجنس الخ فان قلت ان
 ان يشار بل لالم الجنس الى نفس الماهية بآية حيثية كانت وبها كينت الانطباق على الافراد فاستغراق ايضا كمن ذميمة تحت لالم
 الجنس فادخال لالم الطبيعة تحت لالم الجنس دون لالم استغراق ترجيح بلا مرجح قلت ان الكلام في الامكان والضرر بان المصنف
 وقد صرح بالقوم على ادخال لالم طبيعة تحت لالم الجنس دون لالم استغراق ولما شاع في ذلك فقلت قد يدبر قوله وعلوية اى
 المدخل قوله بل سراج اى بل الحكم متعلق بالطبيعة قوله ولا يخفى انه اى يكون الحكم متعلقا بنسب الطبيعة لا من حيث هي بل من حيث

قوله حيث زائدة كالاطلاق قوله ولا يوجب الخ معطوف على قوله لا ينافي قوله الوجهين ١ اخذ الطبيعة من حيث هي واخذ
من حيث العموم **قال** المص وان حكم فيها على فتره اى افراد الموضوع الحكم فان بين كمية الافراد بان الحكم على كل الافراد
او بعضها مخصوصة لمصر افراد الموضوع وسورة لكش مال على السور وما به البيان اى بيان كمية الافراد ففطكان او غيره كونه
النكرة تحت النفي فانه سور السلب الحكمى سوماخوذ من سور البلد فلما ان سور البلد محيط به كذلك هذا محيط بالافراد كلها او بعضها
وقد ذكر السور في جانب المحمول نحو الان ان بعض الحيوان مشتمل منخرقة للاخفاف عن الال فان اهل السور ان سور على الموضوع
والعلم بين كمية افراد الموضوع فتمت لهال السور نحو ان الانسان لفي خمس عند المتأخرين لا عند القديس فان المهمة القديسية قد
قوله لعل المراد بالحكم الخ دفعه دخل بقرره ان الحكم في المحصورة على تحقيق المص على الطبيعة من حيث الانطباق على الافراد لا على الافراد كاي
وكلامه هذا يدل على ان الحكم فيها على نفس الافراد بنين كلامه منافاة وحاصل الرفع ان كلامه هنا محمول على المجاز ويمكن ان يقال
ان كلامه هنا على مشهور لا على ما هو محقق عند الحاجة الى الحمل على المجاز قوله على نفس الحقيقة اى من حيث الانطباق على
الافراد فان الحكم عليه بالذات ما هو حاصل في الذهن بالذات وما هو الا الحقيقة دون الافراد لمحصلها في الذهن بالعرض فتمت قوله
والمص جمع الخ دفعه لما تخيل من ان القوم يذكرون انما قسم الحقيقة عند القديس وما لقتسمها عند المتأخرين فالمص ط مع بينها لم
خالف القوم قوله على كل منها اى من قسم القديس والمتأخرين قوله من عدم الخ بيان لما في قوله ما يرد قوله يبقى الخ فان قوله
ما بين كمية الافراد وملك المتأخرين ليس فيها بيان كمية الافراد فصارت قسما آخر لم يفر عن بالقديس قوله نخل المحصر الخ فان
المهمة القديسية ما حكم فيه على نفس الطبيعة فليت دخلت تحت الطبيعة اذا حكم فيها على الطبيعة من حيث العموم ولا تحت المحصورة
فان الحكم فيها على الافراد فصارت قسما آخر واقبل من ان الحكم في الطبيعة يكون على نفس الطبيعة وفي المهمة القديسية على الطبيعة
المنطقية لتبديد عن الصلوب قوله وان كان يمكن العذري لدفع عدم الاختصار وكلمة ان رصليته قوله واحد اذا ما سئل ان
قوله في اعتبارها اى اعتبار ملك المتأخرين قوله وللمتأخرين معطوف على قوله للقديس قوله اما من حيث هي اى مع نظر
عن اعتبارها من زائدة حتى الاطلاق فالمهمة القديسية ح تدخل في الطبيعة قوله وكلام البعض كالسيد السند في حاشيته على شرح الشمية
قوله والى عليه اى على ان الطبيعة ما حكم فيه على الطبيعة ثم اعلم ان شيخ في الشفاء ثلث القسمة فقال الموضوع ان كان جزئيا فخصيته و
الا فان بين كمية الافراد مخصوصة والاكهية وشنع ما به المتأخرين يخرج الطبيعة فلا يفسر القسمة والحواب ان القسمة للقسمة المعبرة
وطبيعة ليست قضية معتبرة في العلوم فلا دخل في الاختصار لا يقال الشخصية السبالية معتبرة علم ذكرها قلت هي معتبرة في ضمن
المحسورات بخلاف الطبيعة اذا حكم فيها على فرد فتمت **قال** المص ومن ثم اى من اجل ان الحكم في مهمة المتأخرين على افراد الموضوع
ولا يبين كمية الافراد قالوا اى المتأخرين انها ملازم الجزئية فانه اذا صدقت المهمة نحو الانسان كسم فاما ان يكون سدا فاما بالنظر
الى جميع الافراد بالنظر الى بعضها وعلى كلا التقديرين صدقت الجزئية نحو بعض الانسان جسم واذا صدقت الجزئية صدقت المهمة قوله
قضية شارة الخ وجه الاشارة ذكر الملازم بعد ذكر مهمة المتأخرين نسبة القول بالملازم الى المتأخرين قوله لان الحكم الخ تبينه ان المهمة
القديسية يحكم فيها على نفس الطبيعة من حيث هي فتمت ثارة مجمل احكام الجزئيات نحو الان ان كاتب فتصاوت ح مع الجزئية
وتمت مجمل احكام الكليات نحو الان نوع فتصاوت ح مع الطبيعة لان الموضوع ح هو الطبيعة بشر العموم والمهمة القديسية ح هي
ولا تصدق الجزئية منها لان الحكم في الجزئية على بعض الافراد ومنها حكم على الافراد بل على الطبيعة بشر الوحدة الذهنية فليس منها من
الجزئية ملازم خلاف المهمة عند المتأخرين فان الحكم فيها على الافراد كالا كان او بعضا وعلى كل تقدير يصدق الجزئية وكذا لعكس قوله
قال العلامة الددلى اى في حاشيته على التمهيد بقوله المص اى القديسية قوله اعم من ان الخ نقص عليك ان الافراد المحصنة هو
اى اصل من تصنيفها على الواقعى بالقياس الواقعى في نفس الامر مع غل الخط من اعتبار الذين كالان فان فردى حقيقى فليكون

حاصل من الضمان الناطق الى الحيوان وكذا في فاه فتتضمن حقيقة الانسان حاصل الضمان المستحضات اليه الفرد الاعتباري هو حاصل
 في الذهن من تقدير الكل بالقياس الاعتباري كالانسان المكون بالجميع فانه فرد اعتباري مشتق الانسان ذاتيا ان الحكم في الجزئية
 على بعض الافراد اعم من ان يكون على بعض الافراد الحقيقية او الافراد الاعتبارية واذا عرفت هذا فنقول في مادة تضاد القول في الجزئية
 مع الطبيعة نحو الانسان نوع تصدق الجزئية ايضا بان يقال بعض الانسان نوع فان موضوع الطبيعة هو الطبيعة بشر العموم ونوع
 اعتباري لمطلق الطبيعة من حيث هي في تميزها عن الماهية القديمانية والجزئية بالماهية فتدبر قوله ولا يمكن ان يخفى على التحقيق الدور قوله على
 تقدير تقدير الافراد التي فيها اعم الى ان الحكم في الجزئية اعم من ان يكون على بعض الافراد الحقيقية او الاعتبارية فان التصورات التي هي
 عنها في الفن انما الحكم فيها على الافراد الحقيقية وعلى تقدير تقدير الافراد التي فيها يقال ان فن الحكم في ذاته عن الامور العامة كالوجود والعدم
 ونظائرهما ليس لها افراد الا حصص هي افراد اعتبارية فاما في الجزئية فيكون موضوعها محصورا على ما ذكرنا في الحقيقة لا في القول في حصص
 ايضا افراد حقيقية بالذات الذي قد مر وليست اعتبارية فتدبر قوله الماهية هي القديمانية قوله سوا كانت هي الافراد قوله يمكن ثبت
 الخ معطوف على قوله ليس للطبيعة قوله لها هي للطبيعة من حيث هي وهو في مبحث ان ليس للطبيعة من حيث هي هي الحكم هو
 احكام الافراد وكل ما ثبت للطبيعة فانما ثبت في ضمن الافراد في جزئها من الاحكام مثبت في سبب من حيث هي هي ولا ييسر
 الى الافراد الحقيقية كانت او اعتبارية كما يقال الطبيعة من حيث هي هي اسم الموضوعات او مجردة عن غير موضوع الماهية القديمانية
 فنصده في الماهية القديمانية في هذه المواضع دون الجزئية فبالانطلاق قوله فانما الخ تفرع على عدم ثبوت التزام من ماهية القديمانية
 والجزئية قوله لا يقع من القديمان بل انما وقع من المتأخرين قال سحر الدوام ان القول بالتزام وتوزيع الخ في بعض القضايا فيفرض
 على تقدير صحة النقل لعل الشيخ ايضا عند الشرح مع من المتأخرين فتدبر قوله كما يشعر الخ وجه الاشعار به قوله وعلى تقدير وقوع
 اي وقوع القول بالتزام من الماهية القديمانية والجزئية من القديمان قوله لطف من بالقضايا الخ كما تفوه السيد انما في حاشيته
 على الحاشية الجملية التمهيدية ولا يذهب عليك ان قولنا نحن في حاشية جزئية صادقة من القضايا المتعارفة ولا يصح
 الماهية القديمانية ههنا لعدم صحة استناد الجزئية الى طبيعة الانسان في نفسه فتدبر قوله تستلزم الجزئية لان الحكم في هذه القضايا بالشر
 الى الافراد قال المصاعلم انما يجب ان يثبت في الحقيقة ان الحكم في الحقيقة لكن من حيث ان الحكم على الافراد كما هو
 القديمان لا على الافراد انما هو بسبب المتأخرين لانها هي الحقيقة في الذهن حقيقة وبالذات فهي معلومة بالذات اذ
 العلم بالمحصل في الذهن والجزئيات التي توجد في الخارج معلومة بالذات في الحقيقة بالضرورة وان الوجه في العلم بالوجه
 حاصل بالذات وذا الوجه حاصل بالعرض فالوجه معلوم بالذات في العلم بالعرض معلوم بالعرض بان يكون معلوما بالذات
 فليست الافراد محكومة عليها الا كذلك اي الجزئية انما هي حقيقة في موضوعها بالذات فان الحكم بان يذهب الحقيقة في الجزئية على منزلة
 وفيما عداها من الماهية والطبيعة المحصورة على شئ لا يتفق اذ لا يمتنع انما في العلم بالعرض من العلم بالعرض في الدنيا فبالانطلاق
 كقولنا كل ما في الدنيا مستند في كيفية العلم بغيره من الماهية في العلم بالعرض في العلم بالعرض في العلم بالعرض في العلم بالعرض
 انتهى قوله كالمعلول الدواني في حيثية على البهيم قوله والافعال في حيثية على الحاشية القديمانية قوله وفصل في
 في حاشية على الحاشية الجملية التمهيدية قوله في علمه بالذات في حيثية على الحاشية الجملية التمهيدية قوله وفصل في
 العلوية من الشئ قد يكون مودة لملاحظة زخات المرأة والمرش في العلم بالعرض بالاعتبار في التصور بالذات وان كانا
 بالعكس في التصور بالوجه وقد لا يكون مودة لملاحظة في العلم بالعرض بالعلم كنه الشئ وان تعلق بوجه حيث
 هو وجه فالعلم بوجه الشئ وقيل ان الدوام من الوجه ههنا اعم من ان يكون ذاتيا او غير ذاتي فالتصديق في العلم بالعرض هو في العلم بالعرض
 قوله انما في العلم بالعرض بالذات في العلم بالعرض بالذات في العلم بالعرض بالذات في العلم بالعرض بالذات في العلم بالعرض بالذات

في قوله في حيثية

في قوله في حيثية

الطباق الوجه عليها الزم الحكم على الجدل المطلق هذا المتخذ قال من زعم ان في ثابته على الحاشية القديمة ولكن ان يقال انها مستندة
 الوجه بتميز موضوع المحصورة عن موضوع المبهمة القديمة والطبيعية فانه لم يلاحظ في حاشية الانطباق على الافراد فتدبر قوله والشيء
 زوال الوجه كالافراد قوله وما هو المشهور ان منع من تقديره ان ما ذكرتم من ان الوجه يلتفت اليه بالذات في العلم الوجه بصياغة المشهور من
 ان الوجه حاصل بالذات يلتفت اليه بالعرض وهذا الوجه يلتفت اليه بالذات قوله متوجه اليه انما يلتفت اليه بالذات من حيث
 انه متضمن في الوجه فصار يلتفت اليه بالذات هو هذا الوجه فاشتهر ليس على ظاهر بل دل تبادل يوافق ما قلنا قال بحر العلوم
 راجح هذا مع كونه بعيدا عن عبارتهم بصياغة الضرورة كما لا يخفى فتدبر قوله فرع الحصول انما يحصل المحكوم عليه قوله وما خففت اليها بالذات
 فقط ما قيل ان المحكوم عليه هو المتوجه اليه بالذات وما هو الا الافراد فالحكم عليها لا على الحقيقة قوله محكومة عليها بالعرض واما الطبيعة
 فهي معلومة وتفتقد اليها بالذات فتكون محكومة عليها بالذات قوله سوى التفتت فان الحكم فيها على الشخص المعين قوله عليها
 على الطبيعة قوله وهذا يسري اليه نفاذاته الى دفع ما يؤول من ان تحول السور اعتبار الحكم على الافراد وليس بل الحكم في المحصورة
 على الطبيعة فلا يدل على السور وحاصل الدفع انه لما اعتبر في نفسه ان الطبيعة مالم لا للطباق على الافراد ليس المراد الطبيعة من حيث
 هي في اوج حيث العموم يسري الحكم الى الافراد فان كان على ما في فكلية وان كان على بعضها فجزئية فيصح دخول السور قوله هذا قال
 اي ان الحكم في المحصورة على نفس الحقيقة قوله انتزاعه اي انتزاع الوجه عن ذي الوجه قوله بدون ذلك الاتحاد اي يوجد ما صدق
 عليه الوجه على ان لا يتحد مع الوجه ولا يصح انتزاع الوجه عنه كما اذا لم يكن زيدا صاحباً قوله هو اي الوجه قوله وهو بهذا الاعتبار
 الخ اي الوجه باعتبار وجوده في الذهن على وجه الاتحاد مع ما صدق هو عليه قوله وقد يوجد اي الوجه العرضي على وجه الاتحاد مع ذي
 الوجه بل يوجد من حيث التعميم قوله وهو بهذا الاعتبار اي الوجه باعتبار وجوده في الذهن من حيث التعميم على وجه عدم الاتحاد مع
 الافراد قوله ولم يظهر الخ هذا ولما ذهب اليه القدماء من ان الحكم في المحصورة على الطبيعة من حيث الانطباق على الافراد قوله فانما هي
 القدار قوله بالمابهية من حيث الاتحاد اي مع الافراد التي هي موضوع القضية المحصورة عند القدماء قوله هذا المركب التقيد في
 المابهية من حيث الانطباق بان يكون هذه المباشرة قيد المابهية قوله بل جز من الموضوع فان الموضوع هو المركب من المابهية وحيث
 الانطباق فليس الموضوع في كل انسان حيوان الانسان فقط هفت قوله يكون القضية مما هي قدايمية وهذا خلاف المفروض
 فان الكلام في المحصورة وانما ارادوا بالمابهية القديمة لذلك الدليل المذكور لقوله لانه حكم الخ عليه لانه ظاهرة كما لا يخفى
 على من التقى السمع وهو شهيد ومن فهم ان المراد بالمهمة هو انتزاعه من فقه شط فنبصر قوله بالمابهية من حيث التعميم اي
 هي موضوع الطبيعة قوله بل ارادوا اي القدار قوله هذا المركب اي المابهية من حيث الانطباق قوله لهذه المباشرة اي التي
 يصدق عليها هذا المركب قوله بالعرض لعدم وجود الافراد في الذهن الا بالعرض قوله كما يفهم من التوضيح اي المذكور سابقا حيث
 قال قد يوجد في الذهن على وجه تجري الخ قوله فينصرف الخ وهو لفظ انما محصورة قد يكون حقيقية وقد يكون خارجية قوله منصفة فيها اي
 في المباشرة لعدم وجود الطبايع من حيث العموم في الخارج قوله بل الكلام الخ بل هي هنا لانها من نحصار المحصورة في المباشرة لا لكونها
 كما نوه قوله لهذه المباشرة اي المابهية من حيث انها وجدت في الذهن قوله العوارض الخارجية اي التي تعرض للموضوعات في الخارج
 كالضحك والكتابة قوله انما هي الخارجية في الخارج قوله وجودها اي في الخارج قوله لا المباشرة الخ اي لا تثبت العوارض الخارجية
 للمباشرة الخ قوله اما مرتبة نفس الطبيعة الخ فانها موجودة في الخارج بالعرض قوله او مرتبة الطبيعة الخ فانها موجودة في الخارج بالذات
 قوله وعلى الاول الخ اي على تقدير كون الموضوع نفس الطبيعة من حيث هي هي بصير القضية مبهمة قدايمية والفرض انها محصورة
 هفت ولا يذهب عليك انه انما تصير مبهمة قدايمية لو لم يلاحظ الانطباق على الافراد فان موضوع المبهمة القديمة نفس الطبيعة
 من حيث هي هي واما اذا لوحظ نفس الطبيعة من حيث الاتحاد مع الافراد والانطباق عليها بان يكون الحقيقة في اللحاظ والعنوان

اي مولانا
عبد المحسن

مطلقا أي سواء كان الاحجاب عدوليا أو تقصليا انضماميا أو اشتراكيا هو الثبوت أي ثبوت المحمول للموضوع مطلقا أي سواء كان بالذات
 للأفراد أو بالعرض للطبيعة أو بالعكس وكل حكم ثابت للأفراد بالذات ثابت للطبيعة في الجملة أي بالعرض فالطبيعة مثبتة لها في الجملة
 لا بالذات ومحمولة عليها بالذات والموجبة لها القسمة وجود المباشرة بالذات لا وجود المحكوم عليه بالذات والمثبت له بالذات هي
 المباشرة فلا تقضي بالاحجاب هو الحقيقة فلازم الملازمة المصدرة بقوله لو كان كذلك الخ فاصل الاحجاب الفرق بين المحكوم عليه بالذات
 والمثبت له بالذات وأما أنه أي الثبوت لماذا أولا وبالذات للطبيعة أو للفرد فمفهوم زائد على حقيقة أي حقيقة الاحجاب فالقضية
 المثبتة مطلقا فتأمل لهذا إيما والى أوردته بعض السائرين حيث قال إن الحكم الكلي من كل من الفرضين بحقيقة تارة فظاهر فان كونه فردا
 من الموجودات الخارجية أسما على تقدير نفى وجود الكلي المقصود في العلوم الحكيم الحكم على الموجودات المتصلة مفقولة سبب المتأخرين كون
 الأفراد غير مفقولة تارة وغير متصلة تارة أخرى كما في المتغيرات فتكون معلومة ومحمولة عليها ومثبتة لها فاصلا ما ذهب إليه القدماء
 فالحق أنه تارة يحكم على الأفراد بالذات إذا كانت متوجهة إليها بالنظر الأول تكون معلومة للطبيعة محض سلبية للحكم عليها غير مفقولة بالذات
 أصلا وتارة يحكم على الطبيعة إذا كانت الأفراد غير معلومة لا متوجهة إليها إلا بالنسبة إلى عدم خصارها أو لعدم مكانها انتهى قوله الفرق بين المحكوم
 عليه بالذات والمثبت له بالذات الخ فالنسبة بينهما العموم والخصوص من جهة الاجتماع هذه النسبة متحركة فان هذه النسبة محمولة عليها بالذات
 ومثبتة لها بالذات لثبوت الخرك لها أولا وبالذات وما دنا الأخرى فنلنا كل انسان ضاحك فان المحكوم عليه بالذات هو ما بينه الانسان
 وبسبب مثبتة لها بالذات لثبوت الضحك للأفراد والمثبت له بالذات هي الأفراد وبسبب محمولة عليها بالذات وقابل بها البعض الاطلاق من ان
 الحكم بالتجزئة على الاستثنائي قولنا الاستثنائي بوجه كونه جساما لا يثبت بالذات في الواقع فلا يثبت له بالذات ومحمول عليه
 بالعرض انتهى ليس سديا ما ترى ان التجزئة من عوارض الجسم أولا وبالذات وانما يثبت للاستثنائي كونه جساما لا بالذات فتدبر قول فلا يلزم الخ
 غيظه انما يلزم ان يكون المحكوم عليه بالذات هو المثبت له بالذات فان المحكوم عليه بالمعنى كيف يحكم عليه لا يكفي وجوده في الواقع بدون العلم
 فانكم فرع العلم غايان الثبوت فانه ليس في العلم او المثبت له بالذات في الواقع فكيف وجوده في الواقع لا حاجة الى العلم قوله لو كان
 قوله كالأفراد بالعكس مثبتة لها بالذات ومحمولة عليها بالعرض قوله ويمكن ان يحجب أي عن الاعتراض أنه اورد على القدر قوله
 بالذات متعلق بالثبوت قوله موجودة بوجودها شي انتزاعيا - بالعرض لا اتحادا مع افرادها فلا يلزم صدق المحسوس من
 وجوده في موضوع على تقدير كون الموضوع هو الطبيعة وادور عليه انتزاعيا السند على بان هذا المكان المحمول مفقود انتزاعيا وأما اذا كان
 الانتزاعية أقولنا التاجر اسود فلا يكفي وجود الطبيعة بمباشرة انتزاعيا والالزم زيادة الصفة على الموصوف وهذا كما ترى بكم ان
 ان المحمول على استلزامه مشتقا ليس وجودا في الخارج فلا يلزم زيادة المحمول على الموضوع فتدبر قال المصنف انما عرفت القضية
 بانه المحكوم عليه شارعا في بيان انما المحصورة المحصورة اربع لم تعبر عن شخصيته والجملة لا انتزاعيا في الجزئية والطبيعة لعدم انتزاعها
 في القياسات والعلوم الا ان الموجبة الكلية سميت بها ان الحكم فيها بالاحجاب على كل الأفراد وسواء كان كل انسان حيوان والمراد
 الكل الكل الا ان الكل المجموع والاشياء بعضها كسبب تحقيق الكل ولان الاستخراج كخزان الانسان لفي جنسه والثانية كجود
 الجزئية سميت بها لكون الحكم فيها بالاحجاب على بعض الأفراد وسواء كان بعض الحيوان انسان وواحد نحو واحد الانسان حيوان
 والثالثة سبب البنية الكلية سميت بها لكون الحكم فيها سبب المحمول من جميع افراد الموضوع ويكون بالاشياء لا شي من الانسان عباد ولا وحده
 لا واحد من الانسان بحدوث وقوع النكارة تحت النطفة لانها في الآخرة وضعا وانما هذه عقلا الصفة لفي النكارة باعتبار بعض الافراد
 ونها لقرض مع ان شيئا وواحد في الاشياء ولا واحد بمرتان وقعا تحت النطفة انفسهم من ان وقوع النكارة تحت النطفة سبب
 الحكم عليها ابد تخصيص لما يلزم من التوجه الى خصوصية الشيء وواحد فاعلم ان الأفراد بوقوع النكارة تحت النطفة تارة النطفة اليها فلا يرد
 نحو ليس كل حيوان سبب ما عدم توجه النطفة الى الفرد بل الى جميع الراية اس البنية الجزئية سميت بها لان الحكم فيها سبب المحمول من

الاحجاب هو الثبوت

بين الطبيعية وبين كل واحد منهما الانجوس الاعتبار كما لا يخفى قوله فلم يترك المحسن في قولنا زيدا سيوان الحيوان جنس مثلا وفيه ان الكبرى
لو كانت مملئة قد رايته تكرر الحد الاوسط فانه هو الحيوان من حيث هو هو مع ان النتيجة غير صادقة فالاصوب في تحليل العقدة ان يقال
ان شرط الانتاج في الشكل الاول كلية الكبرى ولم توجد ما قيل من ان الموضوع لكبرى العكس المتنازع فيجعل ان يكون موضوع
المهمة لعدم ذكر السور فيه فيكون الحيوان بما هو سيوان محكوما عليه بالجنس كان القضية مملئة قد رايته انتهى ففيه ان المراد بالمهمة في قوله
موضوع المهمة اما المهمة الحقيقية او المهمة المتنازع على الاول لا ينطبق الدليل على الثاني لا يبا سبب لبيان قد بر قوله هذا
التعريف الخ اي تيسر الوجود مستقلا من قول الشيخ او في الغرض الذي يشتمل الخ فالمراد بالعرض في هذا القول فرض الوجود لا فرض
الاتصاف بل الاتصاف باعتبار الفعل في نفس الامر كما يصرح الشارح فما قيل من انه ارادوا الخ من الغرض الذي
انهم يريدون بالاتصاف او لم يوجد انتهى فغير سديد قوله في الاعيان وتفسيره بالذات انما هو جسيمو الذمينة كما وقع ممن رجع
قوله بل شيئا آخر اي درار الانسان ودرار غيره من الحيوانات فهو فرضي ويدا عليه اعلی تداء قوله السابق ولو فرض وجود الاعيان
الخ فما قيل في التفسير الاخر هو ان الانسان عليم بالحق فثبت بر قوله يكون الحيوان تمامية صفة لقوله شيء وقوله في الخارج متعلق بقوله وهذا
ظاهر من عبارة في العلوم الادبية فما قيل قوله يكون الحيوان صفة لشيء في الخارج انما هو صفة انتزاع الخ كما في قولنا السماء فوق
فالظن منتزع من السماء والاتحاد بالعرض فما قيل من ان قولنا الانسان انسان الانسان منتزع عن انسان فغاية لا معنى للانتزاع
عن انسان لو سلمنا انه محل كل واحد الكلام ههنا في الاتحاد بالعرض فلا مسا بين العمل من هذا المقام فمائل ثم علم ان الاتصاف الاتصاف
وجود الشئتين في طرف الاتصاف ان كان خارجيا نفسا الخارج وان ههنا كذا من الاتصاف الانتزاعي شيئا وجودا وهو متوفى في
الاتصاف خارجا كان ادوية بنا واما وجود الصفة فيه فيكون في ما لا غلة الذهن وسمي تفصيل هذا في لمن فما قيل اعلم ان الحق الاتصاف
هو الذي يعبر عنه بثبوت الصفة للموصوف في الايمان كثبوت البياض للجسم والحق الانتزاعي هو الذي يعبر عنه بثبوت الصفة
للموصوف بحسب الاعيان كثبوت الفوقية للسماء وانتهى فليس بصواب قوله الثالث ان يكون الخ الفرق بين الثالث
والثاني ان في الثالث تعبد الاتصاف او الادراك بقيد كليهما او احدهما في العنوان حتى يحصل التكثر باعتبار الثاني في العنوان حتى
يحصل التكثر في الحقيقة فانه لا يوجب المحل حلا اوليا كما لا يخفى ما في الثاني فليس قيدا لاحدهما او كليهما لاني للعنوان ركا
وان كان تحقيق هذا مع انه ظاهر قد صرح به في الحاشية العمادية وغيره ريدل عليه ما في الافق ههنا في بيانه من انه غير رادك
شيء واحد بتكرار الاتصاف اليه من دون تباين في المدرك والملففت اليه اصلا ولو بالا اعتبار انتهى فما قيل من ان في التامس
ايشية في اللغات مخالف لفرق السابق والتعجب وقع عن ذلك القائل بعيد هذا من ان في نحو الثالث لا يلاحظ التقيد
الا باعتبار التعابير الاعتباري فانه لا يوجب الفرق على رايه بين الثاني والثالث قد بر قوله لا يقتسم بالرفع موقوف
على قوله قيدا لحيس بالذات هو نفس القسم الا نزم ان يكون القسم انتم من القسم لتوقف القسم في المحل الاول المقابل للمقسم
الذي هو المحل المتعارف وليس هذا القول بالجزء عطف على القسم كما قيل فانه مع انه يخالف الرواية المتروكة ان ابن الشارح كتب
في تعليقاته فقوله لا يقتسم بالرفع عطف على القيد لا يصح العناد فان كان قيدا للمقسم لصح ان يقال انه قيدا للمقسم فان نسبت
الى القسم بتفصيل الى القسم بالتقويم فكيف يصح لفظة كونه قيدا للمقسم فمائل قوله ربي التي لا تضمن حصن الخ ففي هذه الطائفة
لا تحقق المحل الشائع واما المحل الاول فينتهي في هذه الطائفة وفي الطائفة التي ذكرت قبل فان كل مفهوم محل على نفسه
الاول كما قد مر من المصنف من قوله ان ههنا بين الطرفين تحلمان على نفسها بالمحل الاول فقد شرط قوله لا بشرط شي انما قيدا لان
اذا انتهت بشرط لا في تكون مبادي عند تحقق الدواني وهذا صريح في كونه نقل السيد الزاهد في حاشية وغيره فما قيل
تبعا لبعض المواضع من ان اشتغاف اذا اخذت بشرط شي تكون مبادي عند جلال المتحققين فغير صحيح قد بر قوله وهذا

فان قيل

الاصح

فان قيل

الكتاب المسمى في المنطق

الجزء الثاني

الخ ومحصل الدفع ان المبشر في صدق الحمل الشائع صدق مفهوم المحمول على الموضوع اما بذاتية له او يكون سببه غير فال من
 من الصور الثابتة وهو مفعول في المحنة زيج فما قيل من انه لا يكلم الحاكم بحكم بالم مقصور كون سببه المحمول في الموضوع نحو من
 الاتحاد المذكور انتهى فغير سديد قوله واما من لم يبين بالحمل بسيط اي بل قال بالحمل المولف وهو عبارة عن كون اثر الحمل لذاته
 الصفات الماهية بالوجود واما الماهية والوجود فاثران بالعرض والتفضيل في شئنا المسماة بالقول الا لم يحل شرح سلم فما قيل هو عبارة
 عن كون الحمل غير المحمول بحيث يقف الشئ المحمول بالوجود والاقصاف هو مفاد الهيئة التركيبية انتهى فنجيب قوله لكن الحكم السلب
 الخ للاستدراك وهو هنا دفع التوهم الناشئ من كون موضوع المحنة وبالسبب واحد وهو عدم الفرق بينهما قوله واما المحصولات
 الخ افاد الى نسبها واما السمرقة فاصلا ان القضية المعصورة لا بد منها من عقد الوضع فاشتمل على عقد الحمل او هو عبارة
 عن حمل عنوان الموضوع على ذاته بالفعل او بالامكان فصار تركيبا خبريا ايجابيا هو يستدعي وجود الموضوع
 فالبال كالموجبة في اقتضار وجود الموضوع باعتبار عقد الوضع وان كانت مفارقة
 لها باعتبار عقد الحمل ففي الموجبة اقتضار مكرر من جنتين بخلاف السالبة اذ ليس فيها اقتضار من
 عقد الحمل بل من جهة عقد الوضع فقط انتهى قوله يفرض العقل الخ هذا دفع دخل مقدر تقريره ان الحكم على مركلي اذا كان من
 الممكنات لقصوره لا كلفه للقضية المعصورة فانه يعتقد في ثبوتها او طبعية وتوضيح الدفع ان مراد المصنف ان يكون الحكم
 على مركلي اذا كان من الممكنات لقصوره ومع هذا يجعل العقل هذا المفهوم الكلي عنوانا لمصاديقه فيسري الحكم منه الى المصاديق فيحقق
 قضية معصورة فان الحكم فيها على التحقيق على الطبيعة من حيث الانطباق على الافراد هذا ظاهر خفي فلا تنع الى قيل من ان
 قوله ولغرض العقل الخ بما ان تفسير لامكان التصور فتدبر قال فالامتناع ثابت للطبيعة يعني ان الامتناع ثابت بالذات
 للافراد المستحيلة لكونها معدومة ذهابا واما الطبيعة المتصورة العرضية فهي محكوم عليها بالذات والامتناع ثابت لها
 بالعرض لاتحادها مع تلك الافراد اتحادا عرضيا وكونها عنوانا لها وهذا مع انه ظاهر صريح به في العلوم وغيره فما قيل من ان الامتناع
 ثابت للطبيعة بالذات لكونها محكوما عليها بالذات وكذا الحال في ثبوت الامتناع بالعرض للطبيعة المتصورة وبالعرض انتهى
 فنجيب قوله لا المفعول وهي الافراد وما قيل من ان المفعول ينطبق على الافراد فليس بشئ قال واما الذين قالوا الخ لغرض
 اما على طريق التناخير فلا مسامحة لهذا الجواب الذي ذكره المصنف في دفع الاشكال لانهم يسوا بقائلين بان الحكم على الطبيعة
 مستحيل يكون وجوب الطبيعة في هذا القضاء كافي للحكم ويكون ثبوت الامتناع وغيره بحسب الانطباق على الافراد فمنهم من قال الخ وما قيل
 تحت قولهم قالوا اسي في الجواب على طريقة المتأخرين انتهى فنجيب قوله لعل الغرض منه الخ لما كان توهم من كلام المحقق الكاشغري
 ان كل مفهوم اذا نسب الى الآخر فلا عقل ان يحكم بينهما بالاجاب اي حكما صادقا مطابقا لواقع فانه المتبادر مع انه ليس كذلك فو
 السابح بقوله لعل الغرض الخ قوله علاقة خاصة الخ اذ ان العلاقة بنفس الامر لا تكون بين الذات مستحيلة فان قلت انه
 كما تكون لها صفات كالامتناع وغيره كذلك يجوز ان يكون بينهما علاقة متعلقة ليس بتميمات صفات حقيقية واما هي حرة الى
 السلب كما هو مختار شارح المطالع قوله واما اقتضار وجود الخ جواب سوال مقدر تقريره ان ثبوت المحمول للموضوع في بعض المور
 كثبوت الاوصاف الانضمامية المتأخرة عن الوجود مثل السوا والقيض وجود الموصوف الموضوع فكيف لا يكون الثبوت
 مستقنيا لوجود الموضوع واما اصل الجواب ان مطلق الثبوت من غير نظر الى خصوصيات لا يقتضي وجود الموضوع وهذا الاقتضا
 في بعض المواضع ناشئ من خصوصية الاوصاف وخصوصية المحمول والاطلام فيه تماثل قوله في الملاحظة التي هو فيها مقصود بالعرض
 انما قيد بهذا لان ما هو مقصود بالعرض اذ الوجه مستقلا عما مقصود بالذات يصلح لان يحكم عليه به قوله لا يجدي لغير
 الخ لان مقتضى مقتضاها هو اذا اخذت تلك التضمينات محصورات فالقول بعد تماطبيات لا يجدي لغيرها وقيل

وقيل من ان قواعدهم في المحسوسات الطبيعية غيب فانه ما من قضية تكون محصورة طبيعية تامل قوله فانتم لعلنا اشارت الى ضعف هذا
 الجواب فانه على هذا القول ما هو المقصود من اختراع القضية الموجبة السالبة المحمول به هو صياح الكلام قوله الا ان يقال
 ليس مقصوده الخ وجه التبرير انه لما امكن صدق احد له حقيقة فيصالح القواعد بما فلا حاجة الى اختراع الموجبة السالبة المحمول
 قوله والزام الصدق الخ جواب لمن يقول من جانب المحقق الدواني ان وجوده مشترك الباري مستلزم محال فاذا فرض وجود
 يجوز ان يثبت لانه ليس بوجوده بناء على تجويز استدلال محال محالا قوله في مثال قولنا مشترك الباري الخ المراد بالامثال قضية
 يكون الموضوع فيها مستحيل الا اذا قوله اتصال الطرفين فيها ليس حرف السلب جزء من طاق فان في هذه القضية فلكل المحمول
 ولا الموضوع عدما سواء كانت القضية موجبة او سالبة وما قيل سواها كان المحمول فيها وجوديا او عدما سواء كانت القضية
 موجبة او سالبة انتهى فنشط قوله لا الخ بحسب علمنا وتصريحنا الخ اي لا الاحوال التي تثبت للمحمول بحسب علمنا بالفعل الخ
 كيف هو فان العقد قد يكون مخالفا للعصر الا ترى انك اذا قلت الانسان كاتب بالوجوب فالجهة بحسب علمنا هو الوجوب
 والعصر بهذا الامكان قوله مفهومها سلب ضرورة الايجاب نحو انشئ من الانسان بحجج بالضرورة فالجهة كيفية للايجاب
 المسلوب معناها ان ضرورة ثبوت الحجر للانسان مسلوقة لان سلب الجبر عن الانسان ضروري قوله والمطلقة بحسب
 المصدق الخ توضيح ان المطلقة الماخوذة بحسب المصدق اعلم من الموجبة الماخوذة بحسب المعنى راق ايضا يعني ان مصداق
 المطلقة اعلم من مصداق الموجبة فانه اذا تحقق قولنا الانسان كاتب بالامكان وهو مصداق الموجبة تحقق قوله الانسان
 كاتب وهو مصداق المطلقة فان الموجبة هي المطلقة المقيدة بقضية الجهة وليس ان كل ما تحقق مصداق المطلقة تحقق مصداق
 الموجبة لحوال ان لا نقصد القضية بالجهة هذا بحسب المصدق والما بحسب المفهوم فبينما تبين فانه اخذ في مفهوم المطلقة ما يباين الماخوذة
 في مفهوم الموجبة فغير قوله الا ان يقال الخ اي من قبل القائلين بان ما لمصدق القضية وافقة الجهة للمادة ومنها
 كذا ما عدما والحاصل ان المراد بالموافقة بين الجهة والمادة عدم الخالف بينهما من حيث انهما كقيمتان مضافتان الى ما هو
 تشكيل بهما وبالمخالفة بينهما التباين بينهما من حيث انهما كقيمتان مضافتان الى ما هو تشكيل بهما وليس المراد بالموافقة بينهما
 الاتحاد في المفهوم وبالمخالفة بينهما عدم الاتحاد في المفهوم ففي السالبة الضرورية في المادة للايجاب الضرورية وان كانت الجهة والمادة
 متحدة في المفهوم وهي الضرورية لكن هذا الاتحاد لا يكفي في صدق القضية بل لابد من الاتحاد بحسب المضافة وهو مفقود فان الضرورية
 من حيث انها مضافة الى السلب غير الضرورية الماخوذة من حيث انها مضافة الى الايجاب فلا يوجد الموافقة فلا يلزم صدق السالبة
 الضرورية في مادة الايجاب الضرورية فتس على هذا قوله وليس هذا الغاير في المعنى المفهوم فان مفهومات المواد المحلثة عن
 مفهومات الجهات المنطقية انما التفاوت باعتبار خصوصية المحمول في الاولى وعمومية في الثانية فاقبل من انهما متحدان في القضايا
 التي محمولاتها الوجود والعدم انتهى وقيل في موضع آخر ليس المراد بالعينية الالكون الاولى من افراد الثمانية لا الاتحاد بحسب
 المفهوم انتهى فمع انه يخالف الواقع يخالف تصريح الشارح ايضا فلا تلتفت اليه فامل قوله صدق قولنا الاربعة زوج الخ
 يعني ان قولنا الاربعة زوج صادق موهبا بالوجوب المنطقية فصار الزوج وجبا وانه الوجوب لو كان بين الوجوب الحكمي اي وجوب
 الوجود في نفسه لكان الزوج وجبا لوجود في ذاته وهو محال للزوم لعدو الوجوب قوله لكنه في المنطق الخ اي لكن الوجوب يستعمل
 في المنطق ليس معتبرا بالنسبة الى الوجود في نفسه فقط بان يكون كيفية لنسبة الوجود الى شيء لا غير بل قد يكون كيفية لنسبة
 امر اخر سوى الوجود وفي قولنا الاربعة زوج بالوجوب انما الوجوب كيفية لنسبة الزوجية الى الاربعة لا كيفية لنسبة الوجود الى
 الزوج فلا يلزم وجوب وجود الزوج بل يلزم وجوب ثبوت الزوج للاربعة فاللازم غير محال والمحال غير لازم تدبر قوله حتى يكون
 العلة الخ الحاصل انه لو كان ثبوت الزوجية للاربعة موهوبا على وجود الاربعة بالذات لكان العلة المقتضية لثبوت الزوجية

للاربعة مركبة عند العقل من بابها الاربعة واعتبار حيشية الوجود للاربعة وهذا اى كون العلة كبريتا كما يكون بالنظر الى ان الثبوت اثبت
الزوجية للاربعة بالنظر الى خصوصية الطرفين يقتضيها قوله والا لزم سلب الشئ الخ اى ان لم يثبت الوجود للشئ ادم موجود انصرفت
سلب الوجود عن الشئ مادام موجودا فبذلك سلب اى الوجود مبدءا وهو محال فبذلك جلت على التمدد فاقبل الانسان شيئا بالاعتقاد بالوجود
بالضرورة والا لزم سلب الانسان عن نفسه حال ثبوته والتعالي وهو محال للزوم اجتماع التفتيشين الحال انتهى نعم لا امكنه قوله انما يمنع مطلقا
اذا كان الخ ليعنى اذا كان وجود الشئ عين مبدء فلا يتصور كونه جوا لا يجب تمنع سلب الشئ عين مبدء مطلقا اى فى جميع مراتب الذات وهذا
نما قيل من ان وجود الواجب عين مبدء فلا يتصور عدمه اصلا فلا يمنع سلب الشئ عين نفسى جميع مراتب مبدء قلب مراد فاقى الاتفاق
المبين قوله فلا احتياج الى توطيط جعل مولف للمخط من الطرفين اى الذات الموضوع والذات المحمول فاقبل قوله
للمخط الخ اى فى صورة ثبوت العوارض من تلقا المقتضى انتهى نجيب قوله والفرق بان لمناظر الخ وقع دخل مقدر لغيره
ان بين حمل الذاتيات على الماهية وحمل الوجود عليها فرق وهو ان حمل الذاتيات لمناظر الذات اى الماهية لا يكون مستلحا من
لمناظر الذاتيات بل هو عينه وفى حمل الوجود لمناظر الماهية يمنع عن لمناظر الوجود فكيف يكون اذا كان حمل الوجود على الماهية
محتاجا الى الجاهل يكون حمل الذاتيات عليها ايضا محتاجا الى الية قوله وكذا الاسكان ينتج عند الخ فوتمتجه ان الاسكان
المميز الى سلب الضرورة المطلقة والاسكان الحكمى سلب لضرورة الذاتية ولما كان الضرورة المطلقة اعم من الضرورة الذاتية
ولغرض اعم احض من يقتضى الاحض كان الاسكان النطقى احض من الاسكان الحكمى مما قيل من ان مكان النطقى اعم شامل
للامكان الحكمى وان عموم الضرورة المنطقية من الضرورة الحكمية يستلزم عموم الاسكان النطقى عن الحكمى لعيد فتمد بر قوله لانه
اذا صدق السلب اى الذات الخ المحال اذ اصدق سلب محمول عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة صدق سلب
المحمول عن الموضوع اذ لا بد الا ان لم يصدق هذا السلب انما ابدأ فيصدق لا يجب ان زمان وصدق الايجاب يستدعى وجود
الموضوع فيكون الموضوع موجودا مستصفا بالمحمول وقد فرض ان المحمول سلب عن الموضوع مادام وجود ذاته ههنا قوله وبذلك
فى معناها اى معنى السالبة الضرورية الازلية مثل التصرف فى معنى السالبة الضرورية المطلقة بان يقال ان السلب اى على الثبوت
المعقود بالازلية والابدية فالعنى ان الثبوت اذ لا ابدأ سلب بالضرورة وما قيل فى بيان التصرف فى معناها بان يقال
ثبوت الاختصاص للمعنى فى جميع اوقات وجوده سلب بالضرورة بمعنى ان سلب ذلك الثبوت ضرورى اذ لا ابدأ انتهى
فنجيب فان هذا المعنى معناه ما قبل التصرف لا بعد التصرف كما لا يخفى قوله معقود البقاء الوجود حال من الجانب المانع
يعنى ان الاسكان هو سلب ضرورة الجانب الخالف اياها كان او سلبا حال كون ذلك الجانب معقود البقاء وجود
الموضوع وجودا متحققا وما قيل فى نفس بر قوله معقود اى سلبا معقود انتهى نجيب كما لا يخفى قوله فلا يكون قضية بناء على
ما هو المشهور الخ قد منعه بحر العلوم رح بانا لانه عدم كون غير المدعى قضية ويسند عليه ان مدار القضية على نسبة المحال كى
تحقق حالة عدم الايمان ايضا فكيف لا يكون غير المدعى قضية كما قد مر من المصنف فنجيب ممن نقل عنه هذا المنع وخبره يستند
عند نفسه وقال كيف وان المظنون قضية وليس به من انتهى اما علمت سابقا ان الظن اذعان بسيط واما سمعت من
الكبار ان اذعان وهو التصديق على اربعة اقسام ظن وتقليد وحمل مركب لفتين فكيف يقال ان المظنون قضية وليس
بمجرد فهم فقل له ولعلك تظن من هذا اى من غاية الاعتدال ما قيل قوله من هذا اى من بيان ان المراد الوقوع
بالفعل كما يفهم من الاعتدال انتهى فعينه ليس المعنوم من الاعتدال الوقوع بالفعل بل انما ينبىء التحقيق كما لا يخفى
قال او موضوعا اى يكون الموضوع مختلفا مع اتحاد المحمول وحدة القضية وما قيل قال او موضوعا بان يكون الموضوع
مختلفا يعنى اذا كان الحكم مختلفا بالايجاب والسلب بعينه واحد باخر الاخر بعينه تضاد متعديا نحو زيد ضاحك عمرو ضاحك انتهى

اى سلبا
موجب

ففيه خلط من نقد الحكم باختلافه في نفسه كيفاً وبين تعدده باختلاف الموضوع فنقد بقوله لما كان المتصور لتسهيل الخ
اللام جارية وكلية ما صدر به وبهذا القليل لقوله لا عائدة فيه وتكمل ان يكون كونه لما شرطية فنقوله لا عائدة فيه وال على الجواز وما
قيل من ان هذا شرط وجزاؤه قول الشارح قال في الحاشية الخ ففيه انه لا يلزم من الشرط والجواز تناقض قوله فلا يصح في
السالبة قوضه ان قولنا لا شيء من الانسان كحيوان بالضرورة في وقت عدمه لصدق وقبته مطلقاً ولا يصح من هذا ان
الممكنة التي فيها سلب صفة الايجاب لصدق قولنا كل انسان حيوان بالضرورة ما دام للذات موجودة الآن يراد في الوقتية بالوقت وقت
من اوقات وجود الذات فلا يصح في المثال المذكور مسالبة الوقتية ايضا او يكون المراد بالممكنة التي حكم عليها بانها انهم القضايا بالوقت
الضرورة الاولية فالسالبة الممكنة هي التي حكم فيها بالسلب ورة الايجاب لا واما فيصدق في المثال المذكور السالبة الممكنة ايضا سبق
العدم على جواز الانسان في الواقع وهذا يلحق في صدق الممكنة التي هي في الضرورة لازمة اراد بالامكان المكان العام الحكم في
الممكنة الحكم في سلب ضرورة الجوانب المخالف ضرورة ذاتية فيصدق هذه السالبة الممكنة في المثال المذكور لقول قوله فنقد برشادة الى ان
هذه السالبة الممكنة ايضا لا تصح كمثل المذكور الحكمية فان شئت الذاتيات لبعض هذا الايقال ان تحقق الضرورة الحكمية باعتبارها محمولاً في الممكنة
الممكنة غير مسلم لما حقه الشارح يح من ان ثبوت الذاتيات واللوازم للماهيات المجمولة لا يخلو عن خل الجاهل فيه فلا يلزم
في تلك الماهيات الضرورة بالنظر الى الذات باعتبارها محمولاً كان في مادة الضرورة الحكمية ام في الماهية الوهية لا يتقو
مسالبة الممكنة العامة الحكمية ولا يصح ضرورة السلب في وقت عدم الموضوع ايضا لاستحالة وجود عدم الوجوب كذا يستفاد
من بعض تحرير الكواكيد العلام قدس الله روحه والعبر في قوله كما في الخارجية ان فيه امكن الحكم بالثبوت نقضاً على الاول والمحققة
بلا دخل التقدير وما قيل من ان الحكم في الخارجية بثبوت المحمول على تقدير وجود الموضوع فنسقط ما مل قوله اي لا لذاتي الخ
بل بعض الاتفاق كما تقول في الاسود والاكاتب هذا اما ان يكون اردوا كما تبنا هذه قضية منفصلة بحقيقة الفاقية او لا
منافاة بين معنوي الاسود والاكاتب وما قيل من انه لا منافاة في هذا المثال بين معنوي الاسود والاكاتب فوجب ان لا يكون
في هذا المثال قال او صدقاً فقط او كذا فقط اتوا ان قيداً فقط يحتمل الوجهين الاول ان يكون الحكم في مائة الجمع بالبيان
في الصدق فقط اي مع الحكم بعدم التنافي في الكذب وفي مائة الخلو بالتنافي في الكذب فقط اي مع الحكم بعدم التنافي في الصدق
وبهذا الوجه اختاره الشارح والثاني ان يكون الحكم في مائة الجمع بالتنافي في الصدق فقط اي مع عدم الحكم بالتنافي في الكذب
سواء حكم بعدم التنافي فيه او لم يحكم به ايضا ويكون الحكم في مائة الخلو بالتنافي في الكذب فقط اي مع عدم الحكم بالتنافي في الصدق
سواء حكم بعدم التنافي فيه او لم يحكم به ايضا كذا اصح بعض الافاضل والوجه الثاني اهم من الوجه الاول كما لا يخفى قوله الاول ان
الحكم في الخلو الحكم في مائة الجمع بالتنافي في الصدق مشروط بعدم الحكم في جانب الكذب اصلاً بالتنافي ولا سلباً بالتنافي وكلم
في مائة الخلو بالتنافي في الكذب مشروط بعدم الحكم في جانب الصدق اصلاً بالتنافي ولا سلباً بالتنافي وبما هي مائة الجمع
ومائة الخلو بهذا المعنى ليسا باعمين منهما بالمعنى الاول الذي فيه الشارح ومن الحقيقة لان في الحقيقة هما الحكم بالتنافي
في جاني الكذب والصدق فلا يتحققان بهذا المعنى في مادة الحقيقة وفي مائة الجمع بالمعنى الاول ان الحكم بالتنافي في الصدق
وبعدم التنافي في الكذب فلا يصح عليها مائة الجمع بهذا المعنى لانها مشروطة بعدم الحكم في جانب الكذب اصلاً بالتنافي
ولا بعد منه وفي مائة الخلو بالمعنى الاول ان الحكم بالتنافي في الكذب وبعدم التنافي في الصدق فلا يصح عليها مائة الخلو بهذا المعنى
لانها مشروطة بعدم الحكم في جانب الصدق اصلاً بالتنافي ولا سلباً بالتنافي وهذا بيان الوجه الاول من الوجهين الذين
ذكرهما الشارح يح وما قيل من ان الوجه الاول منهما في مائة الجمع ان يحكم منهما بالتنافي في الصدق فقط اي لم يحكم منهما بالتنافي
في الكذب سواء حكم بعدم التنافي في الكذب او لم يحكم بشئ منهما في مائة الخلو ان يحكم منهما بالتنافي في الكذب فقط اي لم يحكم

اي معنوي المصمم الحافظ
الذي في محله من المصمم

بمن كذا
في كذا

فيما بالنسبة في الصدق سوار حكم لعدم الكفاية او لم يحكم بشئ منها انتهى لهذا فنعني ان هذا المعنى ليس جبارا ولا مستلزما ولا يخلو على
عبارة الشارح يرجع الى انما هو جبر ان من الوجهين اللذين يتبعهما فينبط كما بينت في القول السابق من هذا الاضطراب والالتباس
الثاني منها هو ان يحكم في مانعة الجمع بالنسبة في الصدق سوار حكم بالنسبة في الكذب او لعدم النسبة في او لم يحكم بشئ منها وان
يحكم في مانعة الخلو بالنسبة في الكذب سوار حكم بالنسبة في الصدق او لعدم النسبة في او لم يحكم بشئ منها فمانعة الجمع بالبيان الاول
المذكور في الشرح مشروطة بالحكم بعدم النسبة في الكذب وبالوجه الاول منها هو جبره عن ذلك لكنها مشروطة بعدم الحكم في
جانب الكذب بالنسبة في وتعديه وبالوجه الثاني منها هو جبره عن نهين الاخيرين فمانعة الجمع بهذا الوجه الثاني اعم منها بالمعنى الاول
ومن الحقيقة فتس عليها حال مانعة الخلو هذا كتحقيق هذا المقام وتدخل فيه اقسام الاعلام قوله ربي التي تشيخ كملت العلول
عنها الخ فالعلة الموجبة تصدق على علة التامة التي لا تحتاج العلول الى الخروج عنها وعلى الجزء الاخير من العلل التامة فهي اعم
مطلقا من العلة التامة والوجوب تعالى على موثمة للمكانات باسرها لا علة موجبة لها والا كان جميع الممكنات انزلية كذا
افاد الوالد الاعلام قدس الله سره في كذا قوله بقياسات من الشكل الاول افاد الوالد الاعلام قدس سره في بعض خبراته
بان يقال كلما وجد العلة الاولى وجد العلة الثانية وكلما وجد العلة الثانية وجد العلة الثالثة ينتج كلما وجد العلة الاولى وجد
العلة الثالثة ثم نعم هذه النتيجة الى قضية اخرى بهذا كلما وجد العلة الاولى وجدت العلة الثانية وكلما وجدت العلة الثانية وجدت
العلة الثالثة وبهذا انتهى الى كلما وجد العلة الاولى وجد العلول الاخير انتهى وقيل كما يقال كلما تحقق ما في العلول من تحقق علة وكلما
تحقق علة تحقق العلول الاخر فكما تحقق العلول الاخير انتهى فنعني ان هذا العلول لهذا القيس بهذا المقام ان
هذا القيس اثبات التزام بين علولى علة واحدة ولا كلام فيه هذا انما الكلام مبهنا في اثبات التزام بين العلة الاولى و
العلول الاخر قوله ونبهت ظاهر فان العلة الموجبة الخ فاصلة ان كلما وجد احد العلولين وجد علة للوجبة وكلما وجدت
الموجبة وجد العلول الاخر وذلك بانه على فرض ان الشئ الواحد علة موجبة للتبيين فوجود تلك العلة يستلزم وجود العلول
كلها فانما ان الجهتان لو كان لكل واحدة منهما دخل في سبب العلوم لم يكن العلة الواحدة موجبة لهما بل العلة الموجبة
لكل من العلولين تكون تلك العلة مع الخفية ومقتضى ما قبل من ان حاصله ان التزام المذكور انما هو في العلة التامة
لا الموجبة مطلقا انتهى فلا تعلق له بعبارة الشارح قوله بقياسات من الشكل الاول قد مر بيانها في افادة الوالد الاعلام قدس
سرّه في التوضيحات وما قبل قوله من الشكل الاول كما عرفت من قوله كلما وجد العلول وجد علة وكلما وجدت العلول
الاخر انتهى فنعني ما قد عرفت قد مر قوله بلزوم ان يقول بانه معدوم ثبت الاستلزام في قولنا ان كانت الخمسة زوجا كان
عددا من جهة الالتزام وما قبل من ان لم يقل احد ان الخمسة عدد ونحسب فان كل احد يقول ان الخمسة عدد وقوله واما قوله
لو صدقت القضية الخ ليقول الشيخ وايضا لو صدق كلما كانت الخمسة زوجا كان عددا لصدق كل خمسة زوجا وهو
الخ وهذا على ما قبل قوله اما قوله لو صدقت القضية الخ ليقول الشيخ لو صدق ان كان الخمسة زوجا كان عددا لصدق
لا بل صدق كل زوج عددا انتهى فحصل حاصله قوله فحصل هذا لا يرد انما هو على التنزل افاد جبره الى استاذي قدوة
المحققين انما المراد بعبارة بقوله حاصله ان الايراد انما هو على التنزل لان لنا ان نقول ولانا انما يجب ان يكون الاقسام
مجمعة مع المقدم لان لزوم التالي انما لنفس طبيعة المقدم ولا دخل فيه فلا ريب ان لو سلمنا انه يجب ان يكون الاقسام
مجمعة مع المقدم لم يزد ان يكون المحال مستلزما للمحال الاخر قوله اعلم انه وان كان معنى الخ جواب سوال وهو ان ثبت
شئ على التقدير لا يستلزم ثبوته في الواقع فكيف ان يكون التالي في الاتفاقية كاذبا في الواقع ثابتا على التقدير قوله وقوله
ان التقدير الخ وقع دخل وهو ان التالي اذا كان صادقا في نفس الامر فالمقدم وان كان منافيا للتالي اذا قد لا يخفى

اي هو في الكلام
الخاصة في قوله
امين اسد

اي هو في الكلام
الخاصة في قوله
المتن

اي هو في الكلام
الخاصة في قوله
المتن

صدق التالي اذ هو صادق في نفس الامر والتقدير لا يغير الشيء للموافق فيصدق في الغاية على تقدير صدق التالي في نفس الامر
منافاة المقدم به ايضا قال ان فيه مصادرة الخ اعلم ان المصادرة هو الرجوع الى المطلوب وهو قد يكون يجعل المطلوب عين الدليل
او جزؤه وقد يكون هو قودا عليه لصحة احدهما فاقبل المصادرة جعل الدليل عين المدعى بحيث لا يكون بينهما تغاير انتهى فغني
المنع قطع النظر عن مصادرة في بعض صورها لا يناسب هذا المقام فان ههنا يتوقف الدليل على المدعى وليس الدليل عين
المدعى فتأمل قوله واما التخصيص على منع الخ اي لو اعترض باننا لا نسلم ان كل نسبة واحدة الفعالية كانت او غير كانت لا تصور
الابن ثمن فان هذه الكمية نظيرة لابلها من دليل فلا يتم هذا الدفع اي الدفع الذي يدفع به لزوم المصادرة في كبرى الشكل
الاول بل لا بد في دفع المنع من اثبات المقدمة المنوعة بدليل او دعوى بانه وما قيل وما اذا اعترض باننا لا نسلم الكمية
وهي قوله كل نسبة واحدة الخ اذ هو نظرية ولا بد لاثبات النظرى من دليل فنقرر الدفع هنا بغير تأمل فذكر كما هو الظاهر انتهى
فما استحصله قوله اذ لا معنى له اذ مقتضى الصدق لا الاختلاف والافتقار صفة له لا للاختلاف ولا معنى لان يكون
صفة الشيء ثابتا لغيره كذا قيل اقول كمن ارجع الضمير الى الاختلاف ويكون المعنى ان اقتضاه الصدق منشأ زوات الاختلاف
ولا غايته فيه قوله لعل المصادرة في الخ هذا التهديد لدفع الايراد المذكور ذيل قول اشرح فلا يتوهم الخ ولا يلتفت الى تهويل
تهديد الايراد بقوله فلا يتوهم فتأمل قوله متى يلزم عند تحقق احدهما اجتماع المنفيين او ارتفاعهما لانه اذا تحقق احدهما
المتباينين شيئا واحدا لم يتحقق النقيض المتباين الاخر لثباته مع ما ان تحقق موهذ لك العين الواحد فلزم حتمية
المنفيين اولا فلزم ارتفاعهما كذا افاد الواكده الكلام قدس سره وعلى هذا التقرير يستقيم كونه او الفاصلة بما كلفته
واما فهم العماد المتكلمين من ان او الفاصلة بمعنى الواحد والواحدة وقدر هذا المقام بتقريره على خلافه فما ينبغي ان لا يلتفت الى نقل
قوله فان سلب السلب الكلي لا بد ان يكون البتة جزئية هذا غلط فان سلب السلب الكلي قد يتحقق في الايجاب الكلي ويتحقق
في السلب عن البعض مع الايجاب لبعض فليس هو مساوقا لسالب الجزئية نعم انه مساوق للايجاب الجزئى وامن هذا من قبل
فتأمل قوله ولا سالب السالب السالب وهكذا الى السالب السالب السالب السالب وما قيل قوله وهكذا الى السالب
السالب السالب فسطط قوله فلذا اشترط الاختلاف الخ اي لما لم يغير اتجاه الخصوصية كان الموضوع في احدى النظر في الجزئ
واحدا فتحقق بينهما شرط التناقض مع انها صادقتان فلذا اشترط الخ قوله ولا يكون مساوقا الخ دفع دخل مقدر تقريره اخل
ان دفع النسبة الموجبة بحجة مساوق لرفع النسبة حال كون ذلك الرفع موجبا بحجة الاصل فلا يصح ما قال المصنف من
ان رفع كيفية كيفية اخرى وحاصل الدفع انه ليس مساوقا له بل هو محض منه في بعض المواضع واعلم منه في بعض
قوله وان روعيت الخ دفع دخل مقدر تقريره اخل انه لا يجوز ان يكون الواقع مصداقا للرفع فالرفع كليهما بان يكون
لرفع شرط والرفع شرط آخر فالتحريك ضرورى للكاتب في حاق الواقع بشرط الكتابة وعدم التحرك ايضا ثابت له فشرط
آخر هو عدم الكتابة فيصدق الجينية الممكنة وبشرطه العامة فكلام الغافل الا هو صحيح وحاصل الدفع ان هذه الشرط متغير
في التناقض فاذا روعيت الخ كذا افاد استاذى وصدابي قدوة المتقين لوزامه مرقد بها قوله ويكون معنى العكس ان بعض
من ثبت له هذه النسبة الخ فالعكس ح بعض من كان شابا شيخا كما ينادى عليه عبارة الشارح لبعض الشباب كان شيخا كما قيل
فان هذا العكس قد فهم المورد وبني ايراد عليه المحجب لا يسلمه فتأمل قوله لان من افراد النوع نفس مفهوم الانسان فان
الانسان عين العبرة ببعض النوع وما قيل فان الانسان عين العبرة ببعض الانسان فسطط قوله ولعمري الامكان
لا يستلزم ان كان البعث الخ جواب سوال مقدر تقريره سوال لان صدق المطلقة العامة ممكن منفردا وصدق الاصل ايضا ممكن
فيكون امكانهما مع تحقيق معنى الامكان في شمولهم ان يكون المطلقة العامة صادقة مع الاصل حتى يتحقق امكانهما معهما

المتباينين شيئا واحدا لم يتحقق النقيض المتباين الاخر لثباته مع ما ان تحقق موهذ لك العين الواحد فلزم حتمية
المنفيين اولا فلزم ارتفاعهما كذا افاد الواكده الكلام قدس سره وعلى هذا التقرير يستقيم كونه او الفاصلة بما كلفته
واما فهم العماد المتكلمين من ان او الفاصلة بمعنى الواحد والواحدة وقدر هذا المقام بتقريره على خلافه فما ينبغي ان لا يلتفت الى نقل
قوله فان سلب السلب الكلي لا بد ان يكون البتة جزئية هذا غلط فان سلب السلب الكلي قد يتحقق في الايجاب الكلي ويتحقق
في السلب عن البعض مع الايجاب لبعض فليس هو مساوقا لسالب الجزئية نعم انه مساوق للايجاب الجزئى وامن هذا من قبل
فتأمل قوله ولا سالب السالب السالب وهكذا الى السالب السالب السالب السالب وما قيل قوله وهكذا الى السالب
السالب السالب فسطط قوله فلذا اشترط الاختلاف الخ اي لما لم يغير اتجاه الخصوصية كان الموضوع في احدى النظر في الجزئ
واحدا فتحقق بينهما شرط التناقض مع انها صادقتان فلذا اشترط الخ قوله ولا يكون مساوقا الخ دفع دخل مقدر تقريره اخل
ان دفع النسبة الموجبة بحجة مساوق لرفع النسبة حال كون ذلك الرفع موجبا بحجة الاصل فلا يصح ما قال المصنف من
ان رفع كيفية كيفية اخرى وحاصل الدفع انه ليس مساوقا له بل هو محض منه في بعض المواضع واعلم منه في بعض
قوله وان روعيت الخ دفع دخل مقدر تقريره اخل انه لا يجوز ان يكون الواقع مصداقا للرفع فالرفع كليهما بان يكون
لرفع شرط والرفع شرط آخر فالتحريك ضرورى للكاتب في حاق الواقع بشرط الكتابة وعدم التحرك ايضا ثابت له فشرط
آخر هو عدم الكتابة فيصدق الجينية الممكنة وبشرطه العامة فكلام الغافل الا هو صحيح وحاصل الدفع ان هذه الشرط متغير
في التناقض فاذا روعيت الخ كذا افاد استاذى وصدابي قدوة المتقين لوزامه مرقد بها قوله ويكون معنى العكس ان بعض
من ثبت له هذه النسبة الخ فالعكس ح بعض من كان شابا شيخا كما ينادى عليه عبارة الشارح لبعض الشباب كان شيخا كما قيل
فان هذا العكس قد فهم المورد وبني ايراد عليه المحجب لا يسلمه فتأمل قوله لان من افراد النوع نفس مفهوم الانسان فان
الانسان عين العبرة ببعض النوع وما قيل فان الانسان عين العبرة ببعض الانسان فسطط قوله ولعمري الامكان
لا يستلزم ان كان البعث الخ جواب سوال مقدر تقريره سوال لان صدق المطلقة العامة ممكن منفردا وصدق الاصل ايضا ممكن
فيكون امكانهما مع تحقيق معنى الامكان في شمولهم ان يكون المطلقة العامة صادقة مع الاصل حتى يتحقق امكانهما معهما

جواب

مختار

جواب

فكيف يكون صدق المطلقة العامة رافعا للاصل قال نقول بانعكاسها كذلك ليس المراد منه ان الموجبة الممكنة العامة
تنعكس الى الموجبة الممكنة العامة والموجبة الممكنة الخاصة تنعكس الى الموجبة الممكنة الخاصة فان الموجبة الممكنة الخاصة مركبة من
ممكنة عامة وهو الجزء الاول وسالبة ممكنة عامة وهو الجزء الثاني ستعرف انه لا ينعكس السالبة الممكنة وايضا يصدق لبعض
الانسان كاتب بالامكان الخاص لا يصدق لبعض الكاتب انسان بالامكان الخاص بل المراد منه ان المكنتين الكاتبة
والخاصة تنعكسان الى الموجبة الممكنة العامة ولما كانت الموجبة الممكنة العامة كعكس الموجبة الممكنة الخاصة قال المصنف بانعكاسها
كذلك اي كعكسها كذا في سائر النظم فما قال بعض المحققين رجحان عكس الممكنة الموجبة العامة ممكنة عامة موجبة والممكنة الخاصة
الموجبة ممكنة خاصة موجبة انتهى وتبع من توجه حيث قال لعني للعامة عامة وللخاصة خاصة انتهى فمالست حصله قوله واذا
لم يصدق الممكنة الخ وقع ظل مقدر لتقريره انه اذا كان معنى قول المصنف فلان لا يقول بانعكاسها كذلك علم انه لا يصدق الممكنة
في عكس الممكنة ولم يعلم انه لا يصدق يقينه في عكس الممكنة فلا يحصل المطلوب هو عدم انعكاس المكنتين اصلا عند من لا يقول
بالانعكاس السالبة الضرورية كعكسها قوله ولا انعكاس ليقين السلب الضروري الخ لتقريره انه لو لم يصدق في عكس قولنا
لا شئ من ج ب بالضرورة قولنا لا شئ من ج ب بالضرورة لصدق ليقين اى بعض ج ب بالامكان وينعكس الى قولنا
بعض ج ب بالامكان وهذا منافق للاصل المفروض الصدق فيكون كاذبا فنصار العكس حقا ما قبل في تقريره هذا القول
مثلا كلما صدق كل ج ب بالضرورة صدق بعض ج ب بالضرورة ولا يصدق ليقينه وهو لا شئ من ج ب بالامكان وينعكس
النتيجة الى لا شئ من ج ب بالامكان وهو ينافي لكل ج ب بالضرورة وهو الاصل المفروض الصدق وينافق ههنا بعض
ينافي والا فاسالبة الكلية الممكنة العامة ليست متيقنة للموجبة الكلية الضرورية انتهى فنفية اما اولها فبانه لا يمكن لهذا التقرير
ههنا فان الكلام في عكس السالبة الكلية الضرورية لان عكس الموجبة الكلية الضرورية وآما ثانيا فان الموجبة الضرورية تنعكس
الى الحينية المطلقة كما ينبغي من المصنف لا الى الموجبة الضرورية كما نتم وآما ما قال من ان ينافق ههنا يعني ينافي فهو
متفرع على ما فهم من التقرير والشجرة تنبئ عن الشجرة فمال قوله هذا السلب الدائم اى لو وقع هذا السلب الدائم الذى ثبت
امكانه وصدق قولنا الخ وما قيل قوله هذا السلب اى امكان السلب الدائم انتهى فليس على ما ينبغي قوله ضرورة ثبوت
الانسان الخ وقع توهم وهو ان ثبوت الانسان لا افراد الكاتب ضروري فكيف يجوز سلب الانسان عن الكاتب فلا
يصدق السالبة الدائمة في انعكاس قوله ما ليس فردا لاي للاثان كما هو ظاهر وما قيل من ارجاع الصغير الى المصنف
المذكور فما لست حصله قوله كما في الموجودات الدائمة كالقول فانها موجودة وانما ما عرض لها العدم في وقت من
الوقاات لنفس الميرة فاذا لم يتحقق العدم لا يتحقق رفعها ايضا واذا لم يكن الرفع لم يكن التلازم بينه وبين الوجود فارجع
استدلال الوجود لرفع العدم الواسع قوله لكن لا نسلم كذب عكس ليقينه ومناقاة للمقدمة المهمة فان انعكس
النتيجة مع كلامه يستلزم جوده رفع عدم واقعي لم يوجد بوجود حادث ولا ينافي المقدمة المهمة لانه اذا لم يوجد بوجود
حادث يجوز ان يوجد بوجود قديم وهو موافق للمقدمة المهمة كذا اذا استاذ العالم العالم قدس سره قوله ضرورة
مع الكبرى الضرورية وممكنة مع غيرا توحيان الممكنة الصغرى مع الكبرى الضرورية فتنتج ضرورة وابع غيرا من السلب الخ
تنتج ممكنة عام مع المركبات فتنتج ممكنة خاصة هذا على اى شيخ والا ما لم يوافق الا انه يقول ان الصغرى الممكنة مع الكبرى
الدائمة فتنتج دائمة كذا في شيخ المطلق وغيره وقد صرح بهج العلوم ايضا فما قيل فاذا فرض الصغرى الممكنة بالفعل مع
الكبرى يلزم البتة الضرورية اذا كانت الكبرى ضرورية والممكنة اذا كانت ممكنة والدائمة اذا كانت دائمة والمطلقة اذا كانت
غيرا من السلب المبركة اذا كانت مركبة انتهى فحبيب قوله فلعل من هذا ان نعلم بالامكان الخ توهم ان ظاهر ما ذكره

المصنف في الحاشية المنهية لتوجيه الرد الذي اوصى اليه في المتن بقوله وفيه فيه بقوله فان الامكان الخ لما كان لا يجوز
على كلام المحجب فعمل غرض المصنف مما ذكر في الحاشية المنهية ان فعلية الامكان لما استلزم الخ وهذا يتوجه على كلامه
بلا مبرر فما قبل من ان الغار في قوله فعمل للتعليل فيما لا انهم وما قال من ان بل للاستغناء الانكار في منع لتفحص التام
في اكثر النسخ ما وجدنا لفظة بل في هذا الدليل قائل قوله فان لفظة المتساويين متساويان بالية ان الدوام والضرورة
بالية العام متساويان والاطلاق العام لفظة الاول والامكان العام بالية الاخص لفظة الثاني ولفظة البتة
متساويان فالاطلاق العام والامكان العام بالية الاخص متساويان وما قيل من ان الامكان بالية الاخص لفظة التام
والاطلاق العام لفظة الضرورة بالية الاخص من قوله عن العلم قال ومنها اليها قيد الوجود في الكبرى اي ان كان المراد
بقيد الوجود الدوام لا غير فان الكلام فيها اذا كانت الكبرى من الوصفيات الاربعة وما قيل في تفسير قيد الوجود
اي الدوام واللا ضرورة في تعجب قال ان الصغرى في قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا لا قولنا كلما كان
الاثنان فردا كان زوجا كما قيل فان هذا القول نتيجة كما لا يخفى قال الصناعات الخمس اي الصناعات الخمس
ما يستعمل عليك وانما سميت بها لانها تحصل من صناعاتها من قبيل التسمية من قبيل التسمية باسم سبب
كذا في شرح بعض المتأخرين وما قيل اي العلوم التقديرية يعني القضايا التي يتألف منها الحجة على خمسة اقسام هي
والجهل والخطا والتشعر والمغالطة انتهى ففيه اما اولها فان هذه الخمسة ليست لعلوم تقديرية انما هي معلومات
لتقديرية موصلة الى التصديق المجهول واما ثانيا فان تفسير العلوم التقديرية بالقضايا التي لا يمكن ليس بسد فممن
الاول ان القضايا ليست لعلوم تقديرية بل هي معلومات لتقديرية والثاني ان هذه الخمسة ليست بقضايا بل هي
منها الحجة بل هي من اقسام الحجة فتدبر قوله اسما والتكريب الخ الغرض من هذا البيان ان كلمة او في قول المصنف عقلية
او عقلية لما لفته الخ لولا انما لفته الجمع قوله فان العقل مقدم على النقل يعني ان النقل او احتمال شيئا دليل فان نقل العلم
به ظاهر ما يدل كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى فان النقل احتمال كون الوحي تعالى متكلما فغداول استوى
باستوى واما اذا استعمل النقل شيئا ولا يصل الى كنهه فله نقل الوارد بل لا يدل بل يؤمن به كالنصوص الواردة لعذاب العبد
عجوز الصراط ووزن الاعمال ونسبه بالترتيب في ما شئت المسماة بحمل المعاني في شرح العقائد قال وساداة الفرس
الوسط بان يكون في كل مرتبة مبلغ يحمل العقل تواطؤهم على الكذب كذا في شرح بحر العلوم فالمراد بالساداة للسادة
في حساب منع التواطؤ على الكذب لا المساداة في العدد واليه يشير الشارح بقوله في الوصل الخ كيف ولا جوف في بعد
في التواتر في اية مرتبة كانت فما قيل اي يجب بساداة عدد طرف وموادل المعتبرين بذلك الاخبار الوسط اي
الذين اجروا الاخبار الاول انتهى قوله عن العلم ونقطة الكلام لما بلغ الى هذا المقام وذلك في الرابع عشر من السؤل
المكرم سنة السابعة والسبعين بعد الالف والمائتين من هجرة رسول التقلين صلى الله عليه وآله وآله السبعين
وانما الفقير المضاف الى رحمة ربه المكرم محمد عبد الحليم الانصاري نسبة والكنى وطنا ابن الحاج صاحب الفقه
اشتهاه مولانا المرحوم الفقيه المألف محمد ابن السيد اللهم جنبنا من الشيطان ولفظ علينا الطهات

سنة ١٢٠٠
له اي موكي سنة ١٢٠٠
الصناعات

مع
على
على

خاتمة الابا بآية بمرحمة سيدنا محمد وآله جميعين **الطبع**
لقد الحمد لله كتاب كامل الكتاب نافع طلاب دافع شبهات شيخ وشاب أي كشف الاشتباه في شرح محمد
بكال صحت وخطي وخطي صوت بخوش اسلوبى مولوى سيد محمد معشوقه سلمه الله القوي وعشرة اخوه
ذى الحجة المكرم محمد جوى در مطبع صلوبى خاص محمد علي خشنا ان سلمه الله ان عليه طبع وشهد ط

بسم الله الرحمن الرحيم

يحيى يا من كان في وجهه غامته الورود وزين اشرف المخلوقات بالعلم المحمود ونصلي على من اطلعت على العالمين بالبرهان
الفاطمة انت واجبت مظلوما بالحق الساطعات وعلى ذاريا لاهلها وصحابته الاخيار اما بعد فنقبل العبد المتعظم بحمل الله
الكرام محمد بن المدينه لعبد الحكيم ابن مروج شريعة رسول الله مولانا محمد امين الله الفاضل في شيا والكنوز مولانا
منا القميس مني التوقد الذمى الموكم سفاحت حسين الفاروقى دؤو الكمال الامجد الموكم محمد الجوفورى صانها
الله من كل عني رضى حقن قراتها على شرح السلم للفاضل المولى تبايد الله مولانا حمد الله ان حرر شهر على الرسالة
منها من قد سلم العلوم وتعلم علمه ذوى القنوم حسبك شاد على وفور علمه السلم واسلم كيف لا وقد تجرني علماء العالم المعظم
محبوب الله البارى ولا يحب الله البهاري المتوفى سنة الف ومانه وناسع عشر من هجرة سيد البشر وقد كان قرر العلوم
على مقدم المحققين قدوة المقتدى السالكين محي سنة سيد المسلمين حافظ القرآن عالم علوم الفرقان والى توفيق
له في الشهادة لا يحتاج الانسان كيف وقد اشتهر هو بين ذوى القنوم كالشمس بين النجوم الذي هو في سلسلة اجدادى
مولانا شيخ قطب الدين الشهيد السهالى قدس سره الله تعالى في بيان المغالطة الغامته الورود فشرحت فيه مستقيما
بواجب الجود حتى يقتضى الله تعالى للاتمام وجاز هذا الشرح بعون الملك النعام ما ديا للجوابات وشا طاعا على المطويات
وتبينة بعين الفاضل والمطهرين والمبرحون الاخوان وخلص الخللان النظرية بعين الانصاف والتجنب عن القساسة
والادعى الصواب في كل باب فان الانسان ملازم السهو والنسيان والصواب بجله ليس الا من نشان الرحمان قوله
من المغالطات الخ من تعجيبه وهو غير مقدم مبتدأ وقوله قولنا مع ماني جزوه والمغالطة عبارة في المشهور عن القياس
الغاسد اما من حيث الصورة بان لا يكون على الهيئة المنتجة باختلاف شرط حسب الكيف او الكم او الجهة كان يكون صغرى
الكل الاول سائلة او ممكنة وكبره جزئية واما من جهة المادة قال شارح المطالع اما الفساد من جهة الصورة فبان
لا يكون القياس منتجا للطلوب ولظن كونه منتجا اما بان لا يكون على شكل من الاشكال لعدم تكرار الاوسط كما يقال الانسان
له شغل وكل شغل يثبت من محل فالانسان يثبت من محل او لا يكون على ضرب منتج وان كان على شكل من الاشكال يقال
الانسان حيوان والمحيوان جنس فالانسان جنس فان الكبرى ليست بجزئية انتفى وفي شرح الشبهة المعروفة
بالقطعية اما من جهة المادة فبان يكون المطلوب وبعض مقدمات شيئا واحدا وهو المصادرة على المطلوب كقولنا كل انسان

بسم الله الرحمن الرحيم

من المغالطات

بشر كل بشر منكم على انسان منكم فالكبرى النتيجة متقدمة لان الانسان والبشر متقدمان او بان يكون بعض المقدمات
كاذبة شبهة بالصادقة وشبهة الكاذب بالصادق اما من حيث الصورة او من حيث المعنى اما من حيث الصورة كقولنا صورة
الفرس المنقوشة على الجدار انها فرس كل فرس صايل ينتج ان تلك الصورة صايل واما من حيث المعنى فكذلك رعاية وتربية
في الحجبة كقولنا كل انسان و فرس من انسان وكل انسان و فرس من فرس ينتج ان بعض الانسان فرس والعاطفة ان موضوع
المتقدمين ليس موجودا وليس شئ موجودا يصدق عليه انسان و فرس انتهى ولتفصيل في الشفا وديرو على هذا المشهور ان
الفاسد بحسب الصورة ليس بقياس في الواقع وان كان قياسا نظريا الى نظر العوام فان القياس باليزم من قول آخر ومن
المعلوم بالبداهة انه لا يلزم من الفاسد صورة قول آخر لعدم الازدواج الموجب للمحتاج ولهذا قال المؤلف في السمع ان
الفاسد صورة او مادة ما قال لفظ القياس فتدبر قوله العاتة الورود امي التي ترد على كل مدعى بما يباين كان او سلبا صا
كان او كاذبا فيثبت كل مدعى من هذه المغالطات حتى اجتماع النقيضين فالانسان قادر على ان يثبت بهذا الدليل ان العالم
حادث ويثبت بهذا الدليل بعينه ان العالم ليس بحادث قوله المدعى ثابت والا لكان الخ تحرير هذه المغالطة انما مدعى مطلوب او
ان لم يكن صادقا في نفس الامر لكون هذا الجدار من الذهب فنقول ان هذا المدعى صادق وثابت في الواقع لانه كلما لم
يكن المدعى ثابتا كان النقيض ثابتا بضرته استحال ارتفاع النقيضين وكلما كان النقيض ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا
ضرورة ان النقيض ايضا شئ من الاشياء ينتج بان المقدمتان من الشكل الاول من القياس الاقتراني المشطري قولت
كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا ونعكس هذه الشريطة التي هي نتيجة لعكس النقيض يجعل النقيض التالي مقدما
ونقيض للمقدم تاليا مع تعار الصدق والكيف كما هو رأي القديس الى قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى
ثابتا ولا اظنك مرتابا في بطلان هذا العكس كونه مستلزما لاجتماع النقيضين او المدعى ايضا شئ من الاشياء ولا يستر في ان بطلان
هذا العكس يستلزم بطلان النتيجة اذ العكس لازم وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم ولما بطلت النتيجة فظهر ان في القياس مساو
فالفساد فينا انما ناش من البنية وهو باطل اذ منهية الشكل الاول اذا كانت مستمدة على شرط الانتاج تكون ببنية الانتاج كيف
تكون مستمدة للفساد وانما هو ناش من الصوري هو الكبرى وهو ايضا باطل ولا شهرة في صدقها كيف وقد اثبتنا بما بالدليل
فليس منبهة منشأ الفساد الا انه نقيض المدعى وقرئ عدم ثبوته واستلزم للفساد فاسد فعدم ثبوت المدعى فاسد فعدم
صاحقا وهو المطلوب قوله واجاب بعض الافاضل الخ وفي بعض النسخ واجاب بعض الفضلاء بالوجيب مولانا عبد الباقي البصير
هو نفوري في الآداب الباقية شرح الرسالة بشريفية وتوحيج بالاجاب به انا لاسلم ان تلك الشريطة التي هي نتيجة معنى قولنا
كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا تنفكس بذلك العكس عكس النقيض الى هذه الشريطة معنى قولنا كلما لم يكن شئ
من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا حتى يلزم من كذب العكس كذب النتيجة فيكون ثبوت المدعى حقا وكيف تنفكس تلك الشريطة الى
هذه الشريطة فان عكس النقيض على رأي القديس عبارة عن ان يكون طرفا العكس نقيضين لطرفي الاصل بعينها وهما ليس كذلك
فان شديين في الاصل معنى النتيجة لعكس مختلفان بالخصوص العموم اذ المراد من الشئ في الاصل معنى النتيجة هو الشئ الخاص
النقيض المراد من الشئ في العكس هو العام اذ لو لم يرد الشئ العام في العكس معنى قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان
المدعى ثابتا بل يراو فهم ذلك الشئ الخاص معنى النقيض فيكون هذا العكس في قوة قولنا كلما لم يكن ذلك الشئ معنى النقيض
ثابتا كان المدعى ثابتا وهذا ليس بحال بل هو صادق بالضرورة وبالجملة لما لم تنفكس تلك الشريطة التي هي نتيجة الى ذلك العكس
لعكس النقيض فنقول ان تلك الشريطة التي هي النتيجة تنفكس لعكس النقيض على رأي القديس الى قولنا كلما لم يكن ذلك الشئ
ثابتا كان المدعى ثابتا ويبي اننا لا خلف في هذا العكس لا غير فية فالنعم الاستدلال اساد من هذا النوع يمنع ظهر لك

الراجحة الورود
 قولنا المدعى ثابت
 والإمكان نقيضه
 ثابتا وكلما كان
 نقيضه ثابتا كان
 من الأشياء ثابتا
 فكما لم يكن المدعى ثابتا
 كان شيء من الأشياء
 ثابتا وينعكس بعكس
 النقيض إلى قولنا
 كلما لم يكن شيء من
 الأشياء ثابتا كان
 المدعى ثابتا ههنا
 ضرورة أن المدعى
 من الأشياء أحاط
 بعض الأفاضل بالآفة
 أن تلك الشرطية
 تنعكس على تلك
 العكس إلى هذه الشرطية
 كيف والشيطان
 في الأصل والعكس
 مختلفان بلخصوص
 والعموم بل تنعكس
 بذلك إلى قولنا
 كلما لم يكن ذلك
 الشيء ثابتا كان
 المدعى ثابتا وبذلك
 أنه ليس مختلف

لا انسان كل لاجيوان لا انسان في ضمن الملاحيان لا الا انسان المطلق فيصدق موجبة كلية اخرى ايضا منا فصدقونا
 لبعض الا انسان ليس بلا حيوان وهو قولنا كل لا انسان في ضمن الملاحيان لا حيوان وكلما تحقق صدق المحتجبين المكنين
 تحقق التساوي لكون مرجع التساوي اليها ومنها انه لزوم انعكاس الكلية كلية في المستوى وتوضيح ان العكس مستقيم والمستوى
 عبارة عن تبديل طرفي القضية بان يحل ما هو محمول عنوان الموضوع وما هو عنوان الموضوع محمول مع بقا الصدق والكيف
 بان الاصل ان كان صادقا كان انعكاس الصداق قادرا ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا موجبا وان كان باطلا
 سالبا كان العكس ايضا سالبا والموجبة الكلية لا تنعكس الا جزئية لا كلية لمواز ان يكون المحمول اعم فيصدق الاصل نحو كل انسان
 حيوان لفرضه صدق المحمول على جميع افراد الموضوع ولا يصدق عكسه كلية وهو قولنا كل حيوان انسان والا لزوم صدق الاصل
 على كل افراد الاصل وهو ايضا العموم والخصوص بل يصدق عكسه جزئية وهو قولنا لبعض الحيوان انسان هذا ما لمحقق المقر عنهم
 واذا قلنا فقولنا لو اعتبر خصوصية المصدق كما اعتبره المحجب لما كان انعكاس الكلية جزئية بل لزوم انعكاس الكلية كلية في العكس
 مستوي واللازم باطل اذ هو خلاف المقرر فالملزوم مثله ووجه الملازمة انه صير اعتبار خصوصية المصدق يكون مستغنى قولنا كل
 انسان حيوان كل انسان حيوان في ضمن الانسان فيصدق عكسه كلية ايضا وهو قولنا كل حيوان في ضمن الانسان الانسان
 فانعكس الكلية كلية ومنها انه لم يبق بين كلمتين عموم مطلق اصلا ولو سجدنا من المقررات بل من اجل البديهيات تحقق العموم والخصوص
 مطلق بين الانسان والحيوان ولما اعتبر خصوصية المصدق كما هو من شأن المحجب فلم يبق بين الانسان والحيوان عموم مطلق واللازم
 باطل فالملزوم مثله ووجه الملازمة انه ان اريد في جانب الحيوان هذا المصدق الخاص الذي هو الخاص بنين الانسان والحيوان
 الذي في ضمن الانسان مساواة وان اريد في جانب الحيوان المصدق الآخر غير ذلك الخاص كالفرس بنين الانسان والحيوان
 الذي في ضمن الفرس مساواة كلية وعلى كلا التقديرين فقد طار العموم ولم يبق له اثر ومنها انه لم يبق بين كلمتين عموم من وجه اصلا
 وتبريح انه من المسلمات تحقق العموم من وجه بين الاعمين والحيوان ولو كان لاعتبر خصوصية المصدق كما هو واجب لما كان بينهما
 عموم من وجه واللازم باطل فالملزوم مثله ووجه الملازمة انه ان اريد بالاعمين المصدق الذي هو الحيوان والحيوان المصدق
 الذي هو الاعمين لزم ان يكون بين الاعمين والحيوان مساواة لصدق كل اعمين في ضمن الحيوان حيوان وكل حيوان في ضمن الاعمين
 اعمين ان اريد بالاعمين مصداق غير الحيوان كالشوب والحيوان مصداق غير الاعمين كالغزل فيكون بين الاعمين والحيوان عيب
 مباينة كلية وعلى كلا التقديرين فحين العموم من وجه وهاتان الهندتان الاخران من نتائج افكارى لجعل المصنف قد يستتره
 ارادها بقوله الى غير ذلك من المفاسد قال الفاضل الجوزي ما توضيح ان قياس شرطية التي هي نتيجة ههنا على نفعية
 اعم والاحض مطلقا وغيرهما في عدم اعتبار خصوصية المصدق قياس مع الفارق لانه لا يلزم من عدم اعتبار الخصوصية في
 نفعية اعم والاحض غيرهما عدم اعتبار الخصوصية في النفعية فان مثله حمل الحمل انما يكون باعتبار مطلق الطبيعة دون الخصوصية اما
 ههنا فقد حكم بالملزوم ومن ان لم يعلل خصوصية المصدق في النتيجة اعني قولنا كلما لم يكن المدعى ثابا كان شئ من الاشياء
 ثابا بل اخذ الشئ اعم من ان يكون في ضمن المدعى او في ضمن نفعية لم يحقق الملزوم وكذلك الحال في كل شرطية والمالم
 يتحقق الملزوم في مثل قولنا كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا فنتدبره بشكر قوله واما ثانيا الخ هذا البحث منع لصدق الحكم
 الذي هو المحجب وتوضيح انه لا حاجة لنا الى ان نأخذ الشئ في اصل النتيجة عامودا حاجتنا لنا الى ان نأخذ نفعية الشئ في العكس علما
 كما اخذ عموم الشئ في اصل النتيجة وعموم نفعية الشئ في عكسها في البحث الثاني وقد مر تقريره بل كيف اطلاق الشئ واطلاق نفعية
 الشئ يعني لو اخذ الشئ من حيث هو متحققا في ضمن ذلك الشئ الخاص في النتيجة ويكون حاصل النتيجة كلما لم يكن المدعى ثابا
 كان ذلك الشئ ثابا ولو اخذ نفعية هذا الشئ الخاص في عكس هذه النتيجة فيكون انعكس ههنا كلما لم يكن ذلك الشئ ثابا كان

سجد

سجد

سجد

واما ثالثا فلا حاجة الى اخذ تعميم الشئ ونفعية بل يكفي الملاحية والعموم مستفاد

المدعى ثانياً وبهذا العكس هو الذى سلكه المحجب وادعى انه ليس تخلف فنقول ان هذا العكس باطل فان مقتضى نال النتيجة حصل فيها
العكس وبنى لما هو فى نال النتيجة ان جعل شيئاً عاماً لا طناً الا ان المحكوم مستفاد من السور ليعنى كلما يكون معنى العكس انه على جميع
نفس امر عدم ثبوت ذلك الشيء الخاص بثبوت المدعى لازم ومن البين ان من جميع نقاد ويرى عدم
تحقق ذلك الشيء الخاص عدم تحقق شيء من الاشياء بالكلية ولا يلزم على هذا التقدير
تحقق الشيء الذى هو المدعى فكيف يصدق العكس فالحلف كما انه يلزم على تقدير عموم الشيء المنفيع على جميع التقادير كما مر تقريره
في البحث الثاني كذلك يلزم ذلك الحلف على تقدير إطلاق الشيء عاماً على تقدير واحد بل في جميع التقادير وهو تقدير
عدم تحقق شيء من الاشياء بالكلية وهذا التقدير من الحلف كان في تقريره للمخالفة فعدم تقريره للمخالفة وطل الجواب فان قلت
اخذ اسن كلام الفاضل الجوزي انه سب ان من جميع تقادير عدم تحقق ذلك الشيء الخاص عدم تحقق شيء من الاشياء بالكلية
لكن هذا ثبت بالتقدير حال غير ان العكس الذى سلكه المحجب باحكم فيه بثبوت المدعى على جميع التقادير الواقعة لعدم ثبوت ذلك
الشيء فليس هذا التقدير من تقادير مقدم العكس حتى يلزم الحلف قلت ان العكس موجه متعلق بكونه لزومته والتقدير العقبو
فيها هي التقادير التي يكون اجتماعها مع المقدم واقعية كانت في نفسها او مستحيلة فاخذنا تقادير الواقعة في مستقلة الكليات المبنية
الموجبة على ان سار فان قلت سلمنا ان اعتبار التقادير الممكنة الاجتماع مع المقدم لكنه لم لا يجوز ان لا يكون تقدير عدم تحقق شيء
من الاشياء بالكلية من مصادح الممكنة الاجتماع مع عدم تحقق ذلك الشيء الخاص فلا استحالة قلت اما ان اجتماع هذا التقدير مع
عدم تحقق ذلك الشيء الخاص لا يمكن به القرينة المستفيدة وان كان هذا التقدير بما لا في نفسه فتدبر قوله من السور اعلم ان سب
كيفية افراد الموضوع في المحل وكيفية تقادير المقدم في شرطية يسمى سوراً ما خذ اسن سوراً للبلد او كما ان سوراً للبلد محبط بالبلد كذا
ما بين الكيفية محيط بالافراد والتقادير كما او بعضاً قوله بذلك اي الناطل الذى يعنى من قائل قوله لا يقال الخ هذا اعتراض
على البحث الثالث من جانب المحجب وتقريره انه لما بطل قولنا كلما لم يكن ذلك الشيء ثانياً كان المدعى ثانياً ان من جميع
تقادير عدم تحقق ذلك الشيء الخاص عدم تحقق شيء من الاشياء بالكلية ولا يلزم على هذا التقدير تحقق المدعى لان المدعى ايضا
شيء من الاشياء فنقول من غير مبدء باب قياس الحلف الذى هو مفتوح في اثبات العكس والنتائج والنقائص والسداد
قياس الحلف الى قولنا ان ذلك القول باطلاً هو المطلوب وجه لزوم السداد باب قياس الحلف على تقدير إطلاق ذلك
القول ان مصادق قياس الحلف قولنا كلما لم يكن المدعى ثانياً كان لقيضه ثانياً وهذا الدار باطل بما بطل به ذلك القول لا ان القول
ان من جميع تقادير عدم ثبوت المدعى ثبوت شيء من الاشياء ولا يلزم على هذا التقدير تحقق لقيض المدعى لانه ايضا شيء من
الاشياء وانما باطل الدار باطل بالبداهة لا بالقياس لاننا نقول الخ جواباً عن قول المحجب ان المحجب علم ان لقيضه ثبوت المدعى
على تقدير عدم تحقق شيء من الاشياء باطلاً لا بد من تقرير قول المخالف في الحلف قولنا كلما لم يكن المدعى ثانياً كان لقيضه
ثانياً واقر المحجب ان قوله هو قولنا كلما لم يكن ذلك الشيء ثانياً كان المدعى ثانياً وان كان المحجب يفتقر ذلك المحجب يلزم إطلاق
دار قياس الحلف في مثل قياس الحلف على غير شرطية المانها ان ثبوت المدعى على تقدير عدم تحقق شيء من الاشياء محال و
لا قول سلطان العكس الذى هو شرطية المخالف كما يجب في تفصيل قولنا فلا نقض علينا ولا يطل ما رياس الحلف على زعمنا وان
ان نقول ان لقيضه ثبوت المدعى على تقدير عدم تحقق شيء من الاشياء محال انه لا يلزم من إطلاق قولنا كلما لم يكن ذلك
ثانياً ان لقيضه ثانياً بل ان كان قياس الحلف اذ ليس مدار على ذلك القول بل مدار على كونه الاستثناء وانما بطل كونه ذلك القول
كما لا يخفى على جميع علماء كونه الاستثناء جاز من ان يكون استثنى ثانياً في جميع تقادير عدم تحققه في بعضها وعل قوله فتدبر
الحلف ان ما هو قوله والحق في ذلك ما بطل القول بالكلية لا الجواب المحجب من المخالفة على الجواب الذى هو من في زعمنا فما هو الحق

من السور فانه
من البين ان من
جميع تقادير عدم
تحقق ذلك الشيء
عدم تحقق شيء
من الاشياء بالكلية
انما ان الحلف
يلزم على تقدير
عموم الشيء على جميع
التقادير يلزم
على تقدير إطلاق
الشيء على تقدير
واحد داخل
في جميع التقادير
وذلك كاف
فما مل فانه يلى
بذلك لا يقال
فبمسباب قهات
الحلف ان مدعى
على قولنا كلما لم يكن
المدعى ثانياً كان
لقيضه ثانياً ما
ان من جميع تقادير
عدم ثبوت المدعى
عدم ثبوت شيء من
الاشياء فيلزم
الحلف على كونه
لقولنا كلما لم يكن
لزم الحلف الذى
سب استثناء الفرض
على ذلك التقدير
فتدبر والحق في
الجواب منع استثناء
استثناء شيء من
وعدمه

من السور فانه
من البين ان من
جميع تقادير عدم
تحقق ذلك الشيء
عدم تحقق شيء
من الاشياء بالكلية
انما ان الحلف
يلزم على تقدير
عموم الشيء على جميع
التقادير يلزم
على تقدير إطلاق
الشيء على تقدير
واحد داخل
في جميع التقادير
وذلك كاف
فما مل فانه يلى
بذلك لا يقال
فبمسباب قهات
الحلف ان مدعى
على قولنا كلما لم يكن
المدعى ثانياً كان
لقيضه ثانياً ما
ان من جميع تقادير
عدم ثبوت المدعى
عدم ثبوت شيء من
الاشياء فيلزم
الحلف على كونه
لقولنا كلما لم يكن
لزم الحلف الذى
سب استثناء الفرض
على ذلك التقدير
فتدبر والحق في
الجواب منع استثناء
استثناء شيء من
وعدمه

رج وتوضيحه على ما افاد المحقق السند على سرح انما لا نكذب بحسب النقيض الذي ادعى للمغالطة كذبه وهو قولنا كلاما لم يكن شي من الاشياء
ثابتا كان المدعى ثابتا لان المقدم في هذا العكس هو عدم ثبوت شيء من الاشياء محال بل بانه ان شيئا من الاشياء هو ثابت
لنألي عدم الوجوب تعالى محال والشيء المحال يستلزم نقيضه وعدمه فيستلزم ذلك المقدم المحال للنألي الذي هو صفة وهو ثبوت
المدعى الذي هو ثبوت شيء من الاشياء فالعكس المذكور صادق وليس كاذب فاني نقير للمغالطة قال مقدم المتأخرين
سرح موافقا للمؤلف ما توضيحه ان عدم ثبوت شيء من الاشياء ملزوم لارتفاع النقيضين وهما المدعى ونقيضه وارتفاع النقيضين
يستلزم اجتماع النقيضين فيكون عدم ثبوت شيء من الاشياء ملزوما لمجموع ثبوت المدعى ونقيضه فيكون عدم ثبوت شيء من
الاشياء ملزوما لاحدهما الذي هو ثبوت المدعى فنصدق العكس للمبرهن قبل ما اولنا به ان ارتفاع النقيضين على شيء من الاشياء فعله عدم ثبوت
الشيء كذا يكون لك الارتفاع ايضا واما ثبوت ان استلزام ارتفاع النقيضين اجتماع النقيضين من الاشياء فعله عدم ثبوت شيء من الاشياء يكون مستلزما لعدم ثبوت
الاستلزام لوجود شيء وقد نرى عدم جميع الاشياء مع ما ثابنا ثابنا اننا منضنا عن جميع ما تقدم فنقول انه لم يثبت الاستلزام
ارتفاع النقيضين اجتماع النقيضين فانه وان اشهر لكنه محل خدشة يستطلع عليها فانظر ما تقدم برودة او رد ذلك المحقق سرح
على جواب المصنف سرح ايراد اول تصويره ان استلزام المحال محالا ثم يجوز عند العقل بمعنى ان العقل مع عزل الخط عن خصوصية
المواد يجوز ان يكون لبعض الحالات مستلزما لبعض آخر كما ان العقل لا يجوز ان يكون لمكان من حيث امكانه مستلزما للمحال ولكن
لا يلزم من تجويز العقل استلزام المحال محالا ان يستلزم كل محال لاي محال كان بل قد يحزم العقل استلزام محال محالا في بعض
المواد لوجود علاقة بين ذين المحالين فممكن يكون القضية المثبتة للاستلزام بينهما صادقة كما ان عدم الوجوب تعالى محال
وكذلك عدم العقل الاول والعقل جازم في قولنا كلاما لم يوجد الوجوب تعالى لم يوجد العقل الاول بواسطة ان الوجوب تعالى علة ثابته
للعقل الاول وعدم العلة الثابته مستلزم لعدم المحلول وقد يحزم العقل بعدم استلزام محال محالا لعدم العلاقة بين ذين
المحالين فممكن يكون القضية المثبتة للاستلزام بينهما كاذبة وعكس النقيض المذكور من قبل الثاني فكيف يكون صادقا بل يكون
كاذبا فان العقل يحزم في قولنا كلاما ثبت المدعى ثبت شيء من الاشياء وعكس نقيضه على طريق القيدار كلاما ثبت شيء من الاشياء
لم يثبت المدعى عكس نقيضه على طريق المتأخرين ليس القبة اذ لم يثبت شيء من الاشياء ثبت المدعى ولا بد ان يحزم العقل في
بذين النكسين لم يحصل المحزم في الاصل مع المحزم في هذين العكسين لا يجوز العقل صدق قولنا كلاما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان
المدعى ثابتا وهذا هو عكس النقيض الذي جعله للمؤلف صادقا وبالجملة جازم للمؤلف ليس شيء فلا بد من تصوير جواب آخر ولا بد
عليك فاني هذا الايراد من تحليل لوجود الاول ما اورده القاصي السند على سرح ما توضيحه ان المحزم في قولنا كلاما ثبت المدعى ثبت
شيء من الاشياء وان اوجب المحزم في عكس نقيضه على طريق القيدار لكنه لا ينافي المحزم في عكس النتيجة اسلام صدقة عند حسب
المؤلف لجواز استلزام محال هو عدم ثبوت شيء من الاشياء للنقيضين وهما ثبوت المدعى وعدم ثبوت المدعى وفيه ان المحزم في قولنا
السند على سرح يمنع استلزام المحال محالا مطلقا فكيف يقبل ان يثبت من استلزام المحال محالا الثاني ما اورده مقدم المتأخرين
سرح ما توضيحه ان عكس نقيض قولنا كلاما ثبت المدعى ثبت شيء من الاشياء على طريق القيدار ملزومته موجبة وكذا عكس نقيض
النتيجة المفروض الصدق عند المجيب للمؤلف ولا تنافي بين اللزوميتين الموصيتين وان كان تالياهما متباينين نعم عكسه على طريق
التأخرين نقيض لعكس النتيجة لكن لا اعتداد لعكس نقيض المتأخرين في اشطيات وفيه على قبل ما اولنا به ان مسلم ان لا اعتبار
اصلا ما بين اللزوميتين الموصيتين لان العقل اذا حزم باحدهما كيف يحزم بالآخرى فلا جرم يكون بينهما توافقات لازمة انه
اذا حزم العقل بصدق قولنا ان كانت الشمس طالعة فالهنا موجود وكيف يحزم بصدق ان كانت الشمس طالعة فالهنا ليس
بموجود وان كانتا ليستا بمتباينتين واما ثابنا ثابنا مع المحزم لعكس نقيضه على طريق القيدار لوجزم لعكس نقيض النتيجة

سرح ما توضيحه

سرح ما توضيحه

سرح ما توضيحه

تقدير عدم ثبوت شيء من الاشياء ولا يلزم على هذا التقدير ثبوت شيء من الاشياء فكيف يجوز تصديق كليات الاصل من
ذلك الاصل سلم الصدق عند ذلك المقدم ايضا فلو لم يكن كذا ما لثابت ان كلامنا ليس في اعتقاد عكس الشرطيات وعدم
اعتداده بل كلامنا في انه مع الجزم في احد عكس المتأخرين المتقدمين لا يجوز العقل في عكس لفتن النجوة وهذا الكلام حق
الآن واما راجعاً لبيان المحققين قائلون بعدم اعتداد عكس لفتن المتأخرين في المنفصلات لاني مطلق الشرطيات كما يلزم
ذلك المقدم اللهم الا ان يقال انه مخالف للمؤلف فانه قال في اسلم مطلقاً ان المعنى العكس على ارض القديار فمقابل ذلك
اننا نضمننا الى عكس لفتن على طريق القديار قولنا كلما لم يثبت المدعى كلان لفتنه ثابتاً فنقول كلما لم يثبت شيء من الاشياء لم يثبت
المدعى وكلما لم يثبت المدعى كان لفتنه ثابتاً فننتج كلما لم يثبت شيء من الاشياء كان لفتنه ثابتاً فنقول بعدم صدقته اخرى
صادقة كلما لم يثبت شيء من الاشياء كان لفتنه ثابتاً وكلما كان لفتنه ثابتاً كان شيء من الاشياء ثابتاً فننتج كلما لم يثبت شيء من الاشياء
كان لفتنه ثابتاً فاما هذا خلف الرابع اودعه لبعض المتأخرين روح على سبيل المعارضة بالقلب بقوله لا يجوز في لفتنه القابلة كلما لم يثبت
كان لفتنه ثابتاً وكذا يجوز في قولنا كلما كان لفتنه ثابتاً كان شيء من الاشياء ثابتاً فنحصل الجزم في قولنا كلما لم يثبت المدعى
كان شيء من الاشياء ثابتاً فننتج الجزم في عكس لفتنه اعني قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً كان المدعى ثابتاً مع الجزم في
العكس لا يجوز العقل صدق قولنا كلما لم يثبت شيء من الاشياء لم يثبت المدعى انتمى كلامنا من ذلك قوله وذلك الخ سند المنع والاحتجاج
للمانع الى ذكره سند الالاف ذكره لقوته لفتنه ولا مغير فيه والمشار اليه المنع قوله لجواز استلزام الخ اعلم ان العقل يجوز ان يستلزم محال
محالاً اذ يجوز الاجترار من مهننا جواز الاستلزام شيء محال لفتنه كاستلزام اجتماع لفتنين لفتنه وهو ارتفاع لفتنين
فمستلزام شيء محال للفتنين اي عدم الشيء ووجوده كقولنا ان لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً كان زيد قائماً كان زيد ليس
بقائم فندبر قوله وذلك الخ شروع في تشييل جواز استلزام محال محالاً بانوال الحكماء والمشار اليه لذلك هو هذا الجواز قوله
في اثبات قدم الزمان الخ اعلم اولاً ان القديم على قسمين القديم بالذات وهو الذي لا يكون وجوده من غيره والقديم بالزمان هو
الذي لا يكون سبباً بالعدم والاول ينحصر في الحق تعالى ومثال الثاني الفلك على ارضهم وكذا الحوادث على قسمين الحوادث بالذات وهما
يكون وجوده من غيره جميع الممكنات والحوادث بالزمان هو الموجود وبعد عدم العدم بالزمان فممكن ذلك الحوادث موجودا فيه ثم
الفتن في ذلك الوقت وجاز وقت آخر فنصار هذا الحوادث موجودا فيه كاشخاص المركبات العنصرية وثانياً ان القديم بالذات ينحصر
مطلقاً من القديم بالزمان لا اجتماعهما في الوجوب تعالى وتعارض الثاني عن الاول في الفلك عدم تعارض الاول عن الثاني
قطعا والقديم بالزمان اعم من جميع الحوادث بالذات لتصادقهما على الفلك وتعارض الاول عن الثاني في الوجوب تعالى
وتعارض الثاني عن الاول في اشخاص المركبات العنصرية والحوادث بالذات اعم مطلقاً من الحوادث بالزمان لتصادقهما على
اشخاص المركبات العنصرية وتعارض الاول عن الثاني في الفلك عدم تعارض الثاني عن الاول قطعا والبواقي متباينة وهي
القديم بالذات مع الحوادث بالذات ومع الحوادث بالزمان والقديم بالزمان مع الحوادث بالزمان وثالثاً ان الزمان عند
قديم بالزمان بان ليس سبباً بالعدم وقالوا في اثبات قدم الزمان لو لم يكن قديماً بالزمان بل كان سبباً بالعدم كان
لعدمه قبلية ولو جاز وجوده بعدية وهذه القبليّة قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية اما الصغرى فلان
القبليّة صفة للعدم السابق والبعدية صفة للوجود اللاحق ولو اجتمع القبليّة والبعدية اجتمع الوجود والعدم ولا شبهة في استحالة
والا الكبرى فظاهره فالنتيجة ان هذه القبليّة زمانية اي يجب الزمان فلو لم يكن قبل الزمان زمان ههنا وهذا التفضيل
ما قاله العلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بعدمه بحيث لا يشعر به وبالجمله عدم الزمان مستحيل لوقوع استلزام
محالاً آخر وهو وجوده محال عدمه فندبره والى شئت الاطلاع على النقوض الواردة على دليل قدم الزمان فابرج الى البسوط

المدعى
استلزام
جواز
عدم

وذلك
لجواز استلزام
محال محالاً
ذلك كما
قالوا في اثبات
قدم الزمان
ان عدمه
يستلزم
وجوده

قوله وقال الخ مثال آخر جواز استلزام محال محالاً وتوضيح ان الشيخ الرئيس ابا علي بن عبد الله بن سينا قال في الشفا
ان ارتفاع المنقضي يستلزم اجتماعاً وبما يبقيا سمين من الضرب الاول من الشكل الاول هو انه كلما تحقق ارتفاع المنقضي
كما لكانت الارتفاعات ارفع احدها وكلما ارفع احدها تحقق الآخر اذا ارتفاع الشيء يستلزم تحقق لغيره فكما تحقق ارتفاع
المنقضي تحقق الآخر فكما تحقق ارتفاع المنقضي لارتفاع الآخر فكما ارفع احدها فكما تحقق ارتفاع المنقضي لارتفاع
تحقق احدها فنورد في المنقضي كلما تحقق ارتفاع المنقضي تحقق اجتماع المنقضي وهذا هو المطلوب وفيه ما اورده سلطان العارفين
برهان العالمين مورد رحمة الرب المحقق المحقق العارف الحق لوزار عدم قد في شرحه لعلوم ما هو متصور انه ان اريد في ذلك
في المقاييس جميع التقادير الممكنة الاجتماع مع المقدم كما هو شأن الكلية الشرطية ومنها تقدم تحقق ارتفاع المنقضي فلا
لنا صحت ما لان تحقق ما في الارتفاع فابن اللزوم فيها وان اريد فيها ما سوى ذلك التقدير فلا يكون كلية وكلية شرط
الانماج فابن الانماج فتدبر قوله لا يقال الخ هذا القيد على جواب المؤلف من تسليم صدق عكس المنقضي لغيره انه اذا كان
شيء يستلزم المدعى او المنقضي فيجتمع لزوم المدعى مع عدم لزومه وهو تناقض باطل يلزم منها لانه لما سلم عكس المنقضي وحاصله
استلزام عدم ثبوت شيء من الاشياء لثبوت المدعى وقد سلم مغزى المغالطة وهو قوله كلما لم يكن المدعى ثابتاً كان لغيره ثابتاً
وحاصله استلزام عدم ثبوت المدعى لثبوت شيء من الاشياء فيجتمع على جميع التفادير من جميع تقادير عدم ثبوت المدعى عدم ثبوت شيء من
الاشياء فيكون عدم ثبوت شيء من الاشياء يستلزم ثبوت المدعى كما هو مقتضى العكس لثبوت لغيره كما هو مقتضى العكس
ومن البديهيات ان لزوم المنقضي ليس بلزوم المدعى فاجتمع لزوم المدعى وعدم لزومه وهو المطلوب من هذا التوضيح فظهر
ان قوله فيجتمع اللزوم الخ جواب لقوله اذا كان الخ وقوله وبين الخ جملة مقترنة بين الشرط والجزء فتدبر قوله لا نقول الخ
جواب لمنع حاصله لاننا لا نلزم هنا تناقض لان التناقض انما هو بين لزوم المدعى وسلب لزومه وهو لا يلزم منها
وانما يلزم من لزوم المدعى ولزوم سلب المدعى ولا تناقض بينهما كيف فان محصل لزوم
المدعى ولزوم سلب المدعى يرجع الى شرطيين لزوميين جوهريين تالي احدهما المنقضي
تالي الآخر ولا تناقض من المصنفين اذ من شرط التناقض الاختلاف في اللفظ فتدبر قوله في زوايا المقام الخ
استلزام محال محالاً قوله خبايا جمع الخفية بتقديم الخ المعجزة على الباري الموصوفة ثم بعد ما يار تحتانية على وزن الخفية صوته
ومنى قوله اذكرت اى في البحث الثاني من مباحث تمته الشرطيات ومحال ما ذكره هناك ان منهم من انكر استلزام محال
محالاً زعمانه انه لا بد للزوم من علاقة عليية وهو منتف بين الحالات ومنهم من جاز استلزام محال محالاً مطلقاً وعليه الشيخ
الرئيس منهم من علم ان محال يستلزم محالاً آخر اذا كان لازم جزئياً للزوم كقولنا اذا كان زيد حماراً كان ما هو هذا الزعم
محكم ودعوى بلا دليل فان حقيقة اللزوم متناع الانفاك بين شيئين سواء كان احدهما جزء للآخر او لا ومنهم من علم ان استلزام
المحال محالاً ثابت اذا كان من العالمين علانية وهذا القول هو الاظهر بين المنطقيين ومنهم من قال انه لا يجوز العقل استلزام
المحال محالاً سواء كان بينهما علاقة لاولاً او لا ليقول العقل على تعيين العلاقة بين الحالات نعم تجوز العقل استلزام محال محالاً لا جرم
فيه وان شئت لتفصيل فارجع الى شرح الا عالم جميع عدم علم انه لما اخبر الكلام الى هذا المقام فنقول ان المغالطة
تقر من ولها جوابات اما المقر الاول هو ما مررنا من غير ان يقال ان المدعى ثابت لان عدم ثبوت المدعى على جميع
تقادير وقوعه يستلزم لثبوت بعض المدعى ثبوت بعض المدعى على جميع تقادير عدم ثبوت المدعى يستلزم لثبوت شيء من
الاشياء فيصدق قولنا كلما لم يثبت المدعى ثبت شيء من الاشياء وهذا القول يستلزم صدق عكس المنقضي وهو قولنا كلما
لم يثبت شيء من الاشياء ثبت المدعى وهو باطل فظان هذا العكس يستلزم ظاهراً لا جرمه ولا جرمه بلزوم لزوم مدعى

الحمد لله رب العالمين

وقال الشيخ الرئيس
ان ارتفاع المقيض
يستلزم اجتماع
لا يقال اذا كان شيء
مستلزما للشيء
ولم يقضه كما في ما نحن
فيه بل بين ان لزوم
المقيض ليس بلزوم
المدعى في جميع اللزوم
مع عدم اللزوم
هو ناقض لا ناقول
لا يلزم سلب لزوم
المدعى بل لزوم
المدعى وهو كناقض
لزوم المدعى في المحل
يرجع الى شرطيتين
موجبتين قالوا
نقيض في الآخر
ولا ناقض بل
الاحكامين فانهم
قد نقضت في رواية
المقام حينا يادرك
بعضها في كتابي
فيرجع اليه والحمد لله
والحمد لله
والصلوة على رسوله
والسلام
تحت لزم ما انت

والاستلزام الى بطلان عدم ثبوت المدعى فيلزم من هذا البطلان ثبوت المدعى وهو المطلوب واما الجوابات عن تقرير
الاول فمن وجوه منها ما اوردوه العا والممكن في الحققة الوثيقة بتجوال القاضي احمد على السند في روح وافتخر العباد بان
من مخترعانه وتوضيحه ان ذلك المتقرر واداه لا يطبق على قانون الحقول فان كذب عكس النقيض انما يستلزم كذب
الاصل وهو ههنا النتيجة وكذا النتيجة لا يستلزم الا لكذب مقدمته من مقدمتي القياس والعقولة هيئة الفساد والمقدم
من الصغرى بخصوصه فاللازم من كذب النتيجة وعكس نقيضها انما هو اما انتقاض قاعدة انعكاس الموجهية الكلية المتصلة
المزوجة كنعكس النقيض او انتقاض قاعدة انعكاس الموجهين الكليتين لمقتضىين للمزوجة على هيئة اشكال الاول
موجهية كلية متصلة لمزوجة مع صدق المقدمتين واجتماع شرط الانعكاس او فساد مقدمته من مقدمتي القياس او فساد
هيئة القياس لافساد الجزاء الاول اى المقدم من الصغرى او لا اثر لكذب المقدم او التالي في كذب الشرطية ولا في كذب
القياس فلا يلزم بطلان عدم ثبوت المدعى فلا يفيد المغالطة لاثبات شئ من الدعاوى فضلا عن ان يكون وارده على
اثبات جميع الدعاوى وفيه ان النتيجة لازمة للقياس وفساد اللازم يستلزم فساد المزوم قلنا سوار كان الفساد في هيئة المزوم
او فيما يتوقف المزوم عليه من اجزائه الاولى او الثانية ولكن لما ليس الفساد ههنا في المزوم اعني القياس بالا ما لم يذكر
في الجواب بدلالة ابرار وشهادة الوجوه فكلما يلزم الفساد في القياس فساد مقدمه لفساد السبيل الى احتمال
آخر فاستقام التقرير الاول الا انه بقي عدم المغالطة على قانون الحقول ومنها انما لا نسلم ان القضية التي يكون تاليها من
المضمرات الشاملة تنكس لعكس النقيض عليه دار المغالطة فاني تقرير ههنا ان النتيجة الحاصلة من المقدمتين التافيتية و
التافيتيات لا تنكس لعكس النقيض فلا عكس لها وفيه انه لو تسليم صدق مقدمتي القياس لمزوجة كيف يمكن القول
بكون النتيجة التافيتية ومنها ما اوردوه استاذنا اذى ممكن العلم الخفى والجلي روح بما توحيه انما لا نسلم ان الشرطية التي هي
نتيجة تنكس لعكس النقيض الى قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا لان النقيض مقدم النتيجة اعني
قولنا لم يكن المدعى ثابتا ليس قولنا المدعى ثابت حتى يقرر ذلك العكس بل نقيضه رتبة حقيقة فاذا انكس النتيجة
قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا لم يكن المدعى ليس ثابت ولا ريب ان هذا العكس لا يستلزم ثبوت المدعى حتى
يتقرر تقرير المغالطة فان قلت ان نفي السبيل يستلزم لاثبات فيلزم ثبوت المدعى قلنا فالمتفرعين المتفرقت هذا
الاستلزام اذا كان المقدم مكنيا مسلم واما اذا كان التعدم محالا نعم ومنها ان ثبوت الشئ اى المدعى على تقدير نفيه
كما يلزم من عكس النقيض ليس اجمالا انما المحال مجامعة ثبوت الشئ لنفيه الشئ في الواقع ولا يلزم هذا من عكس النقيض فان
الثبوت في الواقع والنفي بحسب الغرض بالجملة اللازم ليس لمحال والمحال ليس بلازم ومنها ما اوردوه الحق السديد
رحمه الله انما لا نسلم صغرى المغالطة وهو قولنا كلما لم يكن المدعى ثابتا كان نقيضه ثابتا فان يقال عدم ثبوت المدعى عدم ثبوت
شئ من الاشياء وعلى هذا التقدير لا يكون نقيض المدعى ثابتا اذ النقيض ايضا شئ من الاشياء فكيف يصح عدم ثبوت
كلية ولما لو ادعى الجزئية فصدقها مسلم لانها لا تفيد عينية فلان النتيجة ليست الاجزئية وهو قولنا قد يكون اذا لم يكن
المدعى ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا والمزوجة لا تنكس لعكس النقيض كما هو متصور في كتبهم فلا يلزم الاستحالة
والله في حكم الجزئية لانها متساوية في اعترافهم عليها مقدم المتأخرين روح لوجوهين الاول ان هذا الجواب يمنع المقدم المستلزم
عندهم وعلى تسليم ما للمغالطة فحينئذ البطلان ما راد الثاني ان العنبر في الكلمة التقارير المكنة الاجتماع مع المقدم كما
هو مصرح في كلام شيخ الرئيس وغيره وتقدر عدم ثبوت شئ من الاشياء محال لا اجتماع مع المقدم فلا يضر عدم
عدم التالي على هذا التقدير ولا يوجب عليك ما في الوجوهين على ما قبل آتى لابل فبان دعوى كون الصغرى

نفس

نفس

نفس

نفس

نفس

نفس

نفس

المدعى الى سواد الاستاذى

مقدمة مسلمة لا تتحقق بلا مبنية وان اشبهت انهما مسلمة في قياس الخلف فتذكر اذ سلف من الجواب الثاني وعلى تقدير تسليم تسليم تسليم ليس بحجة لعدم العقل لعدم تسليم واما في الثاني فبان للمقدم طوى فكشع عن بيان كون القضية عدم ثبوت شئ من الاشياء محال الاجتماع مع المقدم ولا اظنك مترايا في ان هذا التقدير مما يمكن اجتماعه مع عدم ثبوت المدعى الذي هو المقدم نعم هذا التقدير من الحالات الثلاث تقادير الشرطية اهم من الممكنات والمستحيلات هذا تقدير والمرجو منك ايها اللبيب ان تدفع التقرير الآخر للمخالطة المذكور سابقا بالجواب الثاني والرابع المذكورين فيما مضى فتسرع على الزعم مخالطة في البطلان كل مدعى اثبت المدعى ما دعى الى بدع الخيرة في صفة البكر القوي فنقول ان المدعى متمنع لانه كلما لم يكن المدعى متمنعا كان واجبا او ممكنا بالامكان الخاص لاخصار للمواد في الثلث وكلما كان واجبا او ممكنا بالامكان الخاص كان ممكنا بالامكان العام لمعوم الامكان العام من الوجوب بالامكان الخاص فنتج كلما لم يكن المدعى متمنعا كان ممكنا بالامكان العام ونعكس هذه النتيجة لعكس النقيض على طريقة القضاة الى قولنا كلما لم يكن المدعى ممكنا بالامكان العام كان متمنعا ههنا ضرورة استحالة وجود الخاص مع انتفاء العام فبطلان هذا العكس لوجب لبطلان الاصل وهو موجب لبطلان القياس ولا استحالة في الصغرى ولا في الكبرى لكونهما اليقين ولا في اليقينية لكونها بنيت الانساج فالخلف بالنزاع الا من اخذ عدم امتناع المدعى لمستلزم للحال محال فعدم امتناع المدعى محال فالامتناع حق وهو المطلوب والجواب عنهما من وجهين الاول ان قولكم المدعى متمنع مدعكم ام لا على الاول فهذا المدعى ايضا باطل لعين هذا الدليل فما هو جوابكم فهو اجابنا وعلى الثاني فالاستدلال المذكور من جانبكم استدلال بلا دعوى وهو عبث والثاني ان النتيجة مقينة نالها من الامور العامة ولا سلم ان القضية التي نالها من المفهومات انشأته تنكس لعكس النقيض فلا خلف فتأمل ولما بلغ الكلام الى هذا المقام لبون المنعاف فعلمنا الاختتام وكان الا تمام نهار الاول من ربيع الاول سنة ثلث وستين بعد مضي الالف والمائتين من هجرة رسول ثقلين بنى الخمر عليه صلوات رب المسترئين باؤاهم وجود القير من اللهم صل وسلم عليه

الطبع

خاتمة

حامد السيد الكبير و صلوة على رسوله البدر المنير وآله وصحبه وبعد فقد استنبط طبع كشف الاشتباه في شرح حماد الشارح معين الغايبين في روافد الطين كلاما من تصانيف البحر البهيم النخيل الرفيع ذي الفضل الجليل والنفى مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحكيم الكندي ناظم العدالة النظامية الواقعة في بلدة حيدرآباد صاهاها السنين والعناء وتجميع الفاضل الفطيم العالم السليم المولود سيد محمد معشوق على في المطبع العلوي المنتهى الى في الشان معدن الخير والامنان محمد علي خشب خان سلمه الله ان ستمائة هجر



واسطه سند اس امر کے کہ یہ کتاب تصنیف جدید حسب بایش صحیفہ ہوئی تھا
مطبع علوی کی ہے بدو ان اجازت کوئی صاحب بیع قصد طبع نفرادین غلط

[illegible]

[illegible]

